

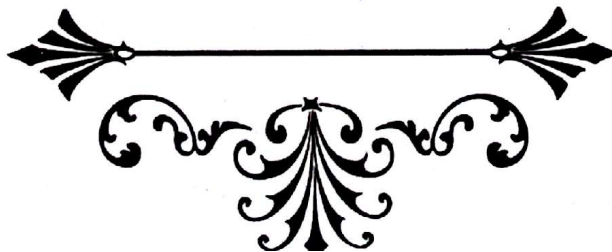
# سلسلة إيضاح العقائد السنية

للشيخ العلامة  
محمد بن أحمد عاموه



- ١- التوضيحات الفائقة لمعنى قول أهل السنة والجماعة أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه
- ٢- الجواب المحرر المعتبر عن متعلق العلم والسمع والبصر
- ٣- أخصر الإجابات عن حال كتاب إبطال التأويلات
- ٤- إجابة المستفيدين عن حكم المجسمة عند أئمة المسلمين
- ٥- إسعاف الصديق بإيضاح برهان التطبيق
- ٦- إعلام الخلف بأن التفويض والتأويل منقول عن السلف
- ٧- إقرار العين بتنزيه الله عز وجل عن الأين
- ٨- التنبيه العظيم على الفرق بين التنزيه والتجسيم
- ٩- الجواب التام عن حكم تعلم علم الكلام
- ١٠- الجواب الجميل عن الفرق بين الإثبات والتفويض والتأويل
- ١١- الجواب الرشيد عن مسألة تقسيم التوحيد
- ١٢- الجواب الشافي عن دعوى تراجع الإمام الجويني والإمام الرازي عن مذهب الأشاعرة الصافي
- ١٣- توثيق النقول لرواية الكيف غير معقول

الإمام  
محمد بن أحمد عاموه



سلسلة إيضاح

العقائد السنية

- ١- التوضيحات الفائقة لمعنى قول أهل السنة والجماعة أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه.
- ٢- الجواب المحرر المعتبر عن متعلق العلم والسمع والبصر.
- ٣- أخصر الإجابات عن حال كتاب إبطال التأويلات.
- ٤- إجابة المستفيدين عن حكم المجسمة عند أئمة المسلمين.
- ٥- إسعاف الصديق بإيضاح برهان التطبيق.
- ٦- إعلام الخلف بأن التفويض والتأويل منقول عن السلف.
- ٧- إقرار العين بتنزيه الله عز وجل عن الأين.
- ٨- التنبيه العظيم على الفرق بين التنزيه والتجسيم.
- ٩- الجواب التام عن حكم تعلم علم الكلام.
- ١٠- الجواب الجميل عن الفرق بين الإثبات والتفويض والتأويل.
- ١١- الجواب الرشيد عن مسألة تقسيم التوحيد.
- ١٢- الجواب الشافي عن دعوى تراجع الإمام الجويني والإمام الرازي عن مذهب الأشاعرة الصافي.
- ١٣- توثيق النقول لرواية الكيف غير معقول.

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

دار أبي حنيفة

للنشر والتوزيع

اليمن - الحديدة

يطلب من

e-mail: daroabihanifah@gmail.com

السيد عمار / ٧٣٤٥٩٧٨٩٦

لؤي الحفني / ٢٠ ٢٤٣ ٧٧٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلسلة إيضاح

العقائد السنية

للشيخ العلامة

محمد بن أحمد عاموه

حفظه الله تعالى





الرسالة رقم ١



التوضيح الفائق

لمعنى قول أهل السنة والجماعة

أن الله تعالى له داخل العالم وله خارجه



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين أحمده حمداً يليق بجلاله وكماله وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تنزهه عن الشبيه والنظير ليس كمثل شئ وهو السميع البصير وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله وصفوته من الخلق أجمعين اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد،،،

فهذه رسالة لطيفة سميتها (التوضيحات الفائقة لمعنى قول أهل السنة والجماعة أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه) كتبها جواباً على سؤال مضمونه:

هل قرر أهل السنة والجماعة أن الله لا داخل العالم ولا خارجه وما معنى ذلك وما دليل أهل السنة والجماعة على صحة ما ذهبوا إليه وهل القول بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه مصادم للنصوص الصحيحة المثبتة للعلو وما معنى إطلاق بعض السلف لكلمة مباين لخلقه وقد قال أبو حنيفة من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر فيتركب من كلام السلف أن الله في السماء مباين لخلقه وما جواب أهل السنة عن قول المشبهة أن نفي الجهة يؤدي إلى المحال فالذي يتصف بأنه لا خارج العالم ولا داخله فهو معدوم وما جواب أهل السنة عن قول المشبهة أنه يلزم من قول أن الله لا داخل العالم ولا خارجه رفع النقيضين.

فكتبت هذا الجواب والله أرجو أن يكتب له القبول وأن ينفع به الخاص والعام ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

اعلم أن السؤال اشتمل على سبعة محاور أجمالها في نقاط ليسهل الجواب عليها فأقول محاور السؤال سبعة هي:

- ١- هل قرر أهل السنة والجماعة أن الله لا داخل العالم ولا خارجه.
- ٢- ما معنى ذلك.
- ٣- ما دليل أهل السنة والجماعة على صحة ما ذهبوا إليه.
- ٤- هل القول بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه مصادم للنصوص الصحيحة المثبتة للعلو.
- ٥- ما معنى إطلاق بعض السلف أنه مباين لخلقه.
- ٦- ما جواب أهل السنة عن قول المشبهة أن نفي الجهة يؤدي إلى المحال.
- ٧- ما جواب أهل السنة عن قول المشبهة أنه يلزم من قول أن الله لا داخل العالم ولا خارجه رفع النقيضين.

وبعد معرفة محاور السؤال نشرع في الجواب بحول الله وقوته فنقول مرتبين للجواب ترتيب الأسئلة:

- ١- نعم قرر أهل السنة والجماعة أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ونصوصهم الدالة على ذلك كثيرة اكتفي بنقل بعضها:  
قال الإمام الغزالي رحمه الله في الإحياء ما نصه أن الله تعالى مقدس عن المكان ومنزه عن الأقطار والجهات وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه ولا هو متصل به ولا هو منفصل عنه قد حير عقول أقوام حتى أنكروه إذ لم يطيقوا سماعه ومعرفته اهـ.

قال الإمام النووي رحمه الله في روضة الطالبين ج ١٠ ص ٦٤ قال المتولي من اعتقد قدم العالم أو حدوث الصانع أو نفي ما هو ثابت للقديم بالإجماع ككونه عالماً قادراً أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كالألوان أو أثبت له الاتصال والانفصال كان كافراً اهـ.



وقال الإمام أبو المظفر الإسفراييني في التبصير في الدين ص ٩٧  
وأن تعلم أن الحركة والسكون، والاتصال والانفصال، كلها لا تجوز  
عليه تعالى لأن جميعها يوجب الحد والنهاية.

قال الإمام الحافظ ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه  
ص ١٣٠ : وكذا ينبغي أن يقال ليس بداخل في العالم وليس بخارج منه  
لأن الدخول والخروج من لوازم المتحيزات ا.هـ.

فهذه جملة نصوص عن الأئمة الأعلام وهي غيضة من فيض  
توضح تقرير أهل السنة والجماعة أن الله ﷻ لا داخل العالم ولا خارجه  
وهذا القول موافق تمام الموافقة لتنزيه الحق جل وعلا عما لا يليق  
بجلاله سبحانه وتعالى وهذا هو الاعتقاد الصحيح الذي يجب الجزم به  
والتبري مما خالفه.

سئل العلامة الشيخ نور الدين علي بن عبدالله بن أحمد  
السمهودي المصري المولود سنة ٨٤٤هـ المتوفى بالمدينة المنورة ٩١١هـ.

عن قول الإمام الغزالي رحمه الله في وصفه تعالى أنه لا داخل  
العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه قد يُتخيل فيه الغلو  
والتعطيل فهل ما قاله - أي الغزالي - حقيقة التنزيه الذي يجب الجزم  
باعتماده أم لا ؟

وإذا اعتقد الإنسان أن هذا العالم الذي هو من العرش إلى تخوم  
الثرى ليس فيه من ذات الله تعالى شيئاً وأن الله تعالى فوق ذلك كله  
ومنفصل عنه وخارج عنه بمعنى المباينة كما صرحوا في العقائد بأنه  
تعالى بائن من خلقه مع التنزيه عن التشبيه والتحديد والحيز والتكييف  
والعجز عن الإحاطة فهل يكون مصيباً في ذلك غير غارٍ أم لا ؟

فأجاب رحمه الله بما نصه: إنه إنما ليتخيل الغلو والتعطيل من قول الإمام الغزالي إنه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه من ضاق نطاق عقله عن أن يعقل موجوداً منزهاً عن الجسمية ولوازمها فإن العقل قاض بأن الموجود إما جسم أو جسماني وبأن الوصف بالدخول في العالم والخروج عنه من خواص الأجسام لتقسيمهم العالم إلى الجسم والعرض والجزء الذي لا يتجزأ فلا يكون في العالم ما لا يتصف بذلك والكل مفتقر إلى حيز والمفتقر لا يكون إلهاً لأن العالم متناه فكذا ما دخل فيه والتناهي من صفات المقادير وهو تعالى منزّه عن ذلك. وأما وصفه بالخروج عن العالم فلأنه من خواص الأجسام وللزوم الجهة التي هي من خواصها وكذا الاتصال والانفصال من خواصها أيضاً ويلزم ما كان كذلك حلوله في حيز وجهة.

ولو كان واجب الوجود كذلك فيما أن يكون في جميع الأحياء والجهات فيلزم تداخل المتحيزات ومخالطة واجب الوجود بما لا ينبغي كالقاذورات وإما أن يكون في البعض دون البعض فإن كان لمخصص لزم الاحتياج وإلا لزم الترجيح بلا مرجح.

فما قاله الغزالي هو حقيقة التنزيه الذي يجب الجزم باعتقاده ومنه تعلم عدم إصابة من اعتقد أن الله تعالى فوق العالم كله منفصل عنه لإثباته الجهة حيث أراد الفوقية الحسية ولإثباته الانفصال الذي هو من خواص الأجسام ولأن اختصاصه بتلك الجهة إن كان لمخصص لزم الاحتياج وإلا لزم الترجيح بلا مرجح كما أسلفناه.

لا يقال هذا وارد في اتصاف واجب الوجود بصفاته دون أضدادها لأننا نقول صفاته تعالى صفات كمال يتصف بها لذاته بخلاف الأضداد المتواردة على الأجسام فإنها قد تكون متساوية الأقدام فلا بد من المخصص.

والجهات أمور اعتبارية حادثة بحدوث ذي الجهة فجهة الفوق للإنسان ما يحاذي رأسه من فوق وجهة السفلى ما يحاذي رجله من تحتها وفيما يمشي على أربع جهة الفوق ما يحاذي ظهره من فوقه وجهة السفلى ما يحاذي رجله وقوائمه الأربع من تحتها وإذا مشت النملة في السقف صار ما كان فوقها لها حين مشيها على الأرض تحتاً وبالعكس والمستدير لا فوق له ولا أسفل.

وإثبات الجهة الفوقية الصورية له تعالى لا تمدح فيها فإن حارس السلطان قد يصعد فوق السلطان من حيث الصورة والسلطان فوقه من حيث القهر والغلبة وقد كان وجوده تعالى سابقاً على وجود الجهات فقد كان ولا جهة وهو الآن على ما عليه كان فلو اختصت ذاته بجهة فوق العالم لكان أقرب إلى العرش من تخوم الثرى وهذه صفة الأجسام بل هو تعالى فوق العرش وفوق كل شيء فوقية معنوية لا تزيده قرباً إلى العرش أو إلى غيره فهو ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥] كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى وهو مع ذلك أقرب إلى العبد من جبل الوريد فهو على كل شيء قدير ولا يخلو شيء في السماء ولا في الأرض من تصرفه وإحاطة علمه بجميع ذراته قال تعالى ﴿الَّذِي يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ﴿١٤﴾ [الملك] ١. هـ الأنوار السننية في جواب الأسئلة اليمينية للسمهودي وهي أسئلة وردت على السمهودي من اليمن عام ٩٠٧ هـ.

وأما سؤالكم عن معنى قول أهل السنة أن الله لا داخل العالم ولا خارجه فجوابه:

أن تعلم علمك الله أن الإيمان بالله ﷻ له ثلاثة أصول أساسية لا يتم إلا بها هي:

١- الأصل الأول الإيمان بوجوده سبحانه وتعالى ومعنى الإيمان بوجود الله ﷻ أن الحقيقة المسماة بالله تعالى حقيقة ثابتة وليست مجرد فكرة وهمية أو خيالية فالحكم على الذات الإلهية بالوجود هو الحكم الأول من أحكام العقيدة.

فالله ﷻ واجب الوجود وما عداه مخلوق ممكن الوجود وقد أرشدنا القرآن الكريم إلى الطريقة العلمية المثلى في إثبات وجود الله تعالى وهي أن القرآن يدعونا دائماً إلى التفكير في السموات والأرض تفكيراً يوصلنا إلى أن الكون مخلوق لأننا إذا استطعنا أن نثبت أن الكون مخلوق استلزم ذلك احتياج العالم إلى فاعل خلقه لأن القاعدة العقلية القطعية تقول كل صنعة لا بد لها من صانع لذلك قال العلماء إن إثبات مخلوقية العالم هو نفسه دليل على وجود الله ﷻ فنحن نتفكر أولاً في هذا الكون لإثبات أنه مخلوق ثم بعد ذلك نقول كل مخلوق له خالق وخالق هذا العالم هو الله قال في شرح السنوسية برهان وجود الله هو حدوث العالم والمراد بالحدوث الوجود بعد العدم والمراد بالعالم كل موجود سوى الله أي أن خروج العالم من العدم إلى الوجود هو دليل على وجود الله تعالى لأن العالم في هذه الحالة يكون حادثاً أي صنعة والصنعة لا بد لها من صانع وهو الذي ورد عن الأنبياء أنه اسمه الله. هـ.

وإذا أردت معرفة الدليل بالترتيب المنطقي فهو كما يلي العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث فالعالم له محدث وهو الله الواجب الوجود لأن المحدث للعالم يجب أن يكون غير العالم والعالم ممكن فالله يجب أن يكون واجب الوجود لأنه لو كان ممكناً لاحتاج إلى من يحدثه.

٢- الأصل الثاني: إثبات الكمال المطلق لله ﷻ.

٣- الأصل الثالث: تنزيه ذات الله ﷻ عن النقص يعني أنه يجب عليك بعد الإيمان بوجود الله ﷻ وأنه هو خالق الكون يجب عليك أن تعتقد اعتقاداً جازماً أن الله ﷻ متصف بالكمال المطلق وأنه تعالى منزّه عن كل نقص لأن الله لو كان ناقصاً في ذاته لكان عاجزاً ولو كان عاجزاً لم يكن خالقاً.

ومن أهم مظاهر تنزيهه تعالى عن النقص نفي المشابهة بينه تعالى وبين أي مخلوق من مخلوقاته فالحق سبحانه وتعالى لا يشبه الخلق ولا يشبهه الخلق قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١) [الشورى: ١١] وقال تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (٦٥) [مريم: ٦٥] وقال تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٤) [الإخلاص: ٤] ومن خصائص المخلوقات الاتصاف بالجسمية والجرمية والاتصاف بالجهات الستة الأمام والخلف واليمين والشمال والفوق والتحت والمكان والزمان والصغر والكبر والحركة والسكون والجلوس والاستقرار والتحول والانتقال والقرب والبعد والدخول والخروج والحد والنهاية وغير ذلك فمن أثبت لله تعالى شيئاً من هذه الأشياء فقد شبه الله تعالى بمخلوقاته ومن نزهه عنها جميعاً كان مؤمناً منزهاً موافقاً لطريقة أهل الحق مجانِباً لطريقة المشبهة.

ومن أثبت هذه الأشياء أو بعضها وقع في التشبيه شاء أم أبى لأن هذه الأحكام تنسب إلى المخلوق فكيف يجرؤ أحد على نسبتها إلى الخالق فمن فعل ذلك أدخل نفسه في مزلق التشبيه.

قال الإمام الطحاوي رحمه الله (من وصف الله تعالى بشيء من أوصاف البشر فقد كفر) والخلاصة أن الذات الإلهية ثابتة موجودة وأنها ذات منزهة عن أدنى مشابهة لذوات المخلوقين أو أحكام وأوصاف ذوات المخلوقين وأن الله له الكمال المطلق والغنى المطلق.

ومن هنا تعرف لم قال أهل السنة أن الله لا داخل العالم ولا خارجه.

وأما قولك ما دليل أهل السنة على صحة ما ذهبوا إليه من أن الله لا داخل العالم ولا خارجه.

فجوابه دليلهم على ذلك قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وجه الاستدلال ذكره العلامة ابن مرزوق عن العلامة الجلال بقوله لو كان في العالم أو خارجاً عنه لكان مماثلاً وبيان المماثلة واضح أما في الأول فلأنه إن كان في العالم صار من جنسه فيجب له ما وجب له أي صار من قبيل الأجسام ومادة العالم لأنه إن كان داخل العالم فيكون جزءاً منه وما كان جزءاً من شيء كان مماثلاً له في الجنس فالورق مثلاً ليس من جنس الحديد إلا باعتبار أن كليهما أجسام ومواد لذا لا يمكن أن يكون الورق جزءاً من الحديد وكذا الطير ليس جزءاً من الأحجار لاختلاف الجنس إلا باعتبار أن كليهما أجسام هذا التوضيح للعلامة سعيد فودة.

وأما في الثاني فلائنه إن كان خارجاً لزم إما اتصاله وإما انفصاله إما بمسافة متناهية أو غير متناهية وذلك كله يؤدي لافتقاره إلى مخصص  
 ١.هـ، والله منزه عن الافتقار إلى شيء إذ هو الغني المطلق ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ  
 أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾

[فاطر: ١٥]

وقد تقدم معك أن من أصول الإيمان بالله الإيمان بمخالفته تعالى للحوادث فالله ﷻ ليس بجسم ولا جوهر حتى يجوز عليه الاتصال والانفصال لأن كل ما كان له الاتصال أو جاز عليه الانفصال يكون له حد ونهاية وهذا الوصف محال على الحق سبحانه وتعالى لتنزهه تعالى عن مشابهة المخلوقات وهذه عقيدة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام تأمل جيداً في قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام التي تبرا فيها عليه السلام من اعتقاد معاني الخلق في الخالق قال تعالى ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَنْقُومِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا مُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ [الأنعام] فاعتبر إبراهيم عليه السلام إثبات صفات الخلق للخالق شركاً ثم نفاها عنه بالكلية في قوله تعالى ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ [الأنعام]

والدليل العقلي على صحة ما قرره أهل السنة والجماعة أن نسأل المشبهة سؤالاً هو قبل أن يخلق الله العالم هل كان خارج العالم أو داخله إن قالوا داخل العالم يقال لهم كيف يتصور هذا والعالم غير موجود بعد وإن قالوا خارج العالم قلنا لهم كيف يتصور هذا والعالم غير موجود

فكيف يكون خارجه أو داخله فيلزمهم أن يقولوا الله في هذه الحالة أي قبل خلق العالم لا خارج العالم ولا داخله فإن أقروا بهذا فقد وافقونا فيما أنكروه علينا من أن الله لا داخل العالم ولا خارجه فإن قالوا هذا الكلام صحيح قبل أن يخلق الله العالم لا بعد خلقه فإنه بعد خلق العالم يكون خارجه قلنا هذا قول باطل وخطير لما يترتب عليه من أن الله تغير وطراً عليه وصف وهذا القول باطل لأنكم تقولون قبل أن يخلق الله العالم لم يكن لله خارج وبعد أن خلق العالم صار له خارج وهذا القول إما أن يكون صفة نقص أو كمال إن قلتم بالأول كفرتم لأن الله منزّه قطعاً عن النقص وإن قلتم صفة كمال لزمكم القول أن الله كان ناقصاً لصفة كمال ثم اكتسبها وهذا كفر أيضاً وإن قلتم إنه لم يتغير قبل وبعد خلق العالم فكيف تقولون أنه صار في جهة من العالم والعالم في جهة منه بعد أن خلقه هذا تناقض لاسيما وأنكم تزعمون أن الجهة وصف كمال حسب زعمكم لا نقص تعالى الله عن هذه السفاهات علواً كبيراً.

قال الإمام الغزالي رحمه الله في الإحياء فكيف كان في الأزل مختصاً بجهة والجهة حادثة وكيف صار مختصاً بجهة بعد أن لم يكن له ا.هـ.

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات.

وقال العلامة أحمد بن محمد الدردير المالكي رحمه الله في الخريدة البهية وهو يتكلم عن الله ﷻ:

منزه عن الحلول والجهه والاتصال والانفصال والسفه



وقال الإمام البغدادي في الفرق بين الفرق وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان.

قال الإمام جعفر الصادق قدس الله سره من زعم أن الله في شيء أو من شيء أو على شيء فقد أشرك إذ لو كان على شيء لكان محمولاً ولو كان في شيء لكان محصوراً ولو كان من شيء لكان محدثاً - أي مخلوقاً - وكان سيدنا زين العابدين قدس الله سره يدعو أنت الله الذي لا يحويه مكان.

وقال العلامة التفتازاني رحمه الله في شرح المقاصد لو كان في مكان لكان محتاجاً إليه ضرورة والمحتاج إلى الغير ممكن فيلزم إمكان الواجب اهـ.

وقال سيدنا الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه والله تعالى يُرى في الآخرة ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كمية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة.

قال العلامة ملا القاري شارحاً لكلام الإمام الأعظم رضي الله عنه قوله ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة أي لا غاية من القرب ولا نهاية في البعد ولا يوصف بالاتصال ولا بنعت الانفصال.

وقال العلامة الغنيمي الميداني الحنفي ت ١٢٩٨ هـ في شرح الطحاوية ونقول الرؤية إلى الذات المقدسة المنزهة عن الإحاطة والجهة حق أي ثابتة لأهل الجنة لكن بغير إحاطة بجانب المرئي وحدوده لتعالیه تعالى عن التناهي والاتصاف بالجوانب والحدود ولا كيفية من مقابلة وجهة وارتسام واتصال شعاع وثبوت مسافة بين المرئي والمرئي لأن هذا كله في رؤية الأجسام.

وقال سيدنا الإمام الشافعي رحمته الله كما في إتحاف السادة المتقين إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلق المكان ولا يجوز عليه التغير في ذاته ولا التبديل في صفاته. وقال سيدنا الإمام علي رحمته الله كما في حلية الأولياء لأبي نعيم من زعم أن إلهنا محدود فقد جهل الخالق المعبود.

أما قولكم في السؤال الرابع أن القول بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه مصادم للنصوص الصحيحة المثبتة للعلو فجوابه: أن العلو نوعان:

الأول: علو المكان وهذا مستحيل في حق الله تعالى وإثبات المكان إثبات للتشبيه والإدراك الذي نفاه الله تعالى عن نفسه بقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١) إذ يستلزم إثبات المكان إثبات الجهة والتحيز وغير ذلك من اللوازم الباطلة التي لا تليق بجلال الله تعالى إذ المكان عند أهل السنة كما في حاشية الدسوقي على أم البراهين هو الفراغ الذي يحل فيه الجسم ولا يخفى أن الفراغ عدم محض وأهل السنة مجمعون على نفي المكان قال العلامة البغدادي في الفرق بين الفرق وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان.

بل من اعتقد أن الله في مكان فقد كفر كما صرح بذلك جماعة من المحققين منهم ابن قائد النجدي الحنبلي في نجاة الخلف في اعتقاد السلف حيث قال فمن اعتقد أو قال بأن الله تعالى بذاته في كل مكان أو في مكان فكافر فالله كان ولا مكان ثم خلق المكان وهو على ما عليه كان قبل خلق المكان.

وقال الإمام الإسفراييني رحمه الله في كتابه العظيم التبصير في الدين وأن تعلم أن خالق العالم قائم بنفسه ومعناه أنه بوجوده مستغن عن خالق يخلقه وعن محل يحله وعن مكان يقفه.

والثاني: علو المكانة والقدر وهذا هو اللائق بالله ﷻ فالله ﷻ فوق كل شيء فوقية الرتبة والمكانة والقهر لا فوقية المكان والجهة والتحيز وعلى فوقية المكانة والرتبة تحمل النصوص الواردة في الكتاب والسنة الدالة على العلو لله ﷻ قال الإمام ابن جهبل رحمه الله ثم الفوقية ترد لمعنيين:

أحدهما: نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل. وثانيهما: بمعنى المرتبة كما يقال الخليفة فوق السلطان والسلطان فوق الأمير وكما يقال جلس فلان فوق فلان والعلم فوق العمل والصبغة فوق الدباغة وقد وقع ذلك في قوله تعالى حيث قال ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ [الزخرف: ٣٢] ولم يطلع أحدهم على أكتاف الآخر.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ (١٢٧) ﴿ الأعراف وما ركبت القبط أكتاف بني إسرائيل ولا ظهورهم ا.هـ.

وأما قولكم في السؤال الخامس إن بعض السلف أطلق كلمة مباين لخلقه ونقل عن أبي حنيفة أنه قال من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر فيتركب من كلام السلف أن الله في السماء مباين لخلقه فجوابه:

أن هذا الاستدلال من الأمور التي لا ينقضي منها العجب أما قول السلف في الحق سبحانه وتعالى أنه مباين لخلقه فليس مرادهم منه

الانفصال كما فهمه هؤلاء الحمقى بل المراد أنه تعالى مغاير لخلقه لا يشبههم ولا يشبهونه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

قال العلامة ابن خلدون في مقدمته وليس المقصود المباينة في الحيز والجهة التي يقابلها الاتصال فإن الله ﷻ منزّه عن الحيز والجهة والاتصال والانفصال.

أما مقالة الإمام الأعظم رضي الله عنه ففي ثبوتها عنه مقال وعلى فرض ثبوتها فهي حجة عليهم لا لهم فمعنى كلام الإمام الأعظم فسرّه الإمام العز بن عبدالسلام في كتابه حل الرموز بقوله قال أبو حنيفة ﷺ ومن قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر لأن هذا القول يوهّم أن للحق مكاناً ومن توهم أن للحق مكاناً فهو مشبه وأيده ملا علي القاري الحنفي بقوله ولا شك أن ابن عبدالسلام من أجل العلماء وأوثقهم فيجب الاعتماد على نقله اهـ من شرح الفقه الأكبر.

أقول ويؤيد كلام العز بن عبدالسلام هذا النص عن أبي حنيفة ﷺ في كتابه الوصية وذكرها في شرح الفقه الأكبر حيث قال ونقر بأن الله سبحانه وتعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج فلو كان محتاجاً لما قدر على إيجاد العالم وتديره كالمخلوقين ولو كان محتاجاً إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

أما قولكم في السؤال السادس ما جواب أهل السنة عن قول المشبهة أن نفي الجهة يؤدي إلى المحال فالذي يتصف بأنه لا خارج العالم ولا داخله فهو معدوم فجوابه:

أن نقول لهم إذا كنتم تتصورون هذا الموجود جسماً يأخذ حيزاً من الفراغ وله حد أي طول وعرض وارتفاع بأي شكل كان ثم وصفناه بعد ذلك بأنه لا متصل ولا منفصل أي لا داخل العالم ولا خارجه ولا هو في جهة كان ذلك لا شك مقتضياً للإخبار عن عدمه وقولنا ساعته لا هو متصل ولا منفصل محال وهو كقول القائل يستحيل أن يوجد موجود لا يكون عاجزاً ولا قادراً ولا عالماً ولا جاهلاً ولا أعزب ولا متزوجاً ولا ذكراً ولا أنثى أو خثى ولا في نور ولا في ظلمة لأن ذلك الموجود المتصور في أذهانكم قابل للمتضادين فيستحيل خلوه من أحدهما ومعلوم أن شرط الاتصال والانفصال والاختصاص بالجهات والتحيز والقيام بالمتحيز من صفات الأجسام والأعراض فإذا كانت هذه صفات الجسم الذي نعرفه فالله ﷻ قطعاً ليس كذلك لما قام من البرهان القطعي العقلي والنقلي على مخالفته تعالى للحوادث قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١) وهذه الآية من النصوص المحكمة ونحن عاجزون عن إدراك كنه ذات الله ﷻ فذات الله ﷻ خارجة عن التصور ولا يمكننا أن نقيس عليه غيره لأنه سبحانه ليس من جنس الأجسام ولا له شكل وهيئة وكل ما خطر ببالك فالله ﷻ منزّه عن ذلك وهو قطعاً ليس كذلك ومن ظن غير ذلك لا شك هالك فرجع الأمر والنظر هنا إلى أنه يستحيل وجود موجود بلا مكان ولا جهة ولا اتصال ولا انفصال أم لا؟

فإن قسناه على أجزاء هذا العالم وما نراه ونعقله كان الجواب يستحيل وجوده وإذا تركنا القياس الفاسد ونظرنا إلى أدلة الشرع المحكمة التي تنص صراحة على أن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في الذات ولا في الصفات كان ذلك هو الحق وهو عقيدة الإسلام القائمة على أساس تنزيه الله ﷻ عن التشبيه والتمثيل ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصفافات: ١٨٠] فمن فهم هذه الآية وأدرك معناها الجليل لاشك أنه ينزه الله ﷻ عن لوازم الجسمية وخصائصها وينادي بأعلى صوته قائلاً اتهمت عقلي في إدراك كنه ذات الخالق سبحانه وأنا عاجز عن ذلك كل العجز فقد صدقت بوجوده وآمنت بصفاته وأنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وأنه مخالف للحوادث وأنه منزّه عن كل نقص وأنه متصف بكل كمال وحسبي هذا في الاعتقاد اليقيني أن العجز عن درك الإدراك إدراك كما قال الصديق الأكبر ﷺ.

ولو أنهم عقلوا هذا المعنى كما عقلناه ما صاروا إلى هذه الشبهة ولا دخلوا في هذه المتاهات ولا استغربوا قول أهل الحق أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ومع ذلك كله نزيدهم بياناً فنقول قولكم أن كل موجود يجب أن يكون في جهة قول باطل ونضرب لكم بعض الأمثلة الدالة على بطلانه:

١- الشعور بالحب والكراهية موجود لا شك فيه فإذا أحب الإنسان فإن الحب يوجد وإذا كرهه فإن الكراهية توجد فيه ويمكن أن يحب الإنسان شخصاً أو أمراً ويكره أمراً آخر فيوجد فيه حينئذ الحب والكراهية معاً، والإنسان يؤمن بوجود الحب والكراهية في ذاته ويجزم به من دون حاجة منه إلى تصور جهة تحل فيها هذه الكراهية أو هذا الحب فأين حبك أيها الإنسان من كرهك هل هما في جهة من بعضهما؟

فإذا جزمنا بوجود هذه الأمور من دون حاجة إلى تصور جهة تحل فيها إذن يجوز وجود موجود لا في جهة.

٢- الإنسان قبل أن يتزوج وينجب لا يكون أباً فإذا تزوج صار أباً إذن هو اكتسب وصفاً وجودياً هو الأبوة إذن الأبوة موجودة فأين هي جهة الأبوة من الإنسان القائمة به أو من غيره نحن نجزم بوجودها من دون تصور جهة لها.

٣- الأعداد الواحد الاثنان الثلاث إلى آخره لا شك أن لها وجوداً في عقولنا لا ينكر هذا إلا جاهل فأين هي جهة الواحد مثلاً وهل يمكنك أيها الإنسان أن تشير إلى الواحد بأصبعك أو على الأقل أن تحدد لنا جهته في نفسك إذا كنت لا تستطيع فلم القول منك بأنه لا بد لكل موجود أن يكون في جهة.

٤- كل إنسان يعلم أن العالم موجود ويعلم أيضاً أن المطر ينزل من السماء فهذان علمان موجودان ولا يستطيع إنسان أن يدعي أنهما ليسا موجودين مادام هذا فهل يمكن أن يقال إن المعلومة الأولى في جهة من المعلومة الثانية تحتها أو فوقها إلى غير هذا من الجهات الذي يدعي هذا فهو يعلم من نفسه أنه مغالط.

ومن خلال هذه الأمثلة يبطل قولكم أن لا بد لكل موجود من جهة وإذا سلم الإنسان بوجود هذه الموجودات المخلوقة بدون تصور جهة أو طلب مكان ألا يسلم العقل بوجود الله الذي ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير المنزه عن الجهة والمكان صاحب الوجود الذاتي الكامل الغني عن كل ما سواه المفتقر إليه كل ما عداه المنزه عن مشابهة المخلوقات جل في علاه ثم إن حكمهم بالجهة والمكان وغير ذلك من لوازم الحوادث داخل في قسم التصورات من أقسام العلوم والله عَلَّمَ غيب لا يمكن تصور كنه ذاته أو صفاته جل في علاه كما هو مقرر

بالبرهان القطعي العقلي والنقلي تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً  
سبحان ربك رب العزة عما يصفون.

وأنقل لك هنا نصاً عزيزاً للإمام الحجة الغزالي رحمه الله في كتابه  
القيم النافع الاقتصاد في الاعتقاد:

فإن قيل فنفي الجهة يؤدي إلى المحال وهو إثبات موجود تخلو  
عنه الجهات الست ويكون لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصلاً به  
ولا منفصلاً عنه وذلك محال، قلنا مسلم أن كل موجود يقبل الاتصال  
فوجوده لا متصلاً ولا منفصلاً محال وإن كان موجود يقبل الاختصاص  
بالجهة فوجوده مع خلو الجهات الست عنه محال فأما موجود لا يقبل  
الاتصال ولا الاختصاص بالجهة فخلو عن طرفي النقيض غير محال  
وهو كقول القائل يستحيل موجود لا يكون عاجزاً ولا قادراً ولا عالماً  
ولا جاهلاً فإن أحد المتضادين لا يخلو الشيء عنه فيقال له إن كان ذلك  
الشيء قابلاً للمتضادين فيستحيل خلوه عنهما وأما الجهاد الذي لا يقبل  
واحداً منهما لأنه فقد شرطهما وهو الحياة فخلوه عنهما ليس بمحال  
فكذلك شرط الاتصال والاختصاص بالجهات التحيز والقيام بالتحيز  
فإذا فقد هذا لم يستحل الخلق عن متضاداته فرجع النظر إذاً إلى أن  
موجوداً ليس بمتحيز ولا هو في متحيز بل هو فاقد شرط الاتصال  
والاختصاص هل هو محال أم لا؟

فإن زعم الخصم أن ذلك محال وجوده فقد دللنا عليه بأنه مهما  
بان أن كل متحيز حادث وأن كل حادث يفتقر إلى فاعل ليس بحادث  
فقد لزم بالضرورة من هاتين المقدمتين ثبوت موجود ليس بمتحيز أما  
الأصلان فقد أثبتناهما وأما الدعوى اللازمة منهما فلا سبيل إلى  
جحدهما مع الإقرار بالأصلين.



فإن قال الخصم إن مثل هذا الموجود الذي ساق دليلكم إلى إثباته غير مفهوم فيقال له ما الذي أردت بقولك غير مفهوم فإن أردت به أنه غير متخيل ولا متصور ولا داخل في الوهم فقد صدقت فإنه لا يدخل في الوهم والتصور والخيال إلا جسم له لون وقدر فالمنفك عن اللون والقدر لا يتصوره الخيال فإن الخيال قد أنس بالمبصرات فلا يتوهم الشيء إلا على وفق مرآه ولا يستطيع أن يتوهم ما لا يوافقه.

وإن أراد الخصم أنه ليس بمعقول أي ليس بمعلوم بدليل العقل فهو محال إذ قدمنا الدليل على ثبوته ولا معنى للمعقول إلا ما اضطر العقل إلى الإذعان للتصديق به بموجب الدليل الذي لا يمكن مخالفته وقد تحقق هذا فإن قال الخصم فما لا يتصور في الخيال لا وجود له فلنحكم بأن الخيال لا وجود له في نفسه فإن الخيال نفسه لا يدخل في الخيال والرؤية لا تدخل في الخيال وكذلك العلم والقدرة وكذلك الصوت والرائحة ولو كلف الوهم أن يتحقق ذاتاً للصوت لقدر له لونا ومقداراً وتصوره كذلك.

وهكذا جميع أحوال النفس من الخجل والوجل والفسق والغضب والفرح والحزن والعجب فمن يدرك بالضرورة هذه الأحوال من نفسه ويسوم خياله أن يتحقق ذات هذه الأحوال فنجده يقصر عنه إلا بتقدير خطأ ثم ينكر بعد ذلك وجود موجود لا يدخل في خياله فهذا سبيل كشف الغطاء عن المسألة.

وأما قولكم في السؤال السابع والأخير ما جواب أهل السنة والجماعة عن قول المشبهة أنه يلزم من قول أن الله لا داخل العالم ولا خارجه رفع النقيضين؟ فجوابه:

أن هذا الاعتراض ساقط باطل لأن التناقض إنما يعتبر حين يتصف المحل بأحد النقيضين ويتواردان عليه وأما حين لا يصح تواردهما على المحل ولا يمكن الاتصاف بأحدهما فلا تناقض وهذا من أبسط المسائل المقررة في علم المنطق ومع ذلك أوضحه لك بمثال لو قال قائل في الحائط مثلاً أنه لا أعمى ولا بصير لا يكون في هذه العبارة تناقض لصدق النقيضين فيه لعدم قبوله لهما على البدلية فافهم ولا تكن من الغافلين.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين





الرسالة رقم ٢



الجواب المحرر للمعتبر

عن متعلق

العلم والسمع والبصر





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
وصحبه أجمعين أما بعد:

فهذا { الجواب المحرر المعبر عن متعلق العلم والسمع والبصر } كتبه  
مبسوطاً عن سؤال وجه إليّ عن صفتي السمع والبصر هل ترجع إلى  
العلم أم لا وعلى الأول ما معني رجوعها إلى العلم وبهاذا يتعلق كل  
واحد من هذه الصفات والله أسأل أن يكتب لجوابي هذا القبول إنه  
أعظم مأمول وأكرم مسئول وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
أجمعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

اعلم أولاً أنه ثبت عند أهل الإسلام بلا اختلاف بينهم أن الله  
تعالى واجب الوجود وهو سبحانه وتعالى خالق العالم له ذات أي أنه  
قائم بنفسه ومعنى القيام بالذات أي أنه تعالى غير مفتقر إلى موجد  
يوجده ولا إلى محل يقوم به فمعنى قولنا أنه تعالى قائم بنفسه يعني أنه  
غير محتاج إلى محل ليقوم فيه ووجوده سبحانه وتعالى غير موقوف على  
غيره في التحقق وهذا هو المقصود من إثبات الذات الواجب الوجود  
فلو كان غير ذات لما كان واجب الوجود ولما كان خالقاً ولا إلهاً.

وقد أجمع أهل الإسلام على أن هذه الذات لا بد أن تكون قديمة  
لا أول لوجودها ولا يجوز أن يكون وجودها مستمداً من غيرها فهي  
ليست ممكنة ولا مفتقرة إلى غيرها في الوجود وليس في هذا الموضع  
محلاً للنزاع بين أهل الإسلام أصلاً وتأمل قوله تعالى (اللَّهُ الصَّمَدُ)  
أي الذي لا يحتاج إلى شيء ويحتاج إليه كل شيء.  
ولا مجال لتوقف العقل في إثبات هذا الأمر لله عز وجل بعد  
معرفة أنه واجب الوجود وأنه قديم لا يتأثر بشيء ويتأثر به كل شيء.

ثم قرر أهل السنة والجماعة - الماتريدية والأشاعرة رحمهم الله تعالى - أن الله تعالى متصف بكل صفات الكمال ومنزه عن جميع صفات النقصان إذ إن إلهيته تستلزم اتصافه بالكمال المطلق وتنزهه سبحانه عن كل نقص وهذا من حيث الإجمال ثم علينا بعد ذلك أن نقف على تفصيل أهم هذه الصفات ونعرف معناها وما تستلزمه من أمور ومعتقدات وقد وصف الله تعالى نفسه في كتابه الكريم بصفات كثيرة مختلفة إلا أن جزئيات هذه الصفات كلها تلتقي ضمن عشرين صفة رئيسية ثبتت بدلالة الكتاب وبالبراهين القطعية وقد قسموا هذه الصفات إلى أربعة أقسام هي:

١- الصفة النفسية: وهي صفة واحدة هي الوجود والمراد بقولهم نفسية أنها صفة ثبوتية يدل الوصف بها على الذات دون معنى زائد عليها ككون الجوهر جوهرًا وكونه شيئًا موجودًا.

واعلم أن الوجود ينقسم إلى قسمين وجود كامل ووجود ناقص وبتعبير آخر نقول وجود ذاتي ووجود تباعي ، فأما وجود الله تعالى فهو وجود كامل ذاتي بمعنى أنه موجود لذاته لا لعلة مؤثرة فيه ومن خصائص الوجود الذاتي أنه لا يقبل العدم وأما وجود ما عداه فوجود ناقص وتباعي بمعنى أنه مستمد من غيره وأنه متوقف على الموجد له ومن خصائص هذا الوجود الناقص التباعي أنه لا بد أن يقوم بين عدمين سابق ولاحق.

وعلى هذا فالوجود الذاتي الكامل المطلق هو وجود الله وحده لا شريك له.

٢- الصفات السلبية: وهي كل صفة مدلولها عدم أمر لا يليق بالله سبحانه وتعالى وبتعبير آخر هي ما كان مدلولها سلب صفة لا تليق به سبحانه وتعالى.

وهذه الصفات كثيرة الجزئيات لأن كل نقص إنما ينفي بعكسه والنقائص كثيرة الأشكال والأنواع إلا أن هنالك خمس صفات هي أمهات الصفات السلبية كلها فيكتفى بها عما سواها من الجزئيات الكثيرة وهذه الصفات الخمس هي:

(١) الوجدانية: ومعناها سلب تصور الكمية في ذاته وصفاته سبحانه وتعالى سواء الكمية المتصلة والكمية المنفصلة أي فهو سبحانه وتعالى ليس مركباً من أجزاء ولا مكوناً من جزئيات وكذلك صفاته فليس له سبحانه وتعالى مثلاً علماً أو قدرتان بحيث تتم كل واحدة منهما الأخرى فهذا هو نفي الأجزاء عنها وليس لغيره سبحانه وتعالى علم كعلمه أو قدرة كقدرته فهذا هو نفي الجزئيات عنها.

والجزء من الشيء ما يتركب ذلك الشيء منه ومن غيره بحيث لا يصدق اسم ذلك الشيء عليه وحده حتى تتكامل معه بقية أجزائه الأخرى مثل الجدار من الغرفة والغلاف من الكتاب واليد من الإنسان ويطلق على مجموع الأجزاء بعد تناسقها وتماثلها اسم الكل فالغرفة كل والجدار الواحد جزء منها.

والجزئي هو ما يندرج تحت الجنس أو النوع من الأعداد والأفراد بحيث يصح إطلاق ذلك الجنس أو النوع على كل فرد من أفراده على حدة مثل الإنسان فهو اسم لنوع من الحيوان يندرج تحته أعداد وأفراد كثيرة ومن المعلوم أن اسم الإنسان كما يطلق على النوع في جملة يطلق أيضاً على الفرد الواحد المندرج تحته فنقول عن فلان من الناس إنسان ويطلق على النوع أو الجنس الشامل لكل الأفراد اسم الكلي وبهذا نعلم أن الجزء يقابله الكل والجزئي يقابله الكلي فالمقصود بوجدانية الله عز وجل أنه سبحانه وتعالى واحد في ذاته واحد في صفاته واحد في أفعاله فهو سبحانه وتعالى ليس كلاً مركباً من أجزاء ولا كلياً مكوناً من جزئيات.



والدليل الجامع على ذلك قول الله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) فقد نفت الآية الشريفة بإسناد صفة الوجدانية إليه كلاً من صفة الكل والكلية عنه وبتعبير آخر نفت الكموم الخمسة وهي:

• الكم المتصل بالذات وهو أن يكون الله سبحانه مركباً من أجزاء وهذا نفي أن يكون كلاً.

• الكم المنفصل عن الذات وهو أن تكون ذات الإله متعددة وهذا نفي أن يكون الإله كلياً.

• الكم المتصل بالصفات وذلك بأن يكون له صفتان من نوع واحد كقدرتين مثلاً.

• الكم المنفصل بالصفات وذلك بأن يكون لأحد صفة مماثلة تماماً لصفته سبحانه وتعالى.

• الكم المنفصل بالأفعال وذلك أن يكون لغير الله فعل مثل فعله سبحانه.

فهذه الكموم الخمسة منفية بصفة الوجدانية وأما الكم المتصل بالأفعال وذلك أن يكون لله سبحانه وتعالى فعلاً فهذا أمر جائز أما إذا فسرنا الكم المتصل بمشاركة غير الله له في فعل فهذا منتفٍ في حقه تعالى أيضاً.

والدليل العقلي على أنه سبحانه ليس كلاً قابلاً للتجزؤ ولا كلياً يندرج فيه أفراد وأعداد هو ما يلي:

• لو صح أنه سبحانه وتعالى كل مركب من أجزاء لاستلزم ذلك أن يكون عاجزاً بنفسه محتاجاً إلى غيره ويلزم من ذلك أن يكون مشابهاً للحوادث وذلك باطل في حق الله تعالى كما قد علمت.

• لو صح أنه سبحانه وتعالى كلي مكون من أفراد لأمكن أن يقوم بينهم تمنع في الإرادة والخلق وذلك بأن يريد واحد منهم إيجاد شيء ويريد الآخر إعدامه وحينئذ إما أن يحصل الأمران فيجتمع

النقيضان وهو محال أو يحصل أحدهما فيظهر عجز الآخر وهو مناف للإلهية أو يتصادما فلا يوجد هذا ولا ذلك فيظهر عجزهما معاً وما دام وقوع هذا التمانع ممكناً فإن صفة الكمال لهما تصبح غير ضرورية وقد ذكر الله عز وجل هذا البرهان بأسلوب مبسط في قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا.....) (الأنبياء: ٢٢).

(٢) القدم: ومعناه عدم وجود أول له سبحانه وتعالى ودليل ثبوت هذه الصفة له سبحانه وتعالى قوله عز وجل (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ) (الحديد: ٣) وأنه لو كان مسبوقاً بالعدم لكان لا بد من مؤثر في إيجاده ومحال أن يكون مع ذلك إلهاً وعندئذ فلا بد أن يكون الإله هو السابق عليه والموجد له فيكون هو القديم إذاً وهذا هو المطلوب بيانه أو أن يكون ذلك السابق أيضاً مسبوقاً بعدم وأن موجوداً قد أثر فيه فأوجده وهكذا فيستلزم ذلك فرض التسلسل وهو باطل بالبراهين العلمية فلا بد إذاً من أن تكون الموجودات كلها مستندة في وجودها إلى ذات واجبة الوجود ولا تكون هذه الذات واجبة الوجود إلا إذا كانت مؤثرة في غيرها غير متأثرة بسواها وذلك يستلزم أن تكون متصفة بالقدم.

هذا برهان علمي واضح لا يمكن أن يماري فيه العقل ولا بد أن

يجزم به .

(٣) البقاء: ومعناه امتناع لحوق العدم بذاته سبحانه وتعالى ودليله قوله تعالى (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ) (الحديد: ٣) ويقال في دليله العقلي ما قلناه في دليل القدم إذ كما لا يتصور وجود مؤثر في واجب الوجود بالإيجاد فلا يتصور وجود مؤثر فيه بالإعدام وإلا لم يكن واجب الوجود.

(٤) القيام بالذات: أي أنه تعالى غير مفتقر إلى موجد يوجده ولا إلى محل يقوم به وقد تقدم الكلام على هذا في أول الجواب فلا تغفل.

(٥) المخالفة للحوادث: ومعناها عدم مماثلته جل جلاله لها فهو سبحانه وتعالى ليس بجرم ولا عرض ولا كلي ولا جزئي ولذلك فهو سبحانه وتعالى منزّه عما تستلزمه هذه الصفات أيضاً من مختلف الصفات والأحوال والعوارض الجزئية التي تعتور الإنسان وغيره من الكائنات الأخرى كالنوم والغفلة والجوع والعطش والحاجة والعوارض النفسية والجسمية وما إلى ذلك.

وقد ثبت برهان ذلك عقلاً ونقلًا أما عقلاً فالإلهية تستلزم البعد عن سائر النقائص ومن أبرز مظاهر النقص ما تتلبس به الحوادث من الصفات التي هي في الحقيقة ليست إلا نتيجة حدوثها وحاجتها إلى الموجد والمخصص.

وأما دليل النقل فقولته تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الشورى: ١١) وإدخال كاف التشبيه على لفظ المثل مبالغة في نفي الشبيه والمثل لله تعالى ومثله قوله جل وعلا (وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ) والكفو والمائل واحد.

فإن قلت نرى هنالك كثيراً من الصفات يشترك فيها الإنسان وهو من الحوادث مع الله جل جلاله كصفة العلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر ونحوها وذلك يناقض ما ثبت من أنه تعالى مخالف للحوادث فالجواب أن الإنسان يتصف بطائفتين من الصفات الأولى صفات هي في الحقيقة ثمرة الحدوث والمخلوقية القائمة فيه كالتحيز في المكان والزمان والحاجات الجسمية والنفسية المختلفة وعوارض العجز والضعف ومظاهر الطبع فهذه صفات تابعة من كيانه الذي يتميز بالحدوث والطائفة الثانية صفات هي في الحقيقة من صفات الله جل جلاله ولكنه سبحانه وتعالى متع الإنسان بفيوضات يسيرة جداً منها

ليتهياً له بواسطتها أن ينهض بالتكاليف التي خلق من أجلها وليتسنى له أن يسخر لنفسه مظاهر الكون التي من حوله ويُفيد منها كالعلم والقدرة والإرادة والإدراك وما شابه ذلك فهذه الصفات ليست نابعة من كيانه المتميز بالحدوث بل هي ليست منها في شيء وليست من خصائصه مطلقاً.

وبتعبير آخر نقول: إن القدر اليسير الذي يتمتع الإنسان به من هذه الصفات لا يسوغ اعتبار الإنسان شريكاً مع الله فيها لسببين:  
\* الأول: أنها صفات ذاتية بالنسبة لله تعالى أما بالنسبة للإنسان فهي صفات غير ذاتية إذ هي في حقيقتها ليست أكثر من فيوضات إلهية عليه وهيهات أن يكون هذا المعنى موجباً لشركة الإنسان مع الله في شيء منها.

\* الثاني: أنها تختلف عن صفات الله تعالى في الحقيقة والجوهر وإنما تشترك معها في التسمية فقط ولولا التسامح في الإطلاق وملاحظة الاصطلاحات الخاصة بالإنسان لما استقام الاشتراك في التسمية أيضاً إذ ما هي قيمة العلم الذي يتصف به الإنسان أمام علم الله تعالى وما هي قيمة القوة التي قد يتمتع بها الإنسان في جنب قوة الله وعظيم سلطانه.

والخلاصة أن الملاحظ في نفي مماثلة الله تعالى للحوادث نفي المماثلة في الصفات التي هي من مستلزمات الرب جل جلاله ولكنه سبحانه وتعالى أفاض منها آثاراً أو ظلالاً على بعض مخلوقاته كالإنسان فهي غير داخلة في عموم هذا النفي.

٣- صفات المعاني: هي كل صفة قائمة بذات الله عز وجل تستلزم حكماً معيناً له كصفة العلم مثلاً فهي تستلزم أن يكون المتصف بها علياً وصفات الكمال لله تعالى كثيرة ولكنها تجتمع في سبع صفات رئيسية معينة قام عليها الدليل التفصيلي هي إجمالاً:  
العلم - الإرادة - القدرة - السمع - البصر - الكلام - الحياة

هذه جملة صفات المعاني التي جاء بها الدليل التفصيلي ودل على وجوب اعتقادها صفات لله عز وجل ووجوب اعتقاد سلب نقائصها عنه عز وجل إذ هو من مستلزمات ثبوت تلك الصفات وسأعود إليها بشيء من التفصيل.

٤- صفات معنوية: وهي ليست أكثر من نتائج صفات المعاني أي هي الأحكام التي تترتب على ثبوت صفات المعاني فهي كونه جل جلاله علياً مريداً قديراً سمياً بصيراً متكليماً حياً.

إذا علمت هذا اعلم أنه حصل النزاع بين أهل السنة والجماعة من جهة وبين المعتزلة من جهة أخرى حول صفات المعاني حيث أثبتتها أهل السنة والجماعة وأنكرها المعتزلة وذهبوا إلى أن الله تعالى عالم بدون أن يتصف بشيء اسمه العلم وقادر بدون أن تسند إليه صفة اسمها القدرة والذي حملهم على هذا تصورهم الفاسد أن إسناد هذه الصفة الذاتية إلى الله تعالى يستلزم تعدد القدماء بقدر تعدد هذه الصفات واعتقاده كفر بالاتفاق وقالوا إن عالميته وقادريته واجبة لذاته تعالى فلا تحتاج لوجودها إلى العلم والقدرة كما هو الشأن بالنسبة إلينا وقالوا الله كامل بذاته فيلزم إذا قلنا إن عالميته ثابتة بواسطة صفة العلم فيه أن يكون ناقصاً بذاته مستكماً بواسطة غيره وهو باطل باتفاق وهذه كلها أوهام فاسدة وأخيلة باطلة جسمها في نظر المعتزلة تحميل العقل أكثر من طاقته في هذه المسائل وهو مسلكهم الذي عرفوا به فالمحال في

تعدد القدماء أن تتعدد الذوات القديمة لا أن تتعدد صفات لذات واحدة والعالمية ليست أكثر من إسناد صفة العلم نفسه إلى الله فليس هناك محتاج ومحتاج إليه وبذلك تعلم أيضاً أن إسناد صفة العلم إليه تعالى لا يعني استكمالها بغيره.

وحسبنا دليلاً في هذا الصدد أن الله تعالى قد أسند إلى ذاته صفة العلم إذ قال (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ) (البقرة: ٢٥٥) وطبيعي أن يجزم العقل بقياس صفاته الأخرى على هذه الصفة فيسند إليه صفة الحياة والقدرة والسمع والبصر والإرادة والكلام.

والاستدلال بهذه الآية ثابت حتى ولو أولنا العلم فيها بالمعلوم وهو تأويل لا ضرورة إليه إذ لو كان العلم غير ثابت لله عز وجل لما نسب البارئ تعالى ذلك إلى نفسه ولما عبر به عن المعلوم فالتعبير بالعلم عن المعلوم فرع عن صحة نسبة العلم إليه تعالى.

وأزيدك وضوحاً في الاستدلال على ثبوت هذه الصفات لله تعالى وأنها ليست عينه وليست غيره اعلم أنه قد وردت النصوص بكونه تعالى عالماً حياً قادراً ونحوها وكون الشيء عالماً معلل بقيام العلم به في الشاهد فكذا في الغائب فيكون العلم قائماً بالعالم فهو ليس عينه ضرورة أن القائم بالشيء ليس عين ذلك الشيء وتحقيق ذلك أن العلم إنما يوجب كون الشخص عالماً من حيث كونه عالماً قطعاً لا من حيث كونه حادثاً أو قديماً أو عرضاً إلى غير ذلك فلا تقدر هذه الفروق في صحة القياس كما قيل لأنه لا تأثير لها في العلة فإن العلم إنما يوجب كون الشخص عالماً من حيث كونه عالماً كما قلنا ثم إن العلة في المقيس عليه منصوصة فيفيد القياس العلم اليقيني كما ذكره أهل الأصول فلا يرد أن هذا قياس فقهي مفيد للظن ولا يفيد اليقين

المطلوب في العقائد وذلك لأن علة عالمية الشاهد وقدريته مثلاً هي علمه وقدرته قطعاً.

ومن الأدلة أن الله تعالى أثبت هذه الصفات لنفسه في كتابه العزيز فوجب القول بها ويستحيل إثبات موجود بهذه الصفات مع نفي هذه الصفات وإذا لزم إثباته بهذه الأوصاف لزم إثبات هذه الأوصاف قال الله تعالى (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ) وقال (وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا) وقال (أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) وقال (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) فأثبت الله لنفسه القوة وهي القدرة وأثبت العلم فدل على أنه تعالى عالم بعلمه وقادر بقدرته وإذا ثبت هذا في العلم والقدرة وجب مثله في باقي الصفات إذ لا قائل بالفرق.

ومن الأدلة أن أئمة اللغة العربية اتفقوا على أن معنى اسم الفاعل من ثبت له مأخذ الاشتقاق أي من ثبت له مدلول المصدر فمعنى العالم من ثبت له العلم ومعنى القادر من ثبتت له القدرة والشبوت هو القيام ومن الضروري أن القائم بالشيء ليس عين ذلك الشيء وقد أثبت الله تعالى لنفسه في كتابه العزيز المشتق من هذه الصفات من نحو العالم والقادر وهذا يقتضي ثبوت هذه الأوصاف له تعالى وأنها ليست عينه تعالى وليست غيره.

والفرق بين هذا الدليل والدليل الأول أن الأول هو استدلال بالنصوص عن طريق العقل وهذا استدلال بها عن طريق اللغة فمن هذا تعرف قوة مدرك أهل السنة والجماعة وفساد قول المعتزلة.

فإن قلت لم أفهم معنى قول أهل الحق في هذه الصفات أنها ليست عينه تعالى وليست غيره فهماً دقيقاً أقول لأجل أن تفهم ذلك

فهماً دقيقاً لا بد أن تعرف معنى الغير قال أبو معين النسفي في التبصرة حد الغيرين عند أصحابنا رحمهم الله تعالى أنهما الموجودان اللذان يصح وجود أحدهما مع عدم الآخر ثم قال وإذا صح هذا الحد والعدم على القديم محال فلا يتصور وجود الذات مع عدم علمه ولا وجود علمه تعالى مع عدم قدرته دل على أنها ليسا غيرين.

وقال: وهذه الصفات لا يقال لكل صفة منها أنها الذات ولا يقال غير الذات وكذلك كل صفة مع ما ورائها كالعلم لا يقال أنه غير القدرة ولا أنه عينها.

وقال الجلال الدواني في شرح العقائد العضدية وقد عرف الأشعري الغيرين بأنهما موجودان يصح عدم أحدهما مع وجود الآخر ثم قال المراد أنه يجوز عدم أحدهما مع وجود الآخر لانتفاء علاقة بينهما توجب عدم الانفكاك وحاصله نفي اللزوم بينهما.

فتلخص لك من هذا أن هذه الصفات الوجودية التي أثبتها أهل السنة والجماعة هي معاني زائدة على الذات ولكنها ليس بغير الذات ولا عينها وعرفوا المتغايرين بأنهما اللذان يمكن استقلال وجود أحدهما بمعزل عن الآخر.

إذا عرفت هذا فهناك الكلام على هذه الصفات الوجودية لتتكلم بعدها على التعلقات.



هذه الصفات الوجودية صفات المعاني سبع هي:  
١- الحياة هي صفة أزلية قائمة بذاته سبحانه وتعالى يتأتى بها ثبوت بقية الصفات الآتية ودليلها من النقل قوله تعالى (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) (البقرة: ٢٥٥).

ودليلها من العقل ما ثبت من اتصافه جل جلاله بصفة العلم والقدرة والإرادة وغيرها إذ لا يتصور قيامها إلا بمن ثبتت فيه صفة الحياة.

وكونه حياً نتيجة لثبوت صفة الحياة له.

٢- الكلام هو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى هو بها أمر ونه ومخبر عبر عنها نظم ما أوحاه إلى رسله كالقرآن والتوراة والإنجيل.

ودليل ثبوت هذه الصفة لله تعالى هو النقل فالنصوص القطعية الثابتة في الكتاب والسنة دالة على ذلك منها قوله تعالى (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) النساء وقوله تعالى (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَا آمَنَهُ) (التوبة) ومن السنة حديث الإسراء وهو متواتر وفيه كلام الرسول ﷺ مع ربه عز وجل وفرضت عليه إذ ذاك الصلوات الخمس والتحقيق في بيان هذه الصفة ذكره العلامة البوطي حفظه الله بقوله وأما التحقيق في معناها فاعلم أن الكلام في اللغة العربية يطلق على معنيين:

أحدهما: الألفاظ المعبرة عن المعنى القائم بالنفس فتقول هذا كلام فصيح وكلام واضح.

ثانيهما: المعنى القائم بالنفس الذي من شأنه أن يعبر عنه بالألفاظ وعليه قول الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

ومثله قول عمر رضي الله عنه إني زورت في نفسي مقالة أي قومت  
وهيات كلاماً وكثيراً ما تقول لصاحبك إن في نفسي كلاماً أريد أن  
أذكره لك.

إذا علمت هذا فاعلم أنه قد ثبت الكلام لله تعالى بإجماع الأمة  
وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أنه سبحانه وتعالى  
متكلم مع القطع باستحالة التكلم بدون ثبوت صفة الكلام وهذا  
القدر من الإجماع لا خلاف لأحد من المسلمين فيه.

ثم إن المعتزلة فسروا هذا الذي أجمع المسلمون على إثباته لله  
تعالى بأنه أصوات وحروف يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ  
وجبريل ومن المعلوم أنه حادث وليس بقديم ثم إنهم لم يثبتوا لله تعالى  
شيئاً آخر من وراء هذه الأصوات والحروف تحت اسم الكلام.

أما جماهير المسلمين أهل السنة والجماعة فقالوا إننا لا ننكر هذا  
الذي تقوله المعتزلة بل نقول به ونسميه كلاماً لفظياً ونحن جميعاً  
متفقون على حدوثه وأنه غير قائم بذاته تعالى من أجل أنه حادث ولكننا  
ثبتت أمراً وراء ذلك وهو الصفة القائمة بالنفس والتي يعبر عنها  
بالألفاظ وهي غير حقيقة العلم وغير الإرادة وإنما هو صفة مهياة لأن  
يخاطب بها الآخرون على وجه الأمر أو النهي أو الإخبار تدل عليه  
الألفاظ وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى ضرورة استحالة توارد  
الخواطر وطروء المعاني عليه كما هو شأن الإنسان وهذا هو المقصود  
بإسناد الكلام إلى الله تعالى وبه يفسر ما أجمع عليه المسلمون أ.هـ.

فتلخص أن مذهب أهل الحق هو أن المعنى الذي هو مدلول العبارات اسمه الكلام النفسي وهو صفة زائدة على كل من صفتي العلم والإرادة قائمة بذاته تعالى.

ومذهب المعتزلة أن مدلول العبارات الذي أطلقنا عليه اسم الكلام النفسي راجع في الحقيقة إلى صفة العلم إن كان هذا المدلول خبراً وراجع إلى صفة الإرادة إن كان أمراً أو نهياً. والحق ما ذهب إليه أهل الحق وبسط دلائله في المطولات.

٣- القدرة وهي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه وتكييفه على وفق الإرادة دليلها من النقل آيات كثيرة منها قوله تعالى (أُولَئِكَ الَّذِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدْرِ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلِيقُ الْعَلِيمُ) وقال تعالى (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُمُ خَلْقُهُمْ إِنَّمَا بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ ثُمَّ يَأْتِيهِ الْإِنشَاءَ طِينًا مَّوْتًى بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (الأحقاف).

ودليلها العقلي هو أن تقول الله صانع قديم له مصنوع حادث وكل من كان كذلك تجب له القدرة.

٤- الإرادة هي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى من شأنها تخصيص الممكنات ببعض ما يجوز عليها من وجود وعدم وتكيف بقطع النظر عن أي مؤثر خارجي.

دليلها من النقل آيات كثيرة منها قوله تعالى (وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنْ أَلَيْسَ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ) (المائدة: ٤١).

وقال تعالى (وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ) (الرعد).

وقال تعالى (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ) (القصص).  
دليلها العقلي أن تقول الله صانع للعالم بالاختيار وكل من كان كذلك تجب له الإرادة فالله تجب له الإرادة.

ودليل آخر يتلخص في أن الله تعالى لو لم يكن موصوفاً بالإرادة لكان موصوفاً بضد من أضدادها كالإكراه والسهو والآفة وهذا عليه محال فيجب الاتصاف بضده وهو الإرادة وأيضاً لو لم يكن متصفاً بالإرادة للزم عليه ضدها وهو الإكراه والإكراه يستلزم مكرهاً وذلك ينافي ما ثبت من أنه واجب الوجود وأنه إله.

٥- العلم هو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها كشف الأمور والاحاطة بها على ما هي عليه في الواقع أو على ما ستكون عليه في المستقبل من غير سبق خفاء.

دليلها من النقل آيات كثيرة منها قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (التوبة: ١١٥) وقوله تعالى (يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ) وقال جل وعلا (إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) (فاطر) وقال سبحانه وتعالى (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) (الأنعام).

دليلها العقلي أن تقول فعله سبحانه وتعالى متقن وكل من فعله متقن وهو مختار فيه فهو عالم.

أما الدليل على أن فعله متقن فظاهر لمن نظر في الآفاق وفي  
الأنفس وتأمل ارتباط العلويات بالسفليات ولا سيما في الحيوانات وما  
هديت إليه من مصالحها وأعطيت من الآلات المناسبة لها ويعين على  
ذلك علم التشريح ومنافع خلقه الإنسان وإعطائه التي ألفت فيها  
المجلدات.

وأما الدليل على أن من فعله متقن وهو مختار فهو عالم فهو أن  
من رأى خطأ حسناً يتضمن ألفاظاً عذبة رشيقة تدل على معان دقيقة  
مؤنقة علم بالضرورة أن كاتبه عالم وكذلك من سمع خطاباً منتظماً  
مناسباً للمقام من شخص يضطر إلى أن يجزم بأنه عالم.

٦-٧- السمع والبصر:

أما السمع فهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالمسموعات  
أو بالموجودات فتدرك إدراكاً تاماً لا على طريق التخيل والتوهم ولا  
على طريق تأثير حاسة ووصول هواء.

والبصر هو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالمبصرات أو  
الموجودات فتدرك إدراكاً تاماً لا على طريق التخيل والتوهم ولا عن  
طريق تأثر حاسة ووصول شعاع.

واعلم أن اتصافه جل جلاله بهاتين الصفتين إنما استفيد من دليل  
النقل الثابت بالقطع في كل من الكتاب والسنة بحيث لا يسع العاقل  
أن ينكر أو يؤول قال تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ  
الْبَصِيرُ) إلى غير ذلك من الآيات القرآنية.

والتمسك بالدليل النقلي في هذا هو الذي منعنا من أن ننسب  
إليه سبحانه وتعالى صفة الذوق والشم واللمس إذ لم يرد دليل من  
النقل يثبتها ولا يجوز لنا أن نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه جل

وعلا ومع إيماننا بثبوت هاتين الصفتين له سبحانه وتعالى طبقاً لما وصف به نفسه نؤمن كذلك بأن لكل صفة من هاتين الصفتين وظيفة تمتاز عن الأخرى وإلا لما كان في إسناد كل منهما إليه تعالى على حدة أي معنى غير التكرار وهو محال في هذا المقام.

وإذا تقرر عندك هذا فهناك الكلام على التعلق والتعلقات: قال أهل السنة والجماعة بأن لصفات الله تعالى تعلقات وأن هذه التعلقات تنقسم إلى تعلقات صلوحية ثابتة لنفس الصفة قديمة بقدم الذات والصفات ولا تثبت تعلقات صلوحية لله تعالى حادثة فإن كل التعلقات الصلوحية كمال لله ولا يصح أن يكون كمال الله تعالى حادثاً.

وأما التعلقات التنجيزية فبعضها قديم كتعلق العلم وبعضها حادث كتعلق القدرة التنجيزي وإنما قال أهل السنة إن تعلق القدرة التنجيزي حادث لأنه لو كان التعلق التنجيزي قديماً للزم قدم مخلوق الله تعالى وهذا محال لأن الشيء في نفسه لا يكون قديماً مخلوقاً لأن المخلوقية تنافي القدم ولأن الممكن لا يقبل نفسه الوجود في القدم لأن معنى إمكانه يستلزم مسبقيته بالعدم على قواعد أهل السنة.

وقال أهل السنة إن تعلقات القدرة التنجيزية الحادثة تفيد كمالاً للمخلوق ولا يستفيد الله تعالى بها كمالاً لأنها عبارة عن إيجاد للمخلوق والله تعالى لا يستفيد بخلقه الخلق صفة ولا كمالاً لم يكن قبلهم من صفته كما صرح بذلك الإمام الطحاوي في متنه المشهور.

والتعلق التنجيزي ليس أمراً وجودياً بل هو نسبة واعتبار بين الصفة الوجودية والمتعلق وإنما يوصف بالحدوث لأن أحد طرفيه وهو المخلوق الممكن الذي وجد بقدرة الله تعالى حادث أي لم يكن ثم كان

وهو معنى الحدوث فلحدوث هذا الطرف سَمَّينا التعلق حادثاً ويسميه العلماء المحققون تجدداً.

وقد تعلق بعض المجسمة بهذا الأمر الذي قرره أهل السنة فقالوا يلزمكم قيام الصفات الحادثة بالله تعالى ويلزمكم وصف الله تعالى بالصفات الحادثة معتمدين على كون التعلقات التنجيزية حادثة.

والجواب بعد التوضيح السابق صار بيناً وخلاصته أن التعلق عندنا أمر اعتباري ليس صفة وجودية قائمة بالله تعالى فالقائم بالله تعالى إنما هو الصفة القديمة وحدوث التعلق التنجيزي لا يستلزم حدوث الصفة القديمة كما هو واضح فلا معنى للإلزامكم إيانا بقيام الصفات الحادثة بالله تعالى وأما قولنا إن الله تعالى خالق فهذا وصف مشتق لا يستلزم إلا ثبوت منشأ الاشتقاق لله تعالى فعلى طريقة الماتريدية منشأ الاشتقاق له إنما هو صفة التكوين الثابتة لله تعالى وهي صفة قديمة لا حادثة فلذلك نقول إن إطلاقنا اسم الخالق على الله تعالى قبل أن يخلق الخلق إطلاق حقيقي لأن منشأ الإطلاق وهو الصفة القديمة ثابتة لله تعالى وليس حادثة وأما على طريقة الأشاعرة فأصل إطلاق هذا المشتق هو ثبوت التعلق الحادث الذي ليس بأمر وجودي قائم بالله تعالى واشتقاق اسم الله تعالى من هذا التعلق إنما هو باعتبار أن التعلق راجع إلى الصفة القديمة وليس بعينها لحدوثه وقدمها ولذلك يقولون إن إطلاق اسم الخالق على الله تعالى قبل الخلق يكون إطلاقاً مجازياً ومعناه أنه القادر على الخلق لا الخالق بالفعل لأن الخالق هو الذي خلق مخلوقاً عندهم لا مجرد القادر على ذلك خلافاً للماتريدية وأما إطلاق اسم الخالق على الله تعالى بعد الخلق فهو إطلاق حقيقي لا مجازي فالخلاف بينهما خلاف في أمر لغوي إذن لا في أمر عقدي ولا يستلزم ذلك على أي من طريقتيها قيام صفة حادثة بالذات القديمة ولا

اتصاف الله تعالى بكمال لم يكن متصفاً به قبل خلقه المخلوقات كما يقول  
المجسمة والمشبهة لله تعالى تعالى الله عن قولهم وإفكهم علواً كبيراً.

إذا عرفت هذا فاعلم أن الصفات الوجودية تنقسم بالنظر إلى  
متعلقاتها إلى أربعة أقسام هي:

• القسم الأول منها: يتعلق بالواجبات والممكنات والمستحيلات  
جميعاً وهو كل من صفتي العلم والكلام أما صفة العلم فلأنها إنما  
تكشف عن حقائق الأشياء على ما هي عليه دون أي تأثير فيها ومن  
المحال أن لا يكون ذلك بالنسبة إليه تعالى متناولاً لسائر الواجبات  
والممكنات والمستحيلات.

وأما صفة الكلام فلأنها تتعلق بالأشياء تعلق دلالة وبيان أو  
أمر ونهي وقد احتوى بيانه سبحانه وتعالى وأمره ونهيه الحديث عن  
الواجب وعن المستحيل وعن الممكن كما تشهد بذلك آيات كتابه  
الكريم.

• وأما القسم الثاني منها: فيتعلق بالممكنات فقط وهو كل من  
صفتي الإرادة والقدرة أما الواجب والمستحيل فلا شأن لهاتين  
الصفتين بهما.

وبيان ذلك أن كلاً من صفتي الإرادة والقدرة إنما يتعلقان  
بالأشياء على وجه التخصيص والتأثير كالإيجاد والإعدام ونحو ذلك  
والواجب لا يمكن إعدامه والمستحيل لا يمكن إيجاده وإلا لم يكن  
الواجب واجباً ولا المستحيل مستحيلاً ولو أمكن انعدام الواجب مع  
بقائه واجباً أو إيجاد المستحيل مع كونه مستحيلاً لأمكن اجتماع  
النقيضين في آن واحد ومكان واحد وهو معلوم الاستحالة لكافة  
العقلاء قال العلامة البوطي وإذا أمعنت النظر في معنى هذا الكلام



علمت أن تعلق الإرادة والقدرة بالممكنات فقط لا يعني العجز أو نقصان الإرادة وإنما يعني أن الإرادة الكاملة التامة ليس من شأنها أن تتجه إلى الواجب مادام أنه واجب أو إلى المستحيل ما دام مستحيلاً وكذلك القدرة بل لا يمكن للعقل أن يفهم كيف تتعلق الإرادة أو القدرة بالواجب أو المستحيل.

فلو قيل مثلاً إن إرادة الله تعلقت بإيجاد المستحيل - وهو الشريك في الألوهية - فأوجدته فإنَّ عقلك لا يمكن أن يصدق إطلاقاً هذا الكلام لأنه مستحيل بالبداهة.

إذ معنى هذا القول أنه قد أوجد إلهاً مثله واجب الوجود وواجب الوجود يستحيل أن يكون مسبقاً بعدم كما بينا من قبل وإذا فليس هو في الحقيقة واجب الوجود وإن قلت بل هو كذلك على الرغم من أنه مخلوق ومسبوق بعدم فمعنى ذلك أنك تقول إنه واجب الوجود رغم أنه ممكن الوجود وهو تناقض صريح يلفظه العقل.

فهذا معنى قولنا إن عدم تعلق الإرادة والقدرة بغير الممكن لا يسمى عجزاً أو نقصاناً وإنما هو لأنَّ معناهما قائم على عدم التعلق بغير الممكن كالإعدام مثلاً فإنه لا يمكن أن يظهر أثره إلا إذا تعلق بالموجود أما المعدوم بطبيعته فإن معنى الإعدام لا يمكن أن يتعلق به وليس ذلك دليلاً على نقص هذا المعنى أو ضعفه بحال وإن رحت تكرهه على التعلق به بموجب الصياغة اللفظية مثلاً كقولك : أعدم المعدوم فإنك لا تفعل بذلك أكثر من أن تؤلف كلاماً فارغاً لا معنى له.

وإنك لترى في الناس نماذج من المتهوسين يحسبون أن بإمكانهم زعزعة الإيمان بالله في قلوب طائفة من المؤمنين.

إذا ما جابهوهم بهذا السؤال: هل يستطيع الله أن يخلق إلهاً مثله؟  
تصوراً منهم بأن المسؤولين إذا أجابوا بالإمكان اعترفوا بذلك أنه ليس  
لهم أن يكفروا من أشرك مع الله غيره وإن أجابوا بعدم الإمكان فقد  
أسندوا إلى الله العجز وذلك دليل على أنه ليس بإله! ...  
وهذا التصور يعود في حقيقته إلى حمق من نوع عجيب! ..

فمن المعلوم أن السائل - لكي يعتبر سائلاً في الحقيقة - ينبغي  
أن يتصور معنى سؤاله ولكي يتصور معناه ينبغي أن يكون له معنى  
فأما إذا لم يكن للسؤال معنى فلا يمكن أن يكون له صورة في ذهن  
السائل وإذا كان كذلك فإن السؤال لا يسمى حينئذ سؤالاً إلا من  
حيث الصورة والأسلوب وأما من حيث الموضوع والمضمون فهو  
هذيان والهذيان لا جواب عليه لا عجزاً عن الإجابة ولكن لأن  
الإجابة لا تكون إلا على سؤال والسؤال لم يولد في الحقيقة بعد.

إن الذي يقول لك: هل تستطيع أن تكون في هذه اللحظة غائباً  
عني مشاهداً أمامي؟ هو في الحقيقة لا يقدم لك أي سؤال أو رجاء  
يطلب الإجابة عليه لأنه هو نفسه لا يعلم ما يريد بالضبط وليس في  
ذهنه أي صورة لهذا الذي يريد ومحال أن يكون في ذهنه صورة لمعنى  
هذا السؤال فمهما كان الجواب على فرض أن يكون له جواب فإنه لا  
يقع مطابقاً لأي معنى متخيل في ذهن السائل.

وبتعبير أوضح نقول: إن هذا السؤال ليس في جوهره إلا  
هذياناً ليس من فرق بينه وبين أي جملة من الكلام المختلط الذي لا  
معنى له فمن الطبيعي أن تنظر بإشفاق تام إلى من يستوقفك ليضع لك  
هذياناً بصيغة سؤال ثم تشيح بوجهك عنه دون أن تجيبه بكلمة ذلك  
لأنه لم يقل شيئاً يحتاج إلى جواب حتى ينتظر العاقل منك جواباً عليه.



وقد عرض هذا الذي جاء في صيغة سؤال فمعنى ذلك أنه جاهل يحتاج إلى تعليم وليس سائلاً يطلب الإجابة. هـ كلام البوطي.

ثم إنك إن لاحظت صفة الإرادة من حيث هي معنى أزي قائم بذات الله صالح لأن يخصص بالممكنات فتلك هي الإرادة الصلوحية وإن لاحظت تعلقها الواقعي بمراد من المرادات فتلك هي الإرادة التنجيزية وهي على كل إرادة واحدة وقديمة ولكن الذي يختلف فيها اعتبار التعلق وعدمه.

ولعلك تسأل فكيف يكون تعلق الإرادة الإلهية بالممكنات قديماً أيضاً كالإرادة الصلوحية العامة مع أننا نسميها بالتنجيزية؟  
والجواب: أن تعلق الإرادة الإلهية بإيجاد شيء أو إعدامه قديم ولا يمكن أن يكون حادثاً إذ لو كان كذلك لكان من مستلزماته أن لا يكون الله عالماً ببعض ما يريد خلقه وفعله في المستقبل وهو محال فثبت عكسه إذاً وهو أن الله يعلم في الأزل كل ما سيفعله وسيخلقه في الحين والوقت الملائمين وهذا يعني بالبداية أن إرادة الله التنجيزية مصاحبة لعلمه القديم هذا.

بقي أن تعلم بأن الشبهة إنما تحوم حول فكرك من كلمة التنجيزية إذ تتخيل أن معناها الخلق والظهور وهو شيء حادث قطعاً غير أن هذا صحيح بالنسبة للقدر.

أما الإرادة فالتنجيز بالنسبة لها هو محض تعلقها بممكن من الممكنات سواء ظهر هذا الممكن إلى طور الوجود أم لم يظهر بعد.

أما القدرة فإنك إن لاحظت هذه الصفة من حيث هي معنى أزي قائم بذاته تعالى صالح لأن يوجد به الممكنات أو يعدمها أو يكييفها بقطع النظر عن التنفيذ فتلك هي القدرة التي تتعلق بالأشياء تعلقاً صلوحياً فقط وإن لاحظت تنفيذ الإيجاد والإعدام أو التكيف الفعلي فتلك هي القدرة الإلهية في تعلقها بالتنجيزي فالقدرة واحدة فإن نظرت إلى تعلقها الصلوحى فهو تعلق أزي قديم وإن نظرت إلى تعلقها التنجيزي فهو تعلق حادث أي أن كلا التعلقين عائدان إلى قدرة واحدة وإنما الحادث هو التعلق التنجيزي بالأشياء أما القدرة ذاتها فهي قديمة على كل حال.

❁ وأما القسم الثالث: فيتعلق بالموجودات وهو كل من صفتي السمع والبصر فهما لا يتعلقان بالمعدومات بالاتفاق إذ لا يعقل تعلقهما بها وإلا لكانت من قسم الموجودات ولا يمكن اجتماع الوجود والعدم معاً لأنه تناقض وهو محال وإذا لم يتعلقا بالمعدومات فهما يتعلقان بالموجودات سواء كانت من نوع الممكن أو الواجب ثم إن العلماء اختلفوا في مدى شمول كل من هاتين الصفتين فقال البعض كالسنوسي إنها شاملتان لكل الموجودات على وجه الإحاطة تعلقاً زائداً على العلم مع اختلاف المعنى في كل منهما أي فسمعه تعالى يتعلق بها هو قابل للسمع بالنسبة إلينا وبها هو غير قابل له من سائر الموجودات وبصره تعالى كذلك.

وقال البعض كسعد الدين التفتازاني إن صفة السمع تتعلق بالمسموعات وصفة البصر تتعلق بالمبصرات. ثم اعلم أن المشهور أن جمهور الأشاعرة على القول بأن سمعه تعالى وبصره هما صفتان غير العلم وأن ما ينكشف بهما غير ما ينكشف بالعلم وأن كلا منهما يتعلق بالموجودات لا بالمسموعات والمبصرات فقط تعلقاً يترتب عليه انكشاف متميز لكل منهما.

وأما السادة الماتريديّة فالمشهور عنهم إرجاع السمع والبصر إلى العلم وقرروا أنّهما وإن رجعا إلى صفة العلم بمعنى الإدراك فإثبات صفة العلم إجمالاً لا يغني في العقيدة عن إثباتها تفصيلاً بلفظيهما الواردين في الكتاب والسنة لأنّ متعبدون بها ورد فيهما.

قال ابن الهمام في المسيرة الأصل الخامس والعاشر أنه تعالى سميع بصير بلا جارحة حدقة وأذن كما أنه عليم بلا دماغ وقلب بمرأى منه خفايا الهواجس والأوهام وبمسمع منه صوت أرجل النملة على الصخرة الملساء لأنها صفتا كمال فهو الأحق بالاتصاف بهما من المخلوق وقال تعالى (وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ) (الأنعام) وقد ألزم عليه السلام أباه الحجة بقوله (لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ) (مريم: ٤٢) فأفاد أن عدمهما نقص لا يليق بالمعبود واعلم أنّهما يرجعان إلى صفة العلم لما قدمنا أنّ الرؤية نوع علم والسمع كذلك ثم إنه سميع بسمع وبصير بصفة تسمى بصرا وكذا عليم بعلم وقدير بقدره ومريد بإرادته لأنه تعالى أطلق على نفسه هذه الأسماء خطاباً لمن هو من أهل اللغة والمفهوم في اللغة من عليم ذات له علم بل يستحيل عندهم عليم بلا علم كاستحالة بلا معلوم فلا يجوز صرفه عنه إلا لقاطع عقلي يوجب نفيه ولم يوجد فيه ما يصلح شبهة فضلاً عن دليل. اهـ كلام ابن الهمام.

قال العلامة قاسم في حاشيته على المسيرة واعلم أنّهما يعني صفتي السمع والبصر يرجعان إلى صفة العلم وليستا زائدتين عليه لما قدمنا في الكلام على رؤية الباري تعالى من أنّ الرؤية نوع علم ونقول هنا السمع كذلك وهما هنا تحقيق وهو أنّهما وإن رجعا إلى صفة العلم بمعنى الإدراك فإثبات صفة العلم إجمالاً لا يغني في العقيدة عن إثباتها تفصيلاً بلفظيهما الواردين في الكتاب والسنة لأنّ متعبدون بها ورد فيهما

وقد مر أن الرؤية تشتمل على مزيد إدراك والسمع مثلها وإلى هذا التحقيق يشير قول المصنف إن الرؤية نوع علم والسمع كذلك مع قوله بعد ذلك سميع بسمع بصير بصفة تسمى بصراً ففي ذلك تنبيه على أنه لا بد من الإيمان بهذين النوعين تفصيلاً والأولى كما في شرح المواقف بناء على أنهما صفتان زائدتان على العلم أن يقال لما ورد النقل بهما أننا بذلك وعرفنا أنهما لا يكونان بالآلتين المعروفتين واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهما ا.هـ.

قال الإمام السنوسي في شرح كبراه مع حاشية الشيخ الحامدي وللشيخ أبي الحسن الأشعري قولان:  
أحدهما: أنهما - أي السمع والبصر - إدراكان يخالفان العلم بجنسهما مع مشاركتهما العلم في أنهما صفتان كاشفتان يتعلقان بالشيء على ما هو عليه.

والقول الثاني: أنهما من جنس العلم إلا أنهما لا يتعلقان إلا بالموجود المعلوم والعلم يتعلق بالموجود والمعدوم والمطلق والمقيد وكلاهما مع ذلك صفتان زائدتان على علمه تعالى.

وعلق الحامدي على قوله بالشيء فقال هو الموجود فقط بالنسبة للسمع والبصر أما بالنسبة للعلم فيراد ما يشمل المعدوم.  
وعلق على قوله زائدتان على علمه: أي مغايرتان له في المفهوم لا مباينتان له لأن الأفراد لا تباين الجنس ا.هـ.

فتلخص أن السمع والبصر معنيان ثابتان متميزان عن العلم وإن شاركاه في الإحاطة بالشيء على ما هو به وهذا ثابت بالأدلة السمعية التي لا موجب لتأويلها وإرجاعها إلى العلم والآيات المثبتة للسمع والبصر والأحاديث لا تحصى كثرة.

وفي البخاري قول السيدة عائشة رضي الله عنها الحمد لله الذي  
وسع سمعه الأصوات.

قال الحافظ في الفتح قال البيهقي في الأسماء والصفات السميع  
من له سمع يدرك به المسموعات والبصير من له بصر يدرك به المرئيات  
وكل منهما في حق الباري صفة قائمة بذاته وقد أفادت الآية وأحاديث  
الباب الرد على من زعم أنه سميع بصير بمعنى عليم.

قال الإمام الفخر الرازي في المعالم الدلائل السمعية دالة على  
كونه تعالى سميعاً بصيراً والعقل أيضاً يقوي ذلك لما أن هذين النوعين  
من الإدراك من صفات الكمال ويجب وصف الله تعالى بكل الكمالات  
فوجب علينا إثبات هذه الصفات إلا أن يذكر الخصم دليلاً عقلياً يمنع  
من إجراء هذه الآيات والأخبار على ظواهرها ولكن ذلك معارضة  
فمن ادعاها فعليه البيان اهـ.

ومن هذا يتبين أن محققي الأشاعرة ردوا السمع والبصر إلى  
العلم على معنى الزيادة في مفهوم العلم لا على معنى سلب معنيي  
السمع والبصر كما فعل المعتزلة.

وأن الماتريدية وإن قالوا إن السمع والبصر راجعان إلى العلم إلا  
أنهما وإن رجعا إلى صفة العلم بمعنى الإدراك فإثبات صفة العلم إجمالاً  
لا يغني في العقيدة عن إثباتها تفصيلاً بلفظيهما الواردين في الكتاب  
والسنة لأننا متعبدون بما ورد فيهما.

وحسبنا بعد هذا البيان أن نقرر أن الواجب القطعي هو الإيمان  
بثبوت هاتين الصفتين له سبحانه وتعالى طبقاً لما وصف به نفسه ثم  
الإيمان بأن لكل صفة من هاتين الصفتين وظيفة تمتاز عن الأخرى وإلا  
لما كان في إسناد كل منهما إليه تعالى على حدة أي معنى غير التكرار وهو  
محال في هذا المقام وأن صفة العلم لا تغني عن إثبات هاتين الصفتين.



أما عن حقيقة كل من هاتين الصفتين ومدى شمولهما وهل لكل منهما وظيفة خاصة تتعلق ببعض من الموجودات كما هو الشأن بالنسبة إلينا أم هما بالنسبة إليه جل جلاله قائمتان على وظائف أخرى أشمل وأعم وهل هما راجعتان إلى العلم أم زائدتان فهذه كلها محل الظن وموطن الخلاف وفي القنوع بالقطعي كفاية لأولي الألباب.

❖ أما القسم الرابع: فلا يتعلق بشيء وهو صفة الحياة فهي بالنسبة لله تعالى قائمة بذاته لا تعلق لها بشيء سواه لأنها معنى قائم بذات الله تعالى شأنه أن يصحح قيام بقية الصفات الوجودية به سبحانه وتعالى ومنه علم الجواب مبسوطاً والله أعلم بالصواب.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

الرسالة رقم ٣

أخضر الجبابرة

عن حال

كتاب إيصال التناويل



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

فقد سألتني بعض الأحياب عن كتاب جديد طبع ونزل بالأسواق عنوانه "إبطال التأويلات لأخبار الصفات" تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ما رأي أهل السنة والجماعة فيه وهل هو صحيح النسبة إلى مؤلفه وهل رجع عنه أم لا؟

فكتبت هذه الإجابة المختصرة وسميتها "أخصر الإجابات عن حال كتاب إبطال التأويلات" والله أسأل أن يكتب لهذا الجواب القبول وأن ينفع به الخاص والعام إنه أعظم مأمول وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتاب إبطال التأويلات لأخبار الصفات صحيح النسبة إلى القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ نسبه إليه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة أبي يعلى فقال وجمع كتاب إبطال تأويل الصفات ونسبه إليه ابن الأثير في الكامل في التاريخ حيث قال في أحداث سنة ٤٥٨ هـ وفي شهر رمضان منها توفي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي ومولده سنة ثمانين وثلاثمائة وعنه انتشر مذهب أحمد رضي الله عنه وكان إليه قضاء الحریم ببغداد بدار الخلافة وهو مصنف كتاب الصفات.

ونسبه إليه ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل.

وموقف أهل السنة والجماعة من هذا الكتاب الرد والتشنيع والإبطال لاشتماله على العجائب واحتوائه على التجسيم وما لا يليق بجلال الله عز وجل و قدسه وقد نبه على ذلك جماعة كبيرة من أهل

السنة والجماعة من ذلك ابن الأثير رحمه الله في كامله ج ٨ ص ٢٠٩  
:٢٠٨ في أحداث سنة ٤٥٨ هـ بعد أن ذكر وفاة مؤلف الكتاب وهو  
أي أبو يعلى مصنف كتاب الصفات أتى فيه بكل عجيبة وترتيب أبوابه  
يدل على التجسيم المحض تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وقال ابن الأثير رحمه الله في كامله في أحداث سنة ٤٢٩ هـ وفيها  
أنكر العلماء على أبي يعلى الفراء الحنبلي ما ضمنه كتابه من صفات الله  
سبحانه وتعالى المشعرة بأنه يعتقد التجسيم وحضر أبو الحسن القزويني  
الزاهد بجامع المنصور وتكلم في ذلك تعالى الله عما يقول الظالمون علواً  
كبيراً. ا.هـ.

وقد شنع كثير من العلماء على أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء  
بسبب كتابه هذا:

فقد قال فيه معاصره أبو محمد رزق الله الحنبلي شيخ الحنابلة  
ورئيسهم في بغداد ما لفظه (لقد شان المذهب شيئاً قبيحاً لا يغسل إلى  
يوم القيامة) كذا في دفع شبه التشبيه لابن الجوزي.

وقال ابن الأثير في كامله في حوادث ٤٥٨ هـ : وكان ابن تميمي  
الحنبلي يقول (لقد خري أبو يعلى الفراء على الحنابلة خرية لا يغسلها  
الماء).

وقال الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي في العواصم من  
القواصم (وأخبرني من أثق به من مشيختي أنا أبا يعلى محمد بن الحسين  
الفراء رئيس الحنابلة ببغداد كان يقول إذا ذكر الله تعالى وما ورد من  
هذه الظواهر في صفاته يقول ألزمني ما شئت فإني ألزمه إلا اللحية  
والعورة) ا.هـ.

وقد بقي هذا الكتاب مثار فتن وحجة تستغل للتشنيع على  
الحنابلة كما حدث في سنة ٤٧٥ هـ قال ابن الأثير في كامله ج ٨ ص ٢٨٢

ورد إلى بغداد هذه السنة الشريف أبو القاسم البكري المغربي الواعظ وكان أشعري المذهب وكان قد قصد نظام الملك فأحبه ومال إليه وسيره إلى بغداد وأجرى عليه الجراية الوافرة فوعظ بالمدرسة النظامية وكان يذكر الحنابلة ويعيبهم ويقول (وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) (البقرة: ١٠٢) والله ما كفر أحمد ولكن أصحابه كفروا.

ثم إنه قصد يوماً دار قاضي القضاة أبي عبدالله الدامغاني بنهر القلائين فجرى بين بعض أصحابه وبين قوم من الحنابلة مشاجرة أدت إلى الفتنة وكثر جمعه فكبس دور بني الفراء وأخذ كتبهم وأخذ منها كتاب الصفات لأبي يعلى فكان يقرأ بين يديه وهو جالس على الكرسي للوعظ فيشنع به عليهم وجرى له معهم خصومات وفتن ولقب البكري من الديوان بعلم السنة ومات ببغداد ودفن عند قبر أبي الحسن الأشعري .هـ كلام ابن الأثير وانظر هذه القصة في المنتظم لسبط ابن الجوزي ونهاية الأرب للنويري والعبر وتاريخ الإسلام للذهبي .

ثم جاء الإمام العلم الحافظ أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي الحنبلي فحمل راية الحنابلة وبراؤه مذهب الحنابلة من أكاذيب الدجالين بهمة عالية وحجة واضحة وبرهان قوي وشن حرباً شعواء على كتاب إبطال التأويلات ورفع عن الحنابلة عاراً وشناراً دام دهوراً فاستطاع بقوة حجته وعالي همته أن يمحوه محواً بحيث يحق للحنابلة خصوصاً ولأهل السنة عموماً أن يفتخروا بمثله فصنف كتابه الفريد دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه قال في أوله (ورأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح وانتدب للتصنيف ثلاثة أبو عبدالله بن حامد وصاحبه القاضي أبو يعلى وابن الزاغوني فصنفوا كتباً شانوا بها المذهب ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام فحملوا الصفات على مقتضى الحس فسمعوا أن الله سبحانه وتعالى خلق آدم عليه الصلاة والتسليم على

صورته فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً على الذات وعينين وفماً ولهوات وأضراساً وأضواء لوجهه وهي السباحات ويدين وأصابع وكفأً وخنصرأً وإبهاماً وصدراً وفخذاً وساقين ورجلين وقالوا ما سمعنا بذكر الرأس وقالوا يجوز أن يَمَسَّ وَيُمَسَّ ويَدني العبد من ذاته وقال بعضهم ويتنفس ثم إنهم يرضون العوام بقولهم لا كما يعقل).

وقال في آخره (ولما علم بكتابي هذا جماعة من الجهال لم يعجبهم لأنهم ألفوا كلام رؤسائهم المجسمة فقالوا ليس هذا المذهب قلت ليس مذهبكم ولا مذهب من قلدتم من أشياخكم فقد نزهت مذهب الإمام أحمد ونفيت عنه كذب المنقولات وهذيان المقولات .....).

فرحم الله ابن الجوزي فقد أفاد وأجاد ووفى بالمراد وكتابه مطبوع بتعليق الكوثري وهي تعليقات مفيدة نافعة.

ومن شنع على كتاب أبي يعلى المذكور ابن تيمية والذهبي غير أنها عابا عليه إيراد الموضوع والواهي ونص الذهبي في السير ج ١٨ في ترجمة أبي يعلى وجمع كتاب إبطال تأويل الصفات فقاموا عليه لما فيه من الواهي والموضوع اهـ.

وقد علمت ما في الكتاب من الطامات والتجسيم وهذه زيادة في الرد إذ الاحتجاج بالواهي والموضوع شنيع وكأني بابن قدامة يعني أبا يعلى عندما قال في كتابه ذم التأويل ما نصه (وليعلم أن من أثبت لله تعالى صفة بشيء من هذه الأحاديث الموضوعة فهو أشد حالاً ممن تأول الأخبار الصحيحة).

أما عن رجوع أبي يعلى عن هذا الكتاب فمسألة بحث ونظر وقد جاء في كتب التاريخ أن الخليفة القادر بالله ألزم أبا يعلى بالتوقيع على العقيدة القادرية المعترف بها بأسلوب لطيف ووقع معه جمع من العلماء.

وفي السيف الصقيل للإمام الكوثري ما نصه ولأبي يعلى هذا كتاب المعتمد في المعتقد وهو قريب إلى السنة ونرجو أن يكون هذا آخر مؤلفاته ليكون قاضياً على ما سلف منه .هـ، وينبغي لنا حسن الظن والله أعلم.

وعلى كل حال لا يحل نشر هذا الكتاب ولا طبعه لما اشتمل عليه من التجسيم والأباطيل وما لا يليق بجلال الله عز وجل ولا ينبغي إعادة الفتنة بنشره وطبعه فالفتنة نائمة لعن الله من أيقظها وليتق الله الناشر وليتق الله الممول وليتق الله المحقق الذي حاول التدليس وتفخيم الكتاب وتعظيمه وكأنه من الكنوز العظيمة والعلوم المكنونة التي ندرت وفقدت وعمل على نشرها وإحيائها إحياء للدين والسنة وقد أضر بالدين والسنة وفتن الناس والله المستعان وعلى ولي الأمر منع هذه الكتب حفاظاً على دين الناس وصفاء معتقداتهم والله أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين







الرسالة رقم ٤

إجابة المستفيدين

عن حكم الخمسة

عند أئمة المسلمين





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين و بعد سُئِلت عن حكم المجسمة في المذاهب الفقهية الأربعة المعتمدة فكتبت هذه الرسالة جواباً على ذلك السؤال وسميتها إجابة المستفيدين عن حكم المجسمة عند أئمة المسلمين والله أسأل أن يكتب لها القبول بمنه وكرمه إنه أعظم مأمول وأكرم مسئول ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

اعلم أولاً: أن مسألة التجسيم ينظر إليها من جهتين:  
الأولى: حقيقة التجسيم وبيان بطلانه وما يتعلق بذلك من مسائل فهذا مبحثه كتب العقائد.  
والثانية: حكم التجسيم من حيث الفسق والكفر وهذا محله كتب العقائد والفقهاء جميعاً.  
ومحل السؤال هو الجهة الثانية ومع ذلك أبدأ بذكر نبذة يسيرة عن الجهة الأولى ثم أفصل الجهة الثانية.  
فأقول: التجسيم هو اعتقاد أن الله جسم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.  
والجسم لغة: جاء في لسان العرب مادة جسم الجسم جماعة البدن أو الأعضاء من الناس والإبل والدواب وغيرهم من الأنواع العظيمة الخلق اهـ.

وقال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: الجيم والسين والميم يدل على تجمع الشيء فالجسم كل شخص مُدرك كذا قال ابن دريد والجسيم العظيم الجسم وكذلك الجسام والجُسمان الشخص اهـ.

وفي تاج العروس للمرتضى الزبيدي: الجسم بالكسر جماعة  
البدن أو الأعضاء من الناس والإبل والدواب وسائر الأنواع العظيمة  
الخلق كالجسمان بالضم.

قال أبو زيد: الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجثمان الشخص  
ويقال إنه لنحيف الجسمان وقال بعضهم إن الجثمان والجسمان واحد  
أ.هـ.

وفي مفردات الراغب الجسم ما له طول وعرض وعمق ولا تخرج  
أجزاء الجسم عن كونها أجساماً وإن قطع وجزئ بخلاف الشخص فإنه  
يخرج عن كونه شخصاً بتجزئه أ. هـ.

وتلخص لك من هذه النقول أن الجسم يدل في اللغة على  
التجمع والتركيب والتأليف والتشخص والأبعاد - الطول والعرض  
والعمق - .

واعلم أنه قد يعبر عن الجسم بالجوهر إذ هما في اللغة بمعنى  
واحد إلا أن الجسم أخص اصطلاحاً لأنه المركب من الجواهر وفي هذا  
المعنى يقول العلامة المحدث المحقق المرتضى الزبيدي رحمه الله في  
إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين ما نصه: الجوهر ما له قيام  
بذاته بمعنى أنه لا يفتقر إلى محل يقوم به والعرض ما يفتقر إلى محل  
يقوم به وقد يُعبر بعضهم بدل الجواهر بالأجسام وعليه جرى المصنف  
- يعني الغزالي - وهما في اللغة بمعنى وإن كان الجسم أخص من  
الجوهر اصطلاحاً لأنه المؤلف من جوهرين أو أكثر على خلاف في أقل  
ما يتركب منه الجسم على ما بين في المطولات والجوهر يصدق بغير  
المؤلف وبالمؤلف أ.هـ.

والجسم اصطلاحاً: في كتاب التعاريف للعلامة المناوي الجسم ما له طول وعرض وعمق ولا تخرج أجزاء الجسم عن كونها أجساماً وإن قطع وجزئ بخلاف الشخص فإنه يخرج عن كونه شخصاً بتجزئته كذا عبر عنه الراغب ا.هـ.

وقال السفاريني في لوامع الأنوار: الجسم هو ما تركيب من جزأين فصاعداً وعند بعض النظار لا بد من تركيبه من ثلاثة أجزاء لتحقق الأبعاد الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق وعند البعض من ثمانية ليتحقق تقاطع الأبعاد على زوايا قائمة.

قال العلامة السعد التفتازاني: وليس هذا نزاعاً راجعاً إلى الاصطلاح حتى يدفع بأن لكل واحد أن يصطلح على ما شاء بل هو نزاع في المعنى الذي وضع لفظ الجسم بإزائه هل يكفي فيه التركيب من جزأين أو لا ا.هـ.

فيتضح لك أن هناك توافقاً في المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للجسم فهو في اللغة يدل على التأليف والتركيب والتشخص وهو في الاصطلاح يدل على التركيب والتشخص وقبول الأبعاد.

ويدل على هذا التوافق و يؤكد ما قاله الإمام أبو الفضل عبدالواحد التميمي ت سنة ٤١٠ هـ في كتابه اعتقاد الإمام المبجل أبي عبدالله أحمد بن حنبل وهو مطبوع في آخر طبقات الحنابلة لأبي يعلى ما نصه وأنكر - أي الإمام أحمد - على من يقول بالجسم وقال - أي الإمام أحمد - إن الأسماء مأخوذة بالشرعية واللغة وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجوز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجيء في الشريعة ذلك فبطل ا.هـ.

ولا شك أن الله ﷻ منزه عن الجسمية فالله ﷻ ليس بجسم ولا جوهر وليس لذات الله ﷻ جرم ولا كثافة ولا تشخص ولا تشكّل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

هذا ما دل عليه الكتاب والسنة والعقل وإجماع أهل السنة بل لم يخالف في ذلك إلا بعض الشواذ من الفرق الإسلامية كالكرامية وأتباعهم.

وأدلة بطلان الجسمية أشهر من أن تذكر وعبارات الأئمة في تنزيه الله ﷻ عن الجسمية ولوازمها أكثر من أن تحصر.

والمراد بلوازم الجسمية ما يلزم من إثباته التجسيم كالجوارح والأعضاء والحركة والانتقال والحد ونحو ذلك إذا تقرر عندك هذا وفهمته فهماً صحيحاً فهناك الكلام على المحور الثاني وهو حكم المجسمة عند المذاهب الفقهية الأربعة السنية الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

## أولاً مذهب الحنفية:

قرر الحنفية أن البدعة في الاعتقاد بعضها كفر وبعضها فسق وليس بكفر ومع عدم كونه كفراً فهو أكبر من كل كبيرة في العمل ومن نصوصهم في هذا التقسيم قول العلامة البركوي في الطريقة المحمدية والبدعة في الاعتقاد هي المتبادر من إطلاق البدعة والمبتدع والهوى وأهل الأهواء فبعضها كفر وبعضها ليست به ولكنها أكبر من كل كبيرة في العمل حتى القتل والزنا وليس فوقها إلا الكفر. هـ.

ومثَّل الحنفية للبدعة المكفرة بقول إن الله تعالى جسم كالأجسام  
أو أن الله تعالى جسم هكذا بالإطلاق ومن نصوصهم في ذلك قول  
صاحب تنوير الأبصار في من تكره إمامته ومبتدع لا يكفر بها وإن كفر  
بها فلا يصح الاقتداء به أصلاً.

قال الحصكفي رحمه الله في الدر المختار: قوله كفر بها كقوله إن  
الله تعالى جسم كالأجسام.

قال ابن عابدين في حاشيته النفيسة رد المحتار وكذا لو لم يقل  
كالأجسام وأما لو قال لا كالأجسام فلا يكفر لأنه ليس فيه إلا إطلاق  
لفظ الجسم الموهم للنقص فرفعه بقوله لا كالأجسام فلم يبق إلا مجرد  
الإطلاق وذلك معصية اهـ.

فتلخص أن مذهب الحنفية رحمهم الله كالتالي:

- ١- من قال أن الله جسم كالأجسام التي تتركب من الأجزاء وكان لها  
طول وعرض وعمق فهذا صاحب بدعة مكفرة.
- ٢- ومن قال أن الله تعالى جسم وسكت فهذا صاحب بدعة مكفرة  
لأن إطلاق الجسم نقص والله منزّه عن النقص.
- ٣- من قال أن الله تعالى جسم لا كالأجسام فهذا صاحب بدعة غير  
مكفرة لأنه ليس فيه إلا إطلاق لفظ الجسم عليه وهو موهم  
لنقص فرفعه بقوله لا كالأجسام التي تتركب من الأجزاء وكان لها  
طول وعرض وعمق فهذا مبتدع لتلفظه بما لم يرد به الشرع ولإيهامه  
الجسم المنفي وليس بكافر لأنه حينئذ يكون بمعنى الذات أو  
النفس أو الشيء وإطلاقها عليه تعالى جائز وهذا إنما لا يكون كفراً  
إذا لم يثبت شيئاً من خواص الجسم كالحيز والجهة وإلا فكفر أيضاً.



ومن هذا تستطيع أن تفهم متى يكون إطلاق لفظ جسم لا كالأجسام ليس كفراً ومتى يكون كفراً. فمن أطلق على الله لفظ الجسم دون حقيقته ولوازمه فهو عنده بمعنى الموجود والقائم بنفسه ولا يريد البتة ما يمكن فرض الأبعاد فيه فهذا مبتدع بدعة مفسقة ولا يكفر لأنه تلفظ بما لم يرد به الشرع وإنما لم نكفره لوجود شبهة تمنع كفره.

أما إذا قال إن الله جسم بمعنى أنه يمكن فرض الأبعاد فيه وأن له مداراً وحداً وغاية ونهاية وجرماً وكثافة وما أشبه ذلك من لوازم الجسمية فهو صاحب بدعة مكفرة وإن قال لا كالأجسام لأن هذا النفي لا يفيد شيئاً بعد إثبات لوازم الجسمية فافهمه ولا تكن من الغافلين.

### ثانياً مذهب المالكية:

لا يختلف مذهب السادة المالكية في هذه المسألة عن مذهب السادة الحنفية ومن نصوصهم في ذلك ما ذكره العلامة الصاوي في حاشيته على الشرح الصغير قوله أي يقتضي الكفر أي يدل عليه دلالة التزامية كقوله جسم متحيز أو كالأجسام وأما لو قال جسم لا كالأجسام فهو فاسق وفي كفره قولان رجح عدم كفره أ.هـ.

### ثالثاً مذهب الشافعية:

للشافعية رحمهم الله تعالى في حكم التجسيم والمجسمة ثلاثة أقوال:

الأول: أن التجسيم كفر بإطلاق ذكره النووي في شرح المهذب وضعفه الرملي وصححه الحصني في كفاية الأخيار.

الثاني: أن التجسيم ليس بكفر مطلقاً وهذا مشهور مذهب الشافعية وصرح الزيادي والعناني أنه المعتمد وقال الرملي أنه الراجح ولكن مع عدم كفره يكون مبتدعاً.

الثالث: التفصيل فالتجسيم الصريح كفر والتجسيم غير الصريح ليس بكفر والمراد بالتجسيم الصريح هو التصريح بأن الله جسم ذو أبعاد وغير الصريح هو إثبات ما يلزم منه التجسيم أو القول بأنه جسم لا كأجسام وإلى هذا التفصيل ذهب العلامة ابن حجر الهيثمي رحمه الله حيث قال رحمه الله: في الإعلام بقواطع الإسلام ما نصه والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون أن المجسمة لا يكفرون لكن أطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حمل الأول على ما إذا قالوا جسم لا كأجسام والثاني ما إذا قالوا جسم كأجسام لأن النقص اللازم على الأول قد لا يلتزمونه ومر أن لازم المذهب غير مذهب بخلاف الثاني فإنه صريح في الحدوث والتركيب والألوان والاتصال فيكون كفراً لأنه أثبت للقديم ما هو منفي عنه بالإجماع وما علم من الدين بالضرورة انتفاؤه عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك ا.هـ.

وفي حاشية البجيرمي على المنهج والمعتمد في المجسمة عدم التكفير ا.هـ زي - أي زيادي - أي ما لم يجسم صريحاً وإلا بأن قال إن الله جسم كأجسام فيكفر كما قرره شيخنا ا.هـ.

وفي حاشية الجمل والمعتمد في المجسم عدم التكفير ا.هـ. زي أي ما لم يجسم صريحاً وإلا فيكفر ا.هـ. شيخنا

أقول وتفصيل بن حجر رحمه الله هو الذي ينبغي أن يكون عليه التعويل وهو المعتمد للفتوى.

## رابعاً مذهب الحنابلة:

ذهب الحنابلة إلى أن علماء ومجتهدي المجسمة كفار ومقلديهم ليسوا بكفار صرح بذلك الرحيباني في دقائق أولى النهى والبهوتي في كشاف القناع.

وأطلق بعض الحنابلة كفر المجسمة من غير تفصيل نقل ابن حمدان في نهاية المبتدئين ص ٣٠ عن أحمد تكفير من قال عن الله جسم لا كالأجسام.

وفي الاعتقاد لابن أبي يعلى فإن اعتقد معتقد في هذه الصفات ونظائرها مما وردت به الآثار الصحيحة التشبيه في الجسم والنوع والشكل والطول فهو كافر.

وفي فتاوى ابن تيمية لا يختلف أهل السنة أن الله تعالى ليس كمثل شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله بل أكثر أهل السنة من أصحابنا وغيرهم يكفرون المشبهة والمجسمة ا.هـ.

وفي أقاويل الثقات لمرعي الكرمي ص ٦٤ ومن العجب أن أئمتنا الحنابلة يقولون بمذهب السلف ويصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل ومع ذلك فتجد من لا يحتاط في دينه ينسبهم للتجسيم ومذهبهم أن المجسم كافر بخلاف مذهب الشافعية فإن المجسم عندهم لا يكفر فقوم يكفرون المجسمة فكيف يقولون بالتجسيم ا.هـ.

وبهذا يتضح الجواب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.



الرسالة رقم ٥



إسعاد الصديق

بإيضاح برهان التطبيق





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
وصحبه أجمعين أما بعد ...

فهذه رسالة لطيفة في إيضاح برهان التطبيق سميتها (إسعاف  
الصديق بإيضاح برهان التطبيق) كتبها لبعض الأصدقاء الأخيار والله  
أسأل أن يكتب لها القبول وأن ينفع بها الخاص والعام ولا حول ولا  
قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
أجمعين .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س / بينوا لنا برهان التطبيق ؟  
ج / الحمد لله وبعد اعلم أولاً أن من المستحيلات العقلية الدور -  
والتسلسل وهما معناهما:

١ - الدور هو توقف الشيء على نفسه أي أن يكون هو نفسه علة لنفسه  
بواسطة أو بدون واسطة والدور مستحيل بالبداهة العقلية.  
أمثلة توضح ما تقدم:

(١) الكون وجد بنفسه من العدم المطلق.

في هذا الكلام دور مرفوض عقلاً إذ يقتضي أن يكون الكون  
علة لنفسه وأن يكون معلولاً لها بأن واحد والعلة تقتضي سبق المعلول  
وبما أن العلة بحسب الدعوى هي المعلول نفسه فإن هذا الكلام يقتضي  
أن يكون وجود الشيء سابقاً على وجود نفسه وفي هذا تناقض ظاهر  
وهو أن الكون بوصفه علة هو موجود وبوصفه معلولاً هو غير  
موجود مع أنه شيء واحد لا شيئان فهو إذن بحسب الدعوى موجود  
غير موجود في آن واحد وهذا تناقض.  
والتناقض مستحيل مرفوض بالبداهة العقلية.

(٢) أول دجاجة يتوقف وجودها على أول بيضة وأول بيضة يتوقف  
وجودها على أول دجاجة.

هذا كلام مرفوض بالبداهة العقلية لما فيه من الدور المستحيل  
عقلاً إذ يقتضي أن العلة في وجود الدجاجة الأولى هي البيضة الأولى  
وأن العلة في وجود البيضة الأولى هي الدجاجة الأولى التي هي معلول  
للبيضة الأولى فلا توجد ما لم توجد.

إذن فالدجاجة الأولى لا توجد إلا إذا وجدت هي فأنتجت  
بيضة ففقسست البيضة عنها.

لاحظ تجد أنه قد دار الشيء على نفسه بواسطة وانتهى إلى تناقض ظاهر مرفوض لزم منه أن يكون إثبات الشيء الواحد موجوداً قبل أن يكون موجوداً ليوحد شيئاً آخر يكون هذا الشيء الآخر علة في وجود ما كان هو سبباً في وجوده.

وظاهر أن هذا الدور ينتهي إلى أن تكون الدجاجة علة في وجود الدجاجة مع وجود واسطة هي البيضة وأن تكون البيضة علة في وجود البيضة مع واسطة هي الدجاجة.

(٣) أول ماء وجد في الأرض هو من السحاب وأول سحاب وجد هو من بخار الماء في الجو وأول بخار للماء في الجو وجد هو من الماء الذي وجد في الأرض.

هذا كلام فيه دور مرفوض بالبداهة العقلية ولكن هذا الدور تعددت فيه الواسطة فإذا انتقلنا من الماء المتوقف وجوده على السحاب ثم من السحاب المتوقف وجوده على البخار ثم من البخار المتوقف وجوده على الماء وجدنا أنفسنا أمام توقف وجود الماء على نفسه وتوقف وجود البخار على نفسه وتوقف وجود السحاب على نفسه بعد أن دار التوقف على واسطة من عنصرين آخرين وانتهى إلى التناقض المرفوض بالبداهة العقلية إذ فيه إثبات وجود الشيء قبل أن يكون موجوداً ليكون علة لوجود أمر ثان والثاني علة لوجود أمر ثالث والثالث علة لوجود الأمر الأول إذن فالأول علة لنفسه بعد دورة مرت على عنصرين آخرين.

وقد تكثر عناصر الواسطة في الدور أكثر من ذلك ولكن مهما كثرت فإنه يجب أن لا يضل الفكر عنها وأن لا تدخل عليه حيلة كثرة عناصر الواسطة وعليه أن يتنبه إلى أنه دور مرفوض عقلاً .



والدور الذي يتوقف فيه الشيء على نفسه مباشرة دون واسطة  
كمثال حدوث الكون بنفسه أو بواسطة من عنصر واحد كمثال  
الدجاجة والبيضة يسمى الدور الصريح.

والدور الذي يتوقف فيه الشيء على نفسه بواسطة عنصرين  
فأكثر يسمى الدور المضمّر.  
وهذا الذي سبق شرحه هو المسمى بالدور السبقي وهو الدور  
المستحيل عقلاً.

ويوجد دور آخر هو من قبيل الدور الاعتباري يسمى الدور  
المعيّ وهذا الدور لا استحالة فيه بل هو جائز وواقع مثل توقف كل  
من المتضايقين على الآخر كالأبوة والبنوة والأكبر والأصغر إذ لا  
تتصور الأبوة إلا مع تصور البنوة ولا يتصور الأكبر إلا مع تصور  
الأصغر وهذا الدور دور معي لا سبقي.

٢- التسلسل هو أن يستند وجود الممكن إلى علة مؤثرة فيه وتستند هذه  
العلة إلى علة مؤثرة فيها وهي إلى علة ثالثة مؤثرة فيها وهكذا تسلسلاً  
مع العلل دون نهاية.

وهذا التسلسل دون نهاية فيما وجد من الممكنات أو فيما هو  
موجود منها فعلاً مستحيل عقلاً.

والحقيقة أنّ البداهة وحدها تحكم باستحالة التسلسل ولكن  
العلماء قد ذكروا عدة براهين لإثبات استحالة هذا التسلسل أشهرها  
وأوضحها برهان التطبيق قال العلامة عبدالرحمن حبنكة رحمه الله  
ويمكن صياغة برهان التطبيق على الشكل التالي:

لو كان هذا التسلسل جائزاً عقلاً لكان العدد الأقل مساوياً  
للعدد الأكثر لكن العدد الأقل لا يكون بحال من الأحوال مساوياً  
للعدد الأكثر إذن فالتسلسل غير جائز عقلاً.

وتحليل هذا البرهان يظهر لنا حينما نتصور أننا أمسكنا بسلسلة وجودية تبدأ من لحظة الزمان الحاضر وتتسلسل إلى جانب الزمان الماضي دون نهاية وأمسكنا بسلسلة أخرى ماثلة لها تماماً ولكن من حلقة من حلقاتها وجدت قبل مليون سنة أو أكثر ثم أخذنا نطبق في التصور حلقات السلسلتين هذه من لحظة الزمان الحاضر وتلك من حلقة قبل مليون سنة وسرنا القهقري في تطبيق متناظر متبعين ما كان في جانب الزمان الماضي فإننا نلاحظ أننا مهما سرنا في عملية التطبيق نجد أن السلسلتين متساويتين ما دام جانب الماضي غير متناه مع أن الواقع البدهي هو أن أحدهما أطول من الأخرى بما يعادل حلقات مليون سنة وهذا تناقض ظاهر وهو محال وما لزم عنه المحال فهو المحال.

أو نقول لو أجزنا هذا التسلسل للزم أن نجيز عقلاً مساواة الأقل للأكثر لكن هذا محال ومتى بطل اللازم بطل الملزوم أ.هـ.

إذا تقرر هذا فاعلم أن من الصفات الواجبة لله تعالى صفة القدم والبرهان العقلي على هذه الصفة هو أنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً فيفتقر إلى محدث فيلزم الدور أو التسلسل وهما محالان عقلاً وبسط هذا البرهان أنه لو لم يكن تعالى قديماً لكان حادثاً لوجب انحصار كل موجود في القدم أو الحدوث فمتى انتفى وجود أحدهما تعين الآخر والحدوث على مولانا عز وجل مستحيل لأنه يستلزم أن يكون له محدث لما هو معلوم من أن الحادث إن لم يكن محدثاً بل حدث بنفسه لزم اجتماع الضدين المساواة والرجحان بلا مرجح ثم محدثه لا بد أن يكون مثله فيكون حادثاً فله أيضاً محدث ويلزم أيضاً في هذا المحدث ما لزم في الذي قبله من الافتقار إلى محدث آخر وهكذا فإن انحصار العدد

لزم الدور لأن محدث الأول يلزم أن يكون بعض من بعده ممن أحدثه هذا الأول أو أحدثه من استند وجوده إليه مباشرة أو بواسطة.

مثال للتوضيح:

لو كان زيد خلق عمرواً وعمرو خلق بكرأً وبكر خلق خالدأً فإذا فرضنا حدوث الأول وانحصار الإلهية في هؤلاء الأربعة على هذا الفرض لزم أن يكون محدث الأول وهو زيد بعض الثلاثة الذين بعده وهم عمرو وبكر وخالد أي لا بد أن يكون محدثه واحد منهم إما عمرو الذي أحدثه الأول مباشرة وإما بكر الذي أحدثه عمرو المستند وجوده أي عمرو إلى الأول وهو زيد مباشرة وإما خالد الذي أحدثه بكر المستند وجوده إلى زيد بواسطة عمرو فهذا مثل أن تقول والد الأب ولده أو ولد ولده أو ولد ولد ولده واستحالة الدور ظاهرة لأنه يلزم عليه تقدم كل واحد من المحدثين - بصيغة التثنية على الآخر أو تأخره عنه وذلك جمع بين متنافيين وحاصله أنه لو خلق زيد عمرواً وخلق عمرو زيداً فمقتضى كون زيد خالقاً لعمرو أن يكون متقدماً عليه ومقتضى كونه مخلوقاً له أن يكون متأخراً عنه فلزم الجمع بين كونه متقدماً على عمرو ومتأخراً عنه وهو محال لأنه جمع بين متنافيين.

بل ويلزم عليه أيضاً تقدم كل واحد منهما على نفسه وتأخره عنها بمرتبتين أو بمراتب وذلك تهافت لا يعقل.

مثلاً زيد من حيث كونه خالقاً لعمرو متقدم على نفسه من حيث كونه مخلوقاً لعمرو وزيد من حيث كونه مخلوقاً لعمرو متأخر عن نفسه من حيث كونه خالقاً لعمرو كذا يقال في عمرو إنه متقدم على نفسه بمرتبتين ومتأخر عنها بمرتبتين.

وإن لم ينحصر العدد وكان قبل كل محدث محدث آخر قبله لزم التسلسل وهو أيضاً محال لأنه يؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له أي إلى تناهي ما لا نهاية له وذلك أيضاً لا يعقل لأن فراغ ما لا نهاية له باطل وما أدى إلى الباطل وهو التسلسل باطل.

ووجه أداء التسلسل لفراغ ما لا نهاية له يظهر ببراهين أشهرها برهان التطبيق وتقريره كما في حاشية الشرقاوي على الهددي على السنوسية أن تفرض من الحركات مثلاً سلسلة من الآن إلى ما لا نهاية له في جانب الماضي ثم تفرض سلسلة أخرى من زمن الطوفان إلى ما لا نهاية له في جانب الماضي أيضاً وهذا معنى قول بعضهم أن تفرض من المعلول الأخير إلى غير النهاية في جانب الماضي جملة ومما قبله بواحد مثلاً إلى غير نهاية جملة أخرى ثم تطبق الجملتين بأن تجعل الأول من الجملة الأولى بإزاء الأول من الجملة الثانية فتأخذ حركة من السلسلة الآتية وتقابلها بحركة من الطوفانية وهكذا فإن كان بإزاء كل واحد من الأولى واحد من الثانية بأن كان كلما أخذت واحداً من الأولى وجدت بإزائه واحداً من الثانية لزم عليه أن الناقص مساو للكامل وهو محال وإلا بأن زادت الآتية على الطوفانية فقد وجد في الأول ما لم يوجد بإزائه شيء من الثانية فتقطع الثانية وتتناهى ويلزم منه تناهي الأول لأنها لا تزيد على الثانية إلا بقدر متناه والزائد على المتناه بقدر متناه يكون متناهياً بالضرورة اهـ المراد نقله.

وقرر هذا البرهان كذلك العلامة محمد محي الدين بقوله وحاصله أن تفرض سلسلتين تبدأ إحدهما من الآن إلى ما لا نهاية له في الأزل وتبدأ الأخرى من قبل الآن وليكن من عهد الطوفان إلى ما لا نهاية له في الأزل أيضاً ثم نطبق السلسلتين إحدهما على الأخرى فلا يخلو حالهما إما أن تتساويا وإما أن تتفاوتا فإن تساوتا لزم مساواة

الناقص للزائد وإن تفاوتتا فإن مقدار التفاوت بينهما معلوم وهو ما كان من الطوفان إلى الآن وهو مقدار متناه والذي يزيد بمقدار متناه يكون متناهياً أيضاً أ.هـ.

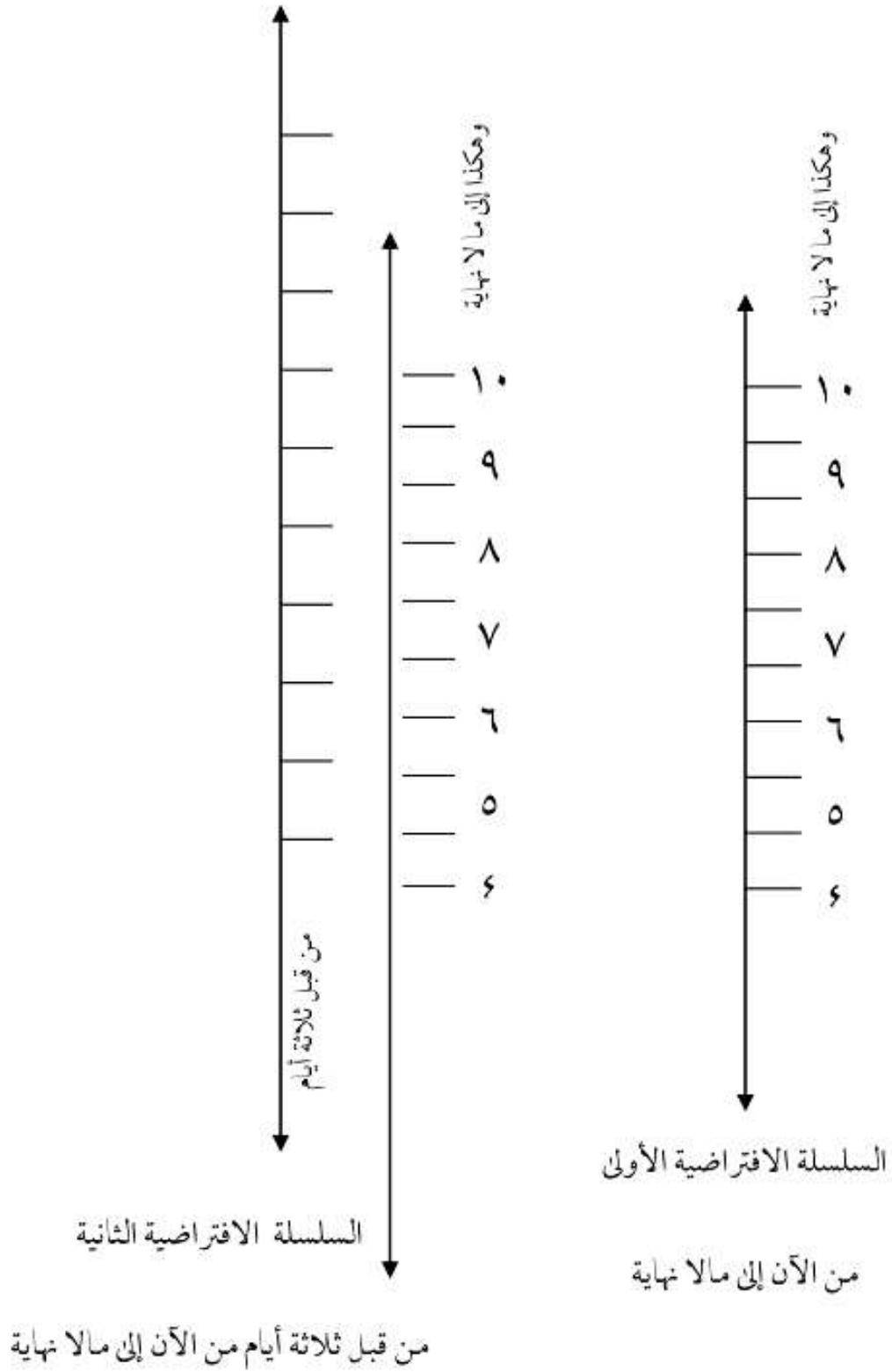
قال شيخ الإسلام مصطفى صبري في كتابه موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ج ٢ ص ٢٠٣:٢٠٤: أما المتكلمون فطريقهم في إبطال اللامتناهي إجراء برهان التطبيق عليه الذي نقبوا في تدقيقه وأسهبوا في الكلام إسهاباً يُمل قارئ هذا الزمان لكنني أذكر له طريقاً موجزة سهلة التناول.

فأقول: لو وجد أمور غير متناهية فعلاً لأخذنا شيئاً منه ثم قارنا الباقي بالمجموع المأخوذ منه فإن تساويا في المقدار كان الجزء مساوياً للكل أو الناقص للزائد وكلاهما محال متضمن للتناقض وإن نقص الباقي عن المجموع لزم تناهي الناقص وهو ظاهر وتناهي الزائد أيضاً لكونه زائداً على الناقص بمقدار مأخوذ متناه والزائد على المتناهي بمقدار متناه متناه.

لا يقال لا نسلم بلزوم تناهي الناقص حتى يترتب عليه تناهي الزائد أيضاً لإمكان أن يكون الزائد والناقص غير متناهيين مع كون أحدهما أكبر من الآخر لأنني أقول اللامتناهي يأبى أن يكون صغيراً أو ناقصاً فالقول بكون الزائد والناقص غير متناهيين رجوع إلى القول بتساويهما فيلزم إما أن لا يكون الزائد زائداً والناقص ناقصاً وهو تناقض أو يلزم تناهي الناقص أولاً ثم تناهي الزائد كما ذكرنا وهو تناقض أيضاً لكونه خلاف المفروض الذي هو وجود أمور غير متناهية.

وقال بعض الحذاق: حاصل دليل التطبيق هو تسليم مجموعتين لانهايتين وإثبات استحالة كونها لانهايتين لأنه يلزم من تطبيقهما من طرفين متفاوتين انقطاع أحدهما أو كون الزائد مساوياً للناقص وكلاهما يلزم منه خلاف الفرض لأن إحداهما إن كانت تستغرق الأخرى لزم انقطاعها وانتهاءها ولكن الثانية تزيد عليها بمقدار متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه فهو متناه فيلزم أن كلاً منهما منتهية هذا خلف فيكون الفرض خاطئاً.

وأما إذا استغرقتها فإننا نعلم أنا بدأنا التطبيق من الطرفين المنتهين اللذين نقطع بأن أحدهما يزيد عن الآخر بمقدار واحد مثلاً فتكون السلسلة الأولى التي علمنا نقصانها عن الثانية بفرد واحد قد انطبقت مع سلسلة تزيد عنها بفرد واحد فيلزم كون الزائد مساوياً للناقص هذا تناقض فيكون الفرض خاطئاً وهذه الطريقة في البرهان تسمى في الرياضيات الحديثة بالبرهان غير المباشر وهي طريقة صحيحة تماماً وهو نوع من القياس معروف ومقرر في المنطق عند المسلمين وغيرهم وللتوضيح نقول تفصيل برهان التطبيق هكذا لو كان التسلسل جائزاً لجاز فرض سلاسل كثيرة حادثة وقيدنا بالحادثة لأن التسلسل إنما يلزم إذا فرضنا عدم انتهاء سلسلة المحدثات إلى قديم ولو جاز فرض سلاسل كثيرة لجاز فرض سلسلتين كالتالي وهو أن تأتي سلسلتان من الأزل متواليتان معاً أي متقابلتي الحلقات ثم تنتهي إحداهما قبل ثلاثة أيام مثلاً وتنقطع عن الاستمرار وتستمر الأخرى إلى الآن وللتوضيح إليك الشكل التالي



فالسلسلتان لا يخلوان إذا طبقنا بينهما أي قابلنا حلقات كل منهما بالأخرى أي نقابل كل فرد من الأولى بفرد من الثانية وبداية التطبيق يكون من الزمن الحاضر لأنه هو المعلوم التفصيلي والمتفق على حصوله وإنما حصل الخلاف في حصول الطرف الأولي المفترض فلو شرعنا في التطبيق من الطرف الحاضر وأسقطنا مقابل كل حلقة من السلسلة الأولى حلقة من السلسلة الثانية واستمرينا في ذلك فلا يخلو الأمر من أحد ثلاث احتمالات : الأول أن تنتهي الأولى والثانية معاً أي تنتهي حلقاتهما معاً وهذا باطل عقلاً ومستحيل لأننا نجزم بأن الأولى الآتية تزيد عن الثانية المنقطعة قبل ثلاثة أيام بثلاث حلق وإنما كان التساوي مستحيلاً لأنه يلزم منه مساواة الناقص للزائد وهو محال لأنه يلزم أن لا يكون الزائد زائداً ولا الناقص ناقصاً وهو جمع بين النقيضين والنقيضان لا يجتمعان.

الثاني أن تنتهي الثانية ويبقى من الأولى عدد غير محدود وهذا باطل أيضاً ومستحيل لأننا نعلم على سبيل القطع لا مجرد الفرض والاحتمال العقلي أن الأولى تزيد على الثانية بثلاث حلقات فكيف يقال إنها تزيد عن الأولى بعدد لا متناهي.

الثالث أن تنتهي الثانية ويبقى من الأول عدد محدود وهذا هو الذي يجب القول به ويلزم عليه أن السلسلة الثانية محدودة ومتناهية لأنها انتهت ويستحيل أن ينتهي ما لا نهاية له فمادامت قد انتهت فقولنا إنها لا نهاية لها باطل لأنه لا يتناهي غير المتناهي والقول بتناهي غير المتناهي جمع بين النقيضين وهو محال.

وما دامت الحلقة الثانية متناهية قطعاً وجب أن تكون الأولى متناهية كذلك لأن السلسلة الأولى لا تزيد على الثانية إلا بعدد محدود وما زاد على المحدود بعدد محدود فهو قطعاً محدود.



فإن قلت لم لا تقول بأن كلتا السلسلتين لا تنقطعان قلنا هذا لا يجوز القول به لأنه يلزم عليه أنهما متساويتان ونحن نقطع يقيناً أنهما غير متساويتين فيجب أن تنقطع إحدهما ويلزم بانقطاعها انقطاع الأخرى.

فجواز التسلسل مستلزم لجواز المحال الذي هو إما مساواة الناقص للزائد أو تناهي غير المتناهي وكل ما هو مستلزم لجواز المحال محال.

وهذه صورة أخرى للتطبيق:

السلسلة الأولى تبدأ من اليوم مثلاً

١٠٩٨٧٦٥٤٣٢١

.....<<<<<<<< إلى ما لا نهاية

والسلسلة الثانية تبدأ من أمس إلى ما لا نهاية فتكون ناقصة قطعة

واحدة عن السلسلة السابقة

١٠٩٨٧٦٥٤٣٢١

.....<<<<<<< إلى ما لا نهاية

فالتطبيق يكون بوضع الأولى من السلسلة الأولى بإزاء الأولى من السلسلة الثانية والثانية من السلسلة الأولى مع الثانية من السلسلة الثانية وهكذا إلى ما لا نهاية.

فيلزم عند فرض أن التطابق حصل تماماً بينهما واستمر فهذا يعني أن السلسلة الزائدة ساوت السلسلة الناقصة وهذا محال لأن الزيادة من سلسلة اليوم محققة وإذا لم يحصل التساوي بين الطرفين فهذا يعني أن بينهما فرقاً هو الفرق بين بداية السلسلتين فالأولى من اليوم والثانية من أمس فالفرق واحد فتكون السلسلة محدودة لأن هناك زيادة في إحدى السلسلتين فلا بد أن تكون محدودة فيبطل التسلسل.

ولاحظ أن التطبيق ليس الطرح الحسابي فالتطبيق معناه أن يفترض في العقل وضع السلسلتين بإزاء بعضهما البعض من طرف السلسلتين إلى ما لا نهاية.

ومما يجب التنبيه عليه أن التسلسل المحال هو التسلسل في جانب الماضي وهو الذي دلت الأدلة القطعية على امتناعه وأما في جانب المستقبل فالتسلسل جائز وواقع كما في نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار والفرق أن كل ما دخل في الوجوب من الحوادث لا بد أن يكون متناهيًا محصوراً والتسلسل في جانب المستقبل ليس باعتبار الأمور الموجودة بل باعتبار الأمور المقدرة التي لم تدخل الوجود فإنه لا يحدث منها حادث محقق إلا وبعده حوادث مقدرة غير متناهية وكل ما يدخل الوجود منها متناه محصور بين حاصرين ويمكننا أن نستدل على إبطال التسلسل بما يلي:

١- أن التسلسل إنما يفرض في الممكنات والحوادث وذلك لعدم انتهائها إلى واجب الوجود فإن الحوادث عندما تنتهي إلى واجب الوجود تنقضي السلسلة فإذاً معنى التسلسل فرض جملة من الحوادث لا نهاية لها وهذا تناقض وذلك لأن الحادث ماله أول وجملة الحوادث لا بد لكل واحد منها من أول فيكون لمجموعها أول فالقول بجملة حوادث لا أول لها تناقض لأن حدوثها يستلزم وجود أول لها وقد اختصر البيهقي رحمه الله هذا الدليل فقال في شعب الإيمان في الجزء الأول ويستحيل وجود محدثات واحد قبل واحد لا إلى أول استحالة الجمع بين الحدوث ونفي الابتداء فثبت أنه تعالى قديم لم ينزل.

٢- أن الممكنات لو تسلسلت لا إلى نهاية لاحتاج المجموع إلى علة ترجح وجودها على عدمها لاتصافها بصفة الإمكان ولا يجوز أن تكون العلة نفسها ولا جزءاً منها فتعين أن تكون خارجة واجبة وذلك

لأن المفروض أن المجموع - الذي هو نفسها - ممكن فلا بد له من سبب مغاير له خارج عنه إذ الداخل فيها الذي هو جزئها لا تصافه بصفة الإمكان كما لا يكون علة لنفسه لا يكون علة للمجموع فتعين الخارج والخارج لا يكون ممكناً لأننا قد فرضناه خارجاً عن الممكنات فتعين أن يكون واجباً فتقطع السلسلة عنده ومن هذا الدليل أخذ شيخ الإسلام مصطفى صبري دليل الأصفار والأرقام فقال في كتابه الفريد موقف العقل ما حاصله كما أن الأصفار لا تكون رقماً ولا تدل على عدد من الأعداد وتكون مهملة غير دالة على معنى ما لم تستند إلى رقم من الأرقام بانضمامه إليها.

كذلك الممكنات ما لم تستند إلى واجب يفيض عليها الوجود ويرجح جانب الوجود فيها على العدم لا تكون شيئاً مذكوراً ولا تدخل إلى الوجود فالممكنات في قبولها للوجود والعدم بمنزلة الأصفار في قبولها لأن تكون أرقاماً دالة على الأعداد وأن لا تكون وكما أن الأصفار الأصل فيها أن لا تدل على عدد ولا تدل عليه إلا باستنادها إلى رقم يفيض عليها صفة الرقمية كذلك الممكنات الأصل فيها العدم ولا تدخل الوجود إلا باستنادها إلى واجب يفيض عليها صفة الوجود. هـ من تعليق الغرس على البيجوري على الجوهرية.

أقول لا شك أن التسلسل باطل وهذا من البديهيات عند أولي العلم والعقل وقد أقام أهل العلم على بطلانه ما يقرب من خمسين دليلاً من أهمها برهان التطبيق وهو برهان صحيح لا غبار عليه وإن صحته وحاسميته تمنع وجود لا متناهيين مختلفين بالزيادة والنقصان كما تمنع وجود لا متناه واحد مرتب أو غير مرتب وإن كان بطلان المرتب أبين من غير المرتب لكن هذا البرهان منتقض بمعلومات الله التي لا شك في عدم تناهيها كما لا شك في صحة البرهان المذكور

القاضي باستحالة أمور لانهاية لها مطلقاً فكيف الجمع والتأليف إذن بين هاتين الحقيقتين المتضاربتين اللتين لا يجوز أن يُشتبه في صحة أي منهما فالإشكال الوحيد هنا في هذه النقطة والمهم الوحيد هو حل هذا الإشكال وقد أجاب العلماء على ذلك بأجوبة كثيرة منها قول الفاضل السيلكوتي في حواشيه على شرح المواقف إن معلومات الله ومقدوراته اللامتناهيتين ليس لهما وجود في الخارج و لا في أذهاننا فلا يجري البرهان فيهما لفقدان شرطه وإنما وجوده في علم الله وهما متناهيتان فيه لإحاطة علمه بهما واللامتناهي لا يحاط به فإذا أحيط به كان متناهياً وقد أجاب الخيالي أن علمه تعالى الشامل إنما يشمل ما لا يمتنع العلم به كما أن قدرته الشاملة إنما تشتمل على ما لا يمتنع وجوده وإمكان تعلق العلم بالمراتب الغير المتناهية مفصلة ممنوع وعززه الفاضل السيلكوتي بقوله فإن قيل يلزم الجهل على الله تعالى قلت الجهل عدم العلم بما يصح تعلق العلم به كما أن العجز عدم تعلق القدرة بما يصح أن تتعلق به فتأمل.

قال شيخ الإسلام مصطفى صبري في كتابه القيم موقف العقل والفرق بين توجيه الخيالي هذا وبين توجيه السيلكوتي الذي نقلناه عن حواشيه على شرح المواقف أن علم الله تعالى على الثاني يتعلق بغير المتناهي فيجعله متناهياً وعلى الأول لا يتعلق به لأن غير المتناهي ليس له قابلية لأن يتعلق به العلم مفصلاً.

ثم قال شيخ الإسلام مصطفى صبري وأنا أقول فإن أبيت التأويلات المذكورة ووصف علم الله بالإجمال أو معلوماته بالمتناهي ولو في علم الله الذي يلزم أن يكون هو المطابق لنفس الأمر فقل إن الشرط الأول لبطلان أمور غير متناهية المتفق عليه عند الفلاسفة والمتكلمين كونها موجودة بالفعل ولا حاجة في الحقيقة إلى إبطال أمور

غير متناهية لا وجود لها فلك إذن أن تقول بعد تذكر هذا الشرط الضروري الذي لا يمكن أن يعاب بكونه تخصيصاً للأدلة العقلية كما عينا على المشترطين بالترتيب إن وجود معلومات غير متناهية في علم الله لا ينافي عدم وجود أمور غير متناهية في نفس الأمر ولا قيام برهان على استحالة وجودها لأن علم الله تعالى يشمل المعدومات حتى المستحيلات ومن هذا ينشأ كون معلوماته أوسع من مقدوراته الخاصة بالممكنات لكنه يعلم المعدومات على أنها معدومات فما يكون غير موجود في نفس الأمر لا يكون موجوداً في علم الله وإنما يكون معلوماً والمعلوم أعم من الموجود.

لا يقال إن مقدوراته أيضاً غير متناهية فهي تكفي ناقضة لاستحالة وجود أمور غير متناهية لأن ذلك أن تقول في الجواب إن الحاصل مقدورات الله والموجود منها بالفعل لا يكون دائماً إلا متناهياً وكون مقدورات الله غير متناهية إنما يصح بالنظر إلى أن ما يتحقق منها فعلاً لا يقف عند حد من حدود الكثرة بل يزداد في كل آن بما يخرج إلى ساحة الوجود من مقدورات جديدة ومع هذا فالحاصل في كل مرحلة الخروج والازدياد يظل متناهياً ولا يمكن أن يبلغ الحاصل أبد الأبدان إلى حد اللاتناهي لئلا يلزم التناقض وهو انتهاء ما لا يتناهي فإذا جمعت القسم المتحقق من مقدورات الله مع الأقسام الباقية المعدومة حالاً أصبح المجموع غير متناه ومقدورات الله الغير المتناهية الموجودة في علم الله والتي هي عبارة عن بعض معلوماته مركبة من ذلك القسم الموجود وتلك الأقسام المعدومة فليست هي بضارة أيضاً لقضيتنا القائلة باستحالة وجود أمور غير متناهية وبما ذكرنا في مقدورات الله تعالى الموجودة في علم الله غير متناهية يجاب عن مراتب الأعداد الغير المتناهية الموجودة في علم الله لأن علمه تعالى المتعلق بها ينطوي أيضاً

على أنها مستحيلة الوجود بالفعل غير متناهية وأن الموجود منها دائماً يكون متناهياً ويبقى عدم التناهي مع الباقي المعدوم.

وقال الفيلسوف الفرنسي رونووي به إن كان أي عدد موجوداً حقيقياً فهو متناهٍ وإن كان غير متناهٍ فلا يوجد في الخارج وإنما يوجد في الذهن بناء على إمكان ضم واحد في الذهن إلى كل عدد ولكن لا يكون مثل هذا العدد موجوداً حقيقياً فكان الفيلسوف يسلم بوجود الأعداد اللامتناهية في الذهن وإن لم يسلم بوجودها في الخارج والحق أن اللامتناهي لا يوجد في الذهن أيضاً نعم يمكن في الذهن دائماً ضم واحد إليه لكن ضم واحد إليه على الدوام لا يكون حصولاً على اللامتناهي لأن هذا الضم ينقطع بانقطاع قدرة صاحب الذهن الذي لا يستطيع الاستمرار فيه إلى الأبد ولو استطاعه فلا يستطيع الوصول إلى نهاية اللاتناهي فعدم تناهي الأعداد يماثل عدم تناهي الأحداث المستقبلية وهو جائز من غير تكبر لعدم كونه لا تناهياً حقيقياً لتناهي كل ما خرج إلى ساحة الوجود فعدم تناهيها إنما هو بانضمام كل ما سيوجد منها إلى ما وجد فعلاً ومهما كثر الانضمام وتوالي فلا بد من بقاء ما لم ينضم بعد فهذا اللامتناهي كما قلنا مركب من الموجود والمعدوم بل اللامتناهي يبقى دائماً في جانب المعدومات وكذا الحال في مراتب الأعداد الموجودة في الذهن فالموجود منها في الذهن فعلاً يكون دائماً متناهياً كما يكون ما وجد فعلاً من الأحداث المستقبلية متناهياً دائماً إلا أن ما وجد من الأحداث المستقبلية في الخارج والأعداد المرتبة في الذهن لما لم يقف في حد و أمكن دائماً انضمام أحداث جديدة أو أعداد جديدة إليه خيل إلينا كل من هذا الموجود الخارجي والموجود الخارجي الذهني المتناهي في صورة اللامتناهي ا.هـ.

أقول ومن أدلة بطلان التسلسل برهان الأحكام وتقريره أن نقول لو وجدت حوادث لا أول لها للزم صحة الحكم عند وجود كل حادث بأنه فرغ وانقضى قبله حوادث لا أول لها فيحكم على الحركة الحاصلة في يوم الاثنين أنه فرغ قبلها حركات لا نهاية لها وكذلك يحكم عند وجود الحركة الحاصلة في يوم الأحد وكذلك يحكم عند الحركة الحاصلة في يوم السبت وهكذا ونحن نازلون بجانب الماضي فإن قالت الفلاسفة القائلون بوجود حوادث لا أول لها إن جنس هذا الحكم الحاصل عند كل حركة أزلي لا مبدأ له كانت الحركات المحكوم عليها كذلك فما من حركة من حركات الفلك إلا ويصح الحكم عليها بأنه انقضى قبلها حركات لا نهاية لها لزم على كلامهم أن جنس الحركات أزلي وكذلك جنس الأحكام أزلي لا مبدأ له ومن المعلوم أن المحكوم عليه يجب تقدمه على الحكم فيلزم إذن تقدم الحركات على الحكم والسبقية عليه تنافي أزلية الحكم فلزم أن الحكم الذي لا يتناهى متناه.

وإن قالوا أن جنس الأحكام ليس أزلياً بل له مبدأ وهو ألف حركة مثلاً ماضياً اعتبر نهايتها من الآن بمعنى أنه يصح الحكم عند نهاية هذه الحركات الألف أعني حركة اليوم أنه انقضى قبلها حركات لا نهاية لها وكذلك يصح الحكم على حركة البارحة وعلى حركة اليوم الذي قبله وهكذا إلى أول الحركات ، فنقول لهم إذا حكمنا على الحركة التي هي مبدأ الألف بأنه فرغ قبلها حركات لا نهاية لها ووقفنا ولم نحكم على الحركة التي قبل الألف لكونها خارجة عن مبدأ الحكم فعدم الحكم على تلك الحركة التي قبل الألف بأنه فرغ قبلها حركات لا نهاية لها إنما هو لكون الحركات التي قبلها متناهية إذ لو كان ما قبل تلك الحركة التي هي مبدأ الألف غير متناه لصح الحكم والفرض أنه لا يصح فصار ما قبل مبدأ الألف متناهياً وقد حكمنا على

مبدأ الألف مضموماً لما قبله بعدم النهاية فصار ما قبل الألف الذي هو متناه غير متناه بزيادة واحد عليه وهو مبدأ الألف ومن المعلوم أن صيرورة المتناهي غير متناه بزيادة واحد عليه باطل إذ مجموع المتناهيين وهما الواحد المزيد الذي هو مبدأ الألف والعدد الذي قبل مبدأ الألف المزيد عليه متناه قطعاً.

والحاصل أن تلك الأحكام إما أن يكون لها أول أو لا فإن كان لها أول بحيث انتهت الأحكام إلى واحد لا يصح الحكم بعده لزم أن ما يتناهي لا يتناهي بزيادة واحد وإن لم يكن للأحكام أول لزم أن تكون الأحكام مسبوقه الجنس وهي أزلية بحوادث يحكم بفراغها وهي أيضاً أزلية الجنس والسبقية تنافي الأزلية فلزم أن ما لا يتناهي ينقضي فدل انقضاؤها على تناهيتها.

فإن قلت وضح لي مسألة حوادث لا أول لها أقول المراد بحوادث لا أول لها التسلسل إذ المراد تسلسل الحوادث إلى لا بداية ولنذكر أصل المسألة بذكر بعض الاحتمالات من فرض الإله والعالم لنعرف المذاهب في ذلك ولضبط أطراف المسألة فنقول:  
الواحد إما أن يثبت وجود الإله أو ينفي وجوده.  
فإذا نفي وجود الإله فلا يخلو إما أن يثبت وجود العالم أو ينفي وجوده في الخارج.

فمن نفي وجود العالم مع نفي وجود الإله فهو سفسطائي وهم درجات ولا كلام معهم هنا.

وأما من أثبت وجود العالم فيلزمه القول بقدم أصل العالم أو القول بوجوده مع حدوثه والقول بوجوده مع حدوثه متهافت باطل لأنه إثبات لحادث بلا محدث وهو ترجيح بلا مرجح وهذا باطل.



وأما من قال بقدوم أصل العالم مع نفي الإله فإما أن يقول أن حقيقة العالم لا تتغير وإن المتغيرات إنما هي ظواهر وأعراض وهؤلاء هم الماديون التقليديون الكلاسيكيون أو يقول إن حقيقة العالم تتغير منذ الأزل ولن تزال كذلك إلى الأبد والمادة كلها في حركة مستمرة ولا وجود إلا للمادة وهؤلاء هم الماديون الجدليون أي الذين قالوا بوجود الجدل والتناقض في المادة والطبيعة وهؤلاء هم الماركسيون الماديون القائلون بالتسلسل في القدم وفي المستقبل أي في الماضي والمستقبل وتوضيح رأي هؤلاء أنهم قالوا في معرض الإجابة على ماهية العالم أن الكون ليس مخلوقاً لا للآلهة ولا للبشر وإنما وجوده سرمدى أزلي أبدي ينتقل فقط من حالة إلى أخرى والأشياء والظواهر والعمليات تكون وتفسد ولكن العالم نفسه لا يختفي أبداً وإذا كان العالم موجوداً الآن فإنه لن يكفي عن الوجود مستقبلاً مثلما لم يكن زمن لم يكن فيه العالم موجوداً وإلا تظل عالقة تلك المسائل التي لا جواب عليها إلى أين انتهى العالم؟ ومن أين أتى انتهى كلامهم، والعامل المحقق يعلم بالنظر في قولهم هذا وغيرها من الأقوال أنها غير مبنية في أغلبها على نظر عقلي محض فهم ليسوا حتى فلاسفة وقد أبطل أوهام المادية الجدلية العلامة البوطي في كتاب خاص سماه نقض أوهام المادية الجدلية.

أما من يثبت وجود الإله فلا يخلو إما أن يقول بوجود الكون الذي هو غير الإله أو يقول بأن الكون من ظواهر الإله ولا وجود للكون في ذاته فلا تغاير عندهم بين الإله ومخلوقاته وهذا القسم هم القائلون بوحدة الوجود الإلهية وهم يقابلون القائلين بوحدة الوجود الطبيعية وهؤلاء الآخرون يقولون بأن الإله هو الكون وأنه ليس شيئاً آخر غير الكون.

فأما من يقول بالتغاير بين الإله والعالم فمنهم من يقول إن العالم صادر عن الإله صدور العلة عن المعلول وهم القائلون بالفيض ومذهب الفيض هذا يرأسه الفارابي الفيلسوف المشهور وحاصل كلامه ومذهبه أنه يعتقد بوجود العالم ويعتقد بوجود الإله ويرى أن الله بذاته علة واجبة الوجود والعالم معلول صادر عن العلة الأولى لا بإرادة ولم يكن من الممكن أن لا يوجد العالم ويرى أن هذا الوجود الذي يوجد عن الله تعالى لا يفيد كمالاً ما ففي كلام الفارابي فساد من حيث اعتقاده أن الله علة وأن العالم معلول صادر عن العلة الأولى لا بإرادة فهذا قول بالجبر في وجود العالم.

وأصاب جانباً من الحقيقة وهي أن الله تعالى لا يستفيد كمالاً من خلقه للخلق بل هو خالق قبل خلقهم ومن هؤلاء من يقول أن أصل العالم قديم ولكن صورته متسلسلة منذ الأزل ولن تزال إلى الأبد فقال بقديم الأصل وحدث الصورة، ومنهم من يقول أن الأصل والصورة لا يزالان في تعاقب مستمر وتغير كل زمان.

والقسم الثاني ممن يقول بالتغاير بين العالم والإله ينفي أن يكون العالم صادراً عن الإله صدور المعلول عن العلة ولكن منهم من يقول أن للعالم أصلاً واحداً ثم يغير الإله صورته كل زمان فالأصل قديم والصورة حادثة بعد ذلك بإرادة الله حدوثاً منذ الأزل إلى الأبد.

ومنهم من يقول أن الإله لم يزل منذ الأزل يخلق بإرادته عالماً ثم يفنيه ويوجد غيره وسوف يستمر الوضع على هذا الحال إلى الأبد وأنه لا يوجد عالم مخلوق هو الأول من المخلوقات أي لم يكن قبله مخلوق غيره بل ما من عالم إلا وقبله عالم أو ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق

وهكذا إلى ما لا نهاية في جانب الماضي ويزعمون مع ذلك أنه كله حاصل بإرادة الله تعالى.

أما مذهب أهل الحق من أهل السنة والجماعة فهو أن الله تعالى هو القديم وحده لا شريك له وقد كان ولم يكن موجود غيره ولا قبله ولا معه ثم خلق سبحانه وتعالى ما شاء من المخلوقات مادتها وصورتها خلق ابتداء من عدم ومن دون سبق أصل وبلا جبر على الإله تعالى فهو الغالب على أمره ولا مكره له عز وجل وهو يعدم هذا العالم متى شاء ويوجد غيره متى شاء فللمخلوقات بداية وإذا شاء الله جعل لها نهاية ولكنه تعالى أخبرنا أن الناس بعد الحشر فريق في الجنة وهم المؤمنون وفريق في السعير وهم الكافرون وأنهم خالدون لا يفنون أبداً وهذا كله بإرادته تعالى بلا وجوب عليه.

فعقيدة الإسلام إذا جاءت مُبَيَّنَّة بأن الله تعالى هو الأول الذي تفرد وحده بالقدم حيث لم يكن إنس ولا جان ولا ملائكة أو شيطان ولا مكان ولا زمان ولا أرض ولا سماء ولا قُلة ولا ماء ولا عرش ولا هواء ولا فرش ولا ضياء ولا ظلمة ولا نور لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كما في صحيح البخاري وغيره (كان الله ولم يكن شيء غيره) وفي رواية (كان الله ولم يكن شيء معه) وفي رواية (كان الله ولم يكن شيء قبله) وقد أجمع أئمة الإسلام على أن الله تعالى كان وحده في الأزل ولم يكن معه شيء من المخلوقات ونقلوا الإجماع على كفر من خالف في هذا وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة.

قال القاضي عياض رحمه الله في الشفا ناقلاً لجملة من الاعتقادات الكفرية التي يجب حفظ الإيمان منها قال (أو - اعتقد - أن معه في الأزل شيئاً قديماً غيره أو أن ثم صانعاً للعالم سواه أو مدبراً غيره فذلك كله كفر بإجماع المسلمين).

وقال القاضي عياض كذلك في الشفا وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم العالم أو بقاءه أو شك في ذلك على مذهب بعض الفلاسفة والدهرية.

فاتضح أن القول بحوادث لا أول لها كفر وكذا القول بقدم العالم نوعاً أو فرداً ومعنى قدم العالم بالنوع هو أن هذا العالم كان قبله عالم آخر وقبل ذلك آخر وهكذا إلى غير بداية أي إلى عدد غير متناه ولا محدود وهذا عينه تسلسل الحوادث إلى لا بداية.

وعقيدة قدم العالم هي قضية الفلاسفة التي يبرأ منها المسلمون فإن الفلاسفة الزائغين انقسموا إلى قسمين:

- قسم منهم قال أن العالم العلوي وهو السماء وما فيها أزلي بمادته وأفراده.

- وقسم منهم قال أن العالم بأسره قديم الجنس والنوع حادث الأفراد.

قال الإمام حجة الإسلام الغزالي رداً على الفلاسفة:

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا في نفيها وهي حقيقاً مشبته  
علم بجزئي حدوث عوالم حشر لأجساد وكانت ميته

ولا بد أن نفهم أنه يتعلق بمسألة قدم شيء غير الله ثلاث مسائل كفرية لا بد من بيانها:

الأولى: القول بوجود إله ثاني غير الله تعالى وهذا كفر وقد أبطله الله عز وجل بقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.

الثانية: القول بتسلسل حوادث إلى غير بداية من غير أن يكون هناك مخلوق قديم بعينه وهذا هو المعبر عنه بقدم العالم بالنوع أي معية المخلوقات لله في الأزل بجنسها دون أن يكون لا بدائها أول وهذا القول أبطله الله تعالى في نصوص قرآنية منها:

قوله تعالى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ وقوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وقال تعالى ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ وقال صلى الله عليه وآله وسلم (كان الله ولم يكن شيء غيره) رواه البخاري.

الثالثة: القول بقدم بعض أفراد العالم كالعرش أو الكرسي وأدلة إبطال هذا القول هي أدلة إبطال القول الثاني.

ومن الجهل الفادح تبجح من يزعم قدم العالم بالنوع بالقول أننا معشر أهل السنة عطلنا صفة الخالقية لأننا عندما قلنا أن الله عز وجل كان وحده في الأزل ولم يكن معه أحد من المخلوقات اقتضى ذلك أنه لم يكن خالقاً ثم صار خالقاً.

وهذا تعطيل لصفة الخلق وهذا القول مع كونه منهاراً باطلاً فجوابه أننا معشر أهل السنة قررنا أن الله تعالى كان في الأزل خالقاً ولم يخلق أي أنه اقتضت إرادته ومشيئته أن لا يخلق فهو سبحانه وتعالى متصف بصفة الخلق قبل أن يخلق ولم يستحق هذه الصفة بعد الخلق بل هي ثابتة له قبل الخلق وهو جل وعلا يخلق متى يشاء ويلزم على كلام هؤلاء المارقين أن الله لا يكون خالقاً إلا إذا خلق تعالى الله عن ذلك

فهو خالق أزلاً وامتى اقتضت إرادته خلق شيء وإيجاده خلقه وأوجده وهو على كل شيء قدير أمره دائر بين الكاف والنون وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون سبحانه وتعالى عما يصف الظالمون علواً كبيراً.

وفي الختام هاك توضيح قولهم إن قدم نوع العالم أمر ذهني فقط

اعلم أن معنى قولهم إن قدم العالم أمر ذهني أي أن هذا التسلسل الذي لا أول له بزعمهم غير موجود في وقت معين بأجمعه وإنما يتصوره الذهن فقط أي العقل لكن هذا غير موجود في وقت معين بأجمعه يعني أن هذه الأعداد الهائلة لا يتصور وجودها في لحظة واحدة أو في وقت معين بأجمعه وإنما يتصورها الذهن فقط أي العقل لكن هذا التسلسل الباطل واقع حتماً بالنسبة لله تعالى على زعمهم.

وتقريب المسألة أكثر للفهم بمثال أن تقول أن تسلسل الإنسان من الآن إلى ألف سنة سبقت يدرك بالنسبة إلينا من جهة أفراده فوجوده الآن أمر ذهني مع كونه حقيقة ملموسة من أوله إلى الآن وخصوصاً عند من عاش مثلاً أكثر من ألف سنة فإنه شاهده من أوله إلى هذه اللحظة.

فانظر بربك إلى هذا العقل العليل والحمد لله على نعمة الإسلام فقد أبطل الدين هؤلاء الزنادقة كل شبهة وقيل.

وانظر إلى التناقض في حوادث لا أول لها فكلمة حوادث تقتضي أن لها أول وكونها لا أول لها يقتضي أنها ليست حوادث، وهذا التناقض بعينه فالحمد لله الذي سلم عقولنا من الزيغ والطغيان ونسأل الله حسن الخاتمة وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.



الرسالة رقم ٦

إعلاء الخلف

بأن التفويض والتأويل

منقول عن السلف





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
وصحبه أجمعين أما بعد...

فهذه رسالة جلييلة سميتها «إعلام الخلف بأن التفويض والتأويل  
منقول عن السلف» كتبتها جواباً على سؤال كثر تكراره من طلاب العلم  
حول ثبوت التأويل عن السلف وعدم ثبوته وهل منهج السلف  
التفويض وحده ومنهج الخلف التأويل وحده وكنت أقرر على الإجمال  
أن التفويض والتأويل منهج السلف والخلف وأنه طريقة أهل السنة  
والجماعة فرغب الطلاب في البيان والتفصيل فكتبت هذه الرسالة والله  
أسأل أن يكتب لها القبول وأن ينفع بها الخاص والعام آمين، وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

اعلم أولاً أن السلف في اللغة هم من سبق الشخص قال العلامة  
اللغوي الجوهري رحمه الله في الصحاح سلف الرجل أبأؤه المتقدمون  
ا.هـ.

وأما السلف اصطلاحاً ففيهم ثلاثة أقوال:  
الأول: المراد بالسلف الصحابة رضوان الله عليهم فقط.

جاء في كفاية الطالب الرباني شرح مقدمة القيرواني السلف  
الصالح وهم الصحابة في أقوالهم وأفعالهم وفيما تأولوه واستنبطوه عن  
اجتهادهم ا.هـ، قال العلامة العدوي المالكي في حاشيته على كفاية  
الطالب الرباني قصره على الصحابة لما قال ابن ناجي: السلف الصالح  
وصف لازم يختص عند الإطلاق بالصحابة ولا يشاركهم غيرهم فيه  
ا.هـ.

الثاني: أن لفظ السلف الصالح يشمل الصحابة والتابعين قال الإمام حجة الإسلام الغزالي رحمه الله في إجماع العوام اعلم أن الحق الصحيح الذي لا مرأى فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف أعني الصحابة والتابعين ﷺ.

الثالث: أن المراد بالسلف الصالح أهل القرون الثلاثة المفضلة. قال العلامة البيجوري رحمه الله في حاشيته على جوهرة التوحيد: المراد بالسلف من تقدم من الأنبياء والصحابة والتابعين وتابعيهم ا.هـ. وعلى هذا القول أكثر العلماء رحمهم الله تعالى.

والمراد بالخلف من أتى بعد القرون الثلاثة المفضلة وهذا بناء على الراجح من أن السلف هم أهل القرون الثلاثة المفضلة وإذا عرفت المراد من السلف والخلف.

اعلم ثانياً: أن أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً أجمعوا على أن ظواهر الألفاظ في المتشابه من الصفات غير مرادة قطعاً قال العلامة المحقق المدقق محي السنة الشيخ محمود محمد خطاب السبكي في كتابه الجليل الدين الخالص ما نصه: أما ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهة فقد أجمع السلف والخلف ﷺ على أنها مصروفة عن ظاهرها لقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤] وقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ا.هـ.

وقال القاضي عياض رحمه الله في شرح مسلم: لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم ومحدثهم ومتكلمهم ومجتهدهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى كقوله تعالى ﴿ءَأَمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ [الملك: ١٦] ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة

عند جميعهم ومرجع هذا الإجماع إجماع أهل السنة والجماعة على تنزيله الله ﷻ عن مشابهة الحوادث.

قال العلامة حسن البنا رحمه الله في رسالة العقائد: اتفق الفريقان - يعني السلف والخلف - على تنزيله الله تبارك وتعالى عن المشابهة لخلقه. كل منهما - يعني السلف والخلف - يقطع بأن المراد بالألفاظ هذه النصوص في حق الله تبارك وتعالى غير ظواهرها التي وضعت لها هذه الألفاظ في حق المخلوقات وذلك مترتب على اتفاقهما على نفي التشبيه.

وقال العلامة الزرقاني المتوفى ١٣٦٧ في مناهل العرفان: فأول ما اتفقوا عليه - يعني السلف والخلف - صرفها عن ظواهرها المستحيلة واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعاً كيف وهذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته.

فإن قلت هذا مخالف لما نقله كثير من العلماء عن السلف أنهم كانوا يجرونها على ظواهرها ويقولون نجريها على ظواهرها أو على حقيقتها.

قلت نعم جاءت هذه الألفاظ في عبارات بعض السلف إلا أنك تجدهم يعقبون هذه العبارات بقولهم: «بلا كيف بلا تجسيم وليست بجوارح وليست بأعضاء - من غير حركة ولا انتقال - من غير مماسة» إلى غير ذلك من العبارات كقولهم لا نفس - نكل علمها إلى الله - لا كيف ولا معنى ولم نعلم حقيقة معناها.

وهذا يدل دلالة واضحة على أنهم عنوا بذلك أنها على ظواهرها من حيث الوجود بمعنى أنها لا تفسر ولا تؤول وهم قطعاً لا يريدون بحقيقتها وظواهرها التجسيم والجوارح ويدل على هذا قول الإمام البغوي رحمه الله في تفسيره في تفسير قول الله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

والأولى في هذه الآية وما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهاها ويكل علمها إلى الله تعالى ويعتقد أن الله عز اسمه منزه عن سمات الحدث على ذلك مضت أئمة السلف وعلماء السنة قال الكلبي هذا هو المكتوم الذي لا يفسر وكان مكحول والزهري والأوزاعي ومالك وابن المبارك وسفيان الثوري والليث بن سعد وأحمد وإسحاق يقولون فيها وفي أمثالها أمروها كما جاءت بلا كيف قال سفيان بن عيينة كل ما وصف الله به نفسه في كتابه ف تفسيره قراءته والسكوت عنه ليس لأحد أن يفسره إلا الله تعالى ورسوله ا.هـ.

وقال البغوي أيضاً في «شرح السنة ج ١ ص ١٧٠»: فهذا يعني أن الصفات ونظائرها صفات الله تعالى ورد بها السمع يجب الإيمان بها وإمرارها على ظاهاها معرضاً فيها عن التأويل مجتنباً عن التشبيه معتقداً أن الباري ﷻ لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة تلقوها جميعاً بالإيمان والقبول وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل ووكلا العلم فيها إلى الله ﷻ ا.هـ.

وقال الوزير بن هبيرة الحنبلي المتوفى ٥٦٠ هـ كما في «ذيل الطبقات» لابن رجب الحنبلي قال: في الصفات لا تفسر على الحقيقة ولا على المجاز لأن حملها على الحقيقة تشبيه وعلى المجاز بدعة ا.هـ.

فهذه النصوص تدل على أن من أطلق أنها على ظاهاها قصد أن لا تفسر لا بالحقيقة لما يترتب على ذلك من التشبيه ولا بالمجاز لأنه مضمون ولم يفعله أكثر السلف تورعاً وهذا معنى على ظاهاها عندهم أما اليوم فقد تشبث بعض الناس بمثل هذه الألفاظ المنقولة عن بعض السلف ولم

يحسن فهمها فجعل ظاهرها الذي يوهم التشبيه هو المراد من عبارات السلف وحاشاهم من ذلك واقرأ هذا النص بامعان.

قال الإمام الحافظ الذهبي رحمه الله في «سير أعلام النبلاء ج ١٩ ص ٤٤٩» وهو يعالج هذه القضية قضية على ظاهرها بقوله رحمه الله: صار الظاهر اليوم - في زمن الذهبي - ظاهرين أحدهما حق والثاني باطل فالحق أن يقول إنه سميع بصير مرید متكلم حي عليم كل شيء هالك إلا وجهه خلق آدم بيده وكلم موسى تكليماً واتخذ إبراهيم خليلاً وأمثال ذلك فنمِّره على ما جاء ونفهم منه دلالة الخطاب كما يليق به تعالى ولا نقول له تأويل يخالف ذلك.

والظاهر الآخر وهو الباطل والضلال أن تعتقد قياس الغائب على الشاهد وتمثل الباري بخلقه تعالى الله عن ذلك بل صفاته كذاته فلا عدل له ولا ضد له ولا نظير له ولا مثل له ولا شبه له وليس كمثل شيء لا في ذاته ولا في صفاته وهذا أمر يستوي فيه الفقيه والعامي والله أعلم  
ا.هـ.

ولابن تيمية تفصيل في المراد بالظاهر كتفصيل الذهبي ففي «مجموع الفتاوى ج ٣ ص ١٧٥» فلفظة الظاهر قد جاءت مشتركة فإن الظاهر في الفطر السليمة واللسان العربي والدين القيم ولسان السلف غير الظاهر في عرف كثير من المتأخرين فإن أراد الحالف بالظاهر شيئاً من المعاني التي هي من خصائص المحدثين أو ما يقتضي نوع نقص..... فقد حنث في ذلك وكذب.....

وإن أراد الحالف بالظاهر ما هو الظاهر في فطر المسلمين قبل ظهور الأهواء وتشنت الآراء وهو الظاهر الذي يليق بجلاله سبحانه وتعالى.....

فإن ظاهر هذه الألفاظ إذا أطلقت علينا تكون أعراضاً وأجساماً  
لأن ذواتنا كذلك وليس ظاهرها إذا أطلقت على الله سبحانه وتعالى إلا ما  
يليق بجلاله ويناسب نفسه الكريمة اهـ.

فتلخص لك أن الظاهر إذا أراد به صاحبه ما يوهم التشبيه فهو  
تشبيه وإن قصد به أنها صفات لله تليق به ليست بجوارح ولا أعضاء ولا  
أجسام فالخلاف معه حينئذ لفظي ومع ذلك لا ينبغي له أن يعبر بذلك  
لأمرين:

١- أن ظاهرها وحقيقتها في اللغة يفيد التجسيم والتشبيه والجوارح.  
٢- أن ذلك يوهم من لا معرفة له بطريقة السلف أن منهجهم التجسيم  
وحاشاهم من ذلك فهم عنوا بظاهرها أن لا تفسر ولا تؤول لا  
حقيقتها الموهمة للتشبيه والله أعلم.

ثالثاً: التفويض والتأويل طريقتان مرضيان لأهل السنة والجماعة  
وهو منهجهم المعرفي في التعامل مع المتشابه من آيات وأحاديث الصفات  
ونصوص العلماء في ذلك كثيرة جداً منها قول صاحب الجوهرة الإمام  
اللقاني رحمه الله:

وكل نص أوهم التشبيهاً أوله أو فوض ورم تنزيهاً

فقد بين الإمام اللقاني رحمه الله في هذا البيت من الجوهرة المنهجية العلمية المعرفية التي سلكها أهل السنة والجماعة للتعامل مع المتشابه من آيات وأحاديث الصفات وشرح البيت على النحو التالي:

وكل نص أي لفظ ناص ورد في كتاب أو سنة صحيحة أوهم باعتبار ظاهر دلالة التشبيه المنفي قطعاً عن الله ﷻ فتعاملك معه يكون بأحد طريقين مرضيين هي:

١- التأويل الصحيح وأشار إلى هذا الطريق بقوله أوله أي اصرفه عن ظاهره وجوباً وعين له معنى خاصاً يقتضيه الأسلوب والسياق العربي.

٢- التفويض مع التنزيه لله ﷻ عما لا يليق به وأشار إلى هذا الطريق بقوله أو فوض علم المعنى المراد من ذلك النص تفصيلاً إليه تعالى وأوله إجمالاً باعتقاد أن ظاهر ذلك اللفظ الموهم للتشبيه غير مراد قطعاً وهذا معنى قوله رم تنزيها أي اقصد واعتقد مع تفويض علم ذلك المعنى تنزيهاً له تعالى عما لا يليق به تعالى.

وقال العلامة بدر الدين العيني الحنفي المتوفى ٨٥٥هـ في «عمدة القاري ج ٧ ص ٢٠٠» في مسألة النزول ما نصه: قلت لا شك أن النزول انتقال الجسم من فوق إلى تحت والله منزّه عن ذلك فما ورد من ذلك فهو من المتشابهات والعلماء فيه على قسمين الأول المفوضة يؤمنون بها ويفوضون تأويلها إلى الله ﷻ مع الجزم بنتزيهه عن صفات النقصان. والثاني المؤولة يؤولونها على ما يليق به بحسب المواطن فأولوا بأن معنى ينزل الله ينزل أمره أو ملائكته.



وبأنه استعارة ومعناه التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحو ذلك  
ا.هـ.

ونصوص العلماء في هذا متظافرة لو نقلتها لصارت مجلداً مستقلاً  
وفي الإشارة كفاية.

رابعاً: اعلم أنه لا خلاف بين المفوضة والمؤولة أبدأً في الآيات  
والأحاديث المتشابهة على التأويل الإجمالي بصرف اللفظ عن ظاهره  
المحال على الله تعالى لقيام الأدلة القاطعة على أنه تعالى مخالف للحوادث  
ثم بعد اتفاقهم على صرف اللفظ عن ظاهره ذهبت المفوضة إلى تفويض  
معاني هذه المتشابهات إلى الله تعالى وحده بعد تنزيهه سبحانه وتعالى عن  
ظواهرها المستحيلة وذهب المؤولة إلى حمل اللفظ على معنى يسوغ في  
اللغة ويليق بالله تعالى.

خامساً: هذان الطريقتان المرضيان قام على سلوكهما الدليل النقلى  
وهو ما رواه عبدالرزاق وأحمد وابن ماجه والبخاري في خلق أفعال  
العباد عن عبدالله بن عمرو أنه قال: سمع النبي ﷺ قوماً يتدارؤون فقال  
(هلك من كان قبلكم بهذا ضربوا كتاب الله بعضه ببعض وإنما نزل  
كتاب الله يصدق بعضه بعضاً فما علمتم منه فقولوا وما لا فكلوه إلى  
عالمه) وهو حديث صحيح.

فقوله ﷺ في الحديث «فما علمتم منه فقولوا» دليل لطريق التأويل  
وقوله ﷺ «وما جهلتم فكلوه إلى عالمه» دليل لطريق التفويض.

سادساً: ما دام التفويض والتأويل هو المنهج المعرفي للتعامل مع  
المتشابه من الآيات والأحاديث في الصفات فأهل هذا المنهج هم أهل  
السنة والجماعة وهذا أمر بدهي في المعرفة ويدل عليه ما قررناه سابقاً  
ويؤكد أنه أن جميع أهل السنة الذين تكلموا عن المتشابه من الصفات

أشاروا إلى هذا المنهج المعرفي لأهل السنة والجماعة تجدهم يقولون هذه الآية من المتشابه وللعلماء فيها قولان مشهوران:

- ١- إمرارها كما جاءت مع التنزيه.
- ٢- تأويلها تأويلاً صحيحاً ولو استطردت النصوص في ذلك لطال الأمر جداً جداً.

سابعاً: التفويض هو الإيذان بما ورد مع صرف اللفظ الموهم عن ظاهره ورد العلم بالمراد إلى الله تعالى ولا بد في التفويض من سبعة أمور ذكرها الإمام حجة الإسلام الغزالي رحمه الله في إجماع العوام وهي على وجه التلخيص:

- ١- التقديس ومعناه تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها.
- ٢- التصديق ومعناه الإيذان بما قاله ﷺ وأن ما ذكره حق وهو فيما قاله صادق وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراد.
- ٣- الاعتراف بالعجز ومعناه أن يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته.
- ٤- السكوت ومعناه أن لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه في خوضه فيه مخاطرة بدينه.
- ٥- الإمساك عن التصرف في تلك الألفاظ فنمسك وجوباً أولاً عن تفسيرها بلغة أخرى لأن من الألفاظ العربية ما لا يطابقها في غير العربية وفي اللغة العربية تراكيب لغوية تدل على معان لا تدل عليها بترجمة ألفاظها.

ونمسك ثانياً على جهة الوجوب عن تصريف ألفاظها فلا نقول في قوله تعالى ﴿أَسْتَوَى﴾ أنه مستو لما ثبت في علم البيان أن اسم الفاعل يدل على أن المشتق منه متمكناً ثابتاً ومستقراً أما لفظ الفعل فدلالته على هذا المعنى ضعيفة والذي يؤكد هذا أنه ورد في القرآن أنه تعالى علم

العباد فقال تعالى ﴿الرَّحْمَنُ \* عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ١-٢] وقال ﷺ: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣] وقال تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] وقد أجمعنا على أنه لا يجوز أن يقال لله تعالى يا معلم فكذا هنا.

ونمسك ثالثاً أيضاً وجوباً عن القياس والتفريع على اللفظ الوارد فلا نفرع إثبات الخنصر والإبهام على إثبات اليد كما تجاسر بعضهم.

ونمسك رابعاً وجوباً عن تجميع ما تفرق من هذه الألفاظ وقد أخطأ خطأ فاحشاً بعض المصنفين لما جمعوا في كتاب واحد أخباراً تحت باب خصوه لإثبات اليد وآخر لإثبات الرجل وآخر لإثبات الوجه..... وهكذا فقوي بذلك الإيهام وغلب الحس وهذه الألفاظ صدرت من رسول ﷺ في أوقات متفرقة متباعدة محفوفة بقرائن تشير إلى معانٍ صحيحة يضر بها هذا الجمع ويجردها عن قرائنها ويجعل معها قرينة عظيمة في تأكيد الظاهر وإيهام التشبيه وهذا ما لم يقصده رسول الله قطعاً.

ونمسك خامساً على جهة الوجوب عن تجريد اللفظ عن سياقه وسباقه لأن كل كلمة سابقة ولاحقه تؤثر في إفهام المراد فإذا بلغنا قول الله ﷻ ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] فلا يجوز أن يقول هو فوق عباده لأن لفظ القاهر قبله يشير إلى فوقية الرتبة والقهر كما قال تعالى على لسان فرعون ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] ونزع لفظ القاهر يعطل هذا المعنى الذي يحتمله السياق احتمالاً قوياً ويوهم فوقية غيرها لم يكن ليُفطن إليها لولا هذا التجريد عن السياق بل قولنا هو القاهر فوق غيره ليس كقولنا القاهر فوق عباده لأن ذكر العبودية مع كونه موصوفاً بأن القاهر فوقه يؤكد فوقية السيادة والقهر.

٦- الكف ومعناه أن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكير فيه.

٧- التسليم لأهل المعرفة ومعناه أن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه إنه قد خفي على رسول الله أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء قال الغزالي هذه سبعة وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام ولا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها. هـ. وهو كلام نفيس عض عليه بالنواجذ.

ثامناً: التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله أوجه برهان قطعي في القطعيات وظني في الظنيات قاله النووي في تهذيب الأسماء واللغات.

وفي شرح الجوهرة التأويل المراد به هنا حمل اللفظ على خلاف ظاهره على سبيل القطع مع بيان المعنى الذي يُظن أنه المقصود من اللفظ. وللتأويل أسس وضوابط هي:

١- لا يجوز صرف اللفظ عن ظاهره إلا عند قيام الدليل القاطع على أن ظاهره محال ممتنع كما في أساس التقديس للرازي والإرشاد للجويني مثال ذلك قول النبي ﷺ (قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن) أخرجه مسلم قال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله حملة على الظاهر غير ممكن..... إذ لو فتشنا عن قلوب المؤمنين لم نجد فيها أصابع فعلم أنها كناية عن القدرة التي هي سر الأصابع وكنى بالأصابع عن القدرة لأن ذلك أعظم وقعاً في تفهم تمام الاقتدار. هـ.

أما إذا كان إجراؤه على الظاهر غير محال فلا يجوز تأويله ولذلك أنكر حجة الإسلام الغزالي رحمه الله على المعتزلة أنهم أولوا ما ورد من الأخبار في أحوال الآخرة كالميزان والصراط وغيرهما وقال رحمه الله: هو بدعة إذ لم ينقل ذلك بطريق الرواية وإجراؤه على الظاهر غير محال فيجب إجراؤه على ظاهره. هـ.

ووجه جواز التأويل في النصوص التي يعارض ظاهرها الدليل القاطع أن دلالة النص ظنية فيجب القطع بصرف اللفظ عن الاحتمال المعارض للدليل القاطع ثم يبين الوجه الذي يصح حمل اللفظ عليه لأنه يحتمله ولا مانع من حمله عليه.

٢- من العقائد الثابتة بالدليل القاطع أن الله ﷻ ليس في جهة أو حيز لا يجوز عليه التركيب ولا التجسيم ولا التشبيه ولا تقوم به الحوادث فإذا وردت الظواهر الظنية معارضة لهذه العقائد وجب الأخذ بالنص الشرعي ما أمكن فنأول الظواهر إما إجمالاً ونفوض تفصيلها إلى الله وإما تفصيلاً بتعيين المراد. هـ ذكره الإيجي في المواقف والتفتازاني في شرح المقاصد.

٣- يشترط لصحة التأويل أن يكون موافقاً لأساليب اللغة وعرف الاستعمال جارياً على ما يقتضيه لسان العرب وما يفهمونه في خطاباتهما قاله الغزالي في فيصل التفرقة.

٤- التأويل بيان المعنى الذي يظن المؤول أنه المراد لأن اللفظ يحتمل أكثر من معنى يصح صرفه إليه مثال ذلك قول إمام الحرمين لا يمتنع منا حمل الاستواء على القهر والغلبة وذلك شائع في اللغة..... ولا يبعد حمل الاستواء على قصد الإله إلى أمر في العرش وهذا تأويل سفيان الثوري رحمه الله مستشهداً بقوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١] معناه قصد إليها وهذا معنى قولهم التأويل ظني ويترتب على هذا أن إبطال وجه من وجوه تأويل اللفظ لا يدل على إبطال التأويل بالكلية لأنه قد يصح تأويله على وجه آخر.

٥- يشترط لصحة التأويل أن لا يخالف أصلاً ثابتاً كما في البرهان للجويني وفيصل التفرقة للغزالي.

ومن هذا التأويل المخالف تأويل ابن قتيبة الاستواء بالاستقرار قال في كتابه الاختلاف في اللفظ وقالوا في قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أنه استولى وليس يعرف في اللغة استويت على الدار أي استوليت عليها وإنما استوى في هذا المكان استقر.

قال العلامة الكوثري رحمه الله معلماً عليه ولا يخفى أن في الاستقرار تشبيهاً بالمخلوق ومفارقة لتنزيه الباري ﷻ ومثل هذا التأويل غير مقبول لأنه يخالف أصلاً ثابتاً. هـ.

تاسعاً: بعد معرفتك التأويل والتفويض وأنها طريقان مرضيان لأهل السنة والجماعة في التعامل مع المتشابه من آيات الصفات وأحاديثها أصبح بدهياً عندك أن تفهم أن السلف والخلف سلكوا هذا المسلك المعرفي في التعامل مع المتشابه من آيات الصفات وأحاديثها فكما وجد في السلف من فوض وجد من أول وكما وجد في الخلف من أول وجد من فوض وبأي المسلكين أخذت فقد أخذت بطريقة أهل السنة والجماعة وهما نماذج من تأويل السلف ونماذج من تفويض الخلف ولا تنسى أن المراد بالسلف أهل القرون الثلاثة والخلف من بعدهم.

### أولاً: نماذج من تأويل السلف:

١- تأويل ابن عباس رضي الله عنهما وهو ترجمان القرآن دعا له النبي ﷺ فقال (اللهم علمه الكتاب) رواه البخاري.

أول ابن عباس قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] فقال يكشف عن شدة فأول ﷻ الساق بالشدة ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في فتح الباري والحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره حيث قال في صدر كلامه على هذه الآية ما نصه: قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل

التأويل يبدو عن أمر شديد ثم أسند ذلك عن ابن عباس وغيره من التابعين كما أسند ذلك ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما وأسنده أيضاً للبيهقي رحمه الله في الأسماء والصفات عن ابن عباس رضي الله عنهما وفي نقل كل تلك الأسانيد طول وأقتصر على إسناد واحد هنا أورده البيهقي في كتابه الأسماء والصفات فقال: أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو أخبرنا أبو العباس الأصم أخبرنا محمد بن الجهم أخبرنا يحيى بن زياد الفراء حدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قرأ يوم يكشف عن ساق يريد يوم القيامة والساعة لشدها قال الفراء أنشدني بعض العرب لجد طرفة:

كشفت لهم عن ساقها وبدا من الشر الصراح

وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس وقد رواه أيضاً الإمام الفراء توفي ٢٠٧هـ شيخ محمد بن الجهم السمرى في كتابه معاني القرآن عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وهذا إسناد صحيح بل هذا التأويل متواتر عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد نقل الحافظ ابن جرير في تفسيره هذا التأويل عن مجاهد وسعيد بن جبيرة وقتادة وغيرهم من السلف.

٢- تأويل ابن عباس رضي الله عنهما الكرسي في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] بالعلم ذكر ذلك مسنداً عنه الحافظ السلفي ابن جرير الطبري في تفسيره حيث قال: حدثنا أبو كريب وسلم بن جنادة قالا حدثنا ابن إدريس عن مطرف عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ قال كرسية علمه. أقول وهذا إسناد حسن.

وقد رجح ابن جرير الطبري تفسير ابن عباس هذا بقوله: وأما الذي يدل على صحته ظاهر القرآن فقول ابن عباس الذي رواه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عنه أنه قال هو علمه وذلك لدلالة قوله تعالى ذكره ﴿وَلَا يُوَدُّهُ حِفْظُهُمَا﴾ على أن ذلك كذلك فأخبر أنه لا يُؤدُّه حفظ ما علم وأحاط به مما في السموات والأرض وكما أخبر عن ملائكته أنهم قالوا في دعائهم ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧] فأخبر تعالى ذكره أن علمه مع كل شيء فكذلك قوله وسع كرسية السموات والأرض قال أبو جعفر وأصل الكرسي العلم ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم مكتوب كراسه ومنه قول الراجز في صفة قانص: حتى إذا ما احتازها تكرسا يعني علم ومنه يقال للعلماء الكراسي لأنهم المعتمد عليهم كما يقال أوتاد الأرض يعني بذلك أنهم العلماء الذين تصلح بهم الأرض ومنه قول الشاعر:

يُحْفَ بهم بيض الوجوه وعصبة كراسي بالأحداث حين تنوب

يعني بذلك علماء بحوادث الأمور ونوازها ا.هـ.

٣- تأويل ابن عباس وغيره من السلف الأيدي في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧] قال بالقوة.

قال الحافظ السيوطي في الدر المنثور أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ قال بقوة. ونقل الحافظ ابن جرير في تفسيره هذا التأويل عن جماعة من أئمة السلف منهم مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان.



وليس المقصود حصر كل ما جاء من التأويلات عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما في القرآن الكريم أو السنة النبوية وإنما المقصود هو الإشارة إلى تأويل السلف وابن عباس من السلف بلا شك ولا ريب وكذا مجاهد وقتادة وسعيد بن جبير ومنصور بن المعتمر وغيرهم ممن ذكرنا كلهم من السلف بلا شك ولا ريب.

٤- تأويل النضر بن شميل في الأسماء والصفات للبيهقي أن النضر بن شميل قال في حديث حتى يضع الجبار فيها قدمه أي من سبق في علمه أنه من أهل النار.

٥- تأويل الحسن البصري جاء في دفع شبه التشبيه لابن الجوزي رحمه الله وقد حكى أبو عبيد الهروي صاحب كتاب غريب القرآن والحديث عن الحسن البصري أنه قال القدم: هم الذين قدمهم الله تعالى من شرار خلقه وأثبتهم لها.

٦- تأويل الإمام أحمد بن حنبل:

روى الحافظ البيهقي في كتابه مناقب الإمام أحمد وهو كتاب مخطوط ومنه نقل الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ج ١٠ ص ٣٢٧ وعن ابن كثير نقل روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قول الله ﷻ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أنه جاء ثوابه ثم قال البيهقي: وهذا إسناد صحيح لا غبار عليه. هـ.

وقال ابن كثير أيضاً في «البداية والنهاية»: وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالاً من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها وإنما هو عبارة عن ظهور آيات قدرته..... وهذا الجواب الذي أجابهم به أبو عبد الله لا يهتدي إليه إلا الحدائق من أهل العلم المنزهون عن التشبيه. هـ. كلام ابن كثير.

٧- وفي «سير أعلام النبلاء ج ٨ ص ١٠٥» قال ابن عدي: حدثنا محمد بن هارون بن حسان حدثنا صالح بن أيوب حدثنا حبيب ابن أبي حبيب حدثني مالك قال: يتنزل ربنا تبارك وتعالى - أمره - فأما هو فدائم لا يزول.

قال صالح: فذكرت ذلك ليحيى بن بكير فقال: حسن والله ولم أسمعه من مالك. هـ.

فهذان تأويلان عن سلفيين هما مالك ويحيى بن بكير. وقد نقل هذا التأويل عن مالك كل من الإمام النووي في شرح مسلم والحافظ ابن عبد البر في التمهيد وهاك نماذج من تأويل أساطين الحديث: ٨- تأويل الإمام البخاري صاحب الصحيح نقل الحافظ البيهقي رحمه الله في «الأسماء والصفات» عن البخاري أنه قال: معنى الضحك الرحمة وقال الحافظ البيهقي أيضاً روى الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى أنه قال: معنى الضحك فيه - أي حديث الضحك - الرحمة. هـ، وقد نقل هذا التأويل عن البخاري أيضاً الحافظ ابن حجر في فتح الباري.

٩- تأويل الحافظ المحدث ابن حبان جاء في صحيح ابن حبان ١/٥٠٢ في حديث حتى يضع الرب قدمه فيها أي جهنم قال هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة وذلك أن يوم القيامة يلقي في النار من الأمم والأمكنة التي يعصى الله عليها فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جل وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار فتمتلئ فتقول قط قط تريد حسبي حسبي لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضوع قال الله جل وعلا ﴿لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢] يريد موضع صدق لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه. هـ.

١٠- تأويل الإمام المحدث الترمذي صاحب الجامع الصحيح المعروف

أحد الأئمة الستة أهل الحديث: جاء في سنن الترمذي ج ٥ ص ٥٠٧ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم وإن اقترب إلي شبراً اقتربت منه ذراعاً وإن اقترب إلي ذراعاً اقتربت إليه باعاً وإن أتاني يمشي أتيته هرولة» قال أبو عيسى هذا الحديث حسن صحيح ويروى عن الأعمش في تفسير هذا الحديث من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً يعني بالمغفرة والرحمة وهكذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث قالوا إنما معناه يقول إذا تقرب إلي العبد بطاعتي وما أمرت أسرع إليه بمغفرتي ورحمتي.

وروى عن سعيد بن جبير أنه قال في هذه الآية ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] قال اذكروني بطاعتي أذكركم بمغفرتي حدثنا عبد بن حميد قال حدثنا الحسن بن موسى وعمرو بن هاشم الرملي عن ابن لهيعة عن عطاء بن يسار عن سعيد بن جبير بهذا.هـ.

وذكر الحافظ الترمذي في سننه ٦٩٢/٤ بعد حديث الرؤية الطويل الذي فيه لفظة فيعرفهم نفسه فقال ومعنى قوله في الحديث فيعرفهم نفسه يعني يتجلى لهم.

١١- وفي سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ج ٧ ص ١٧٤ في ترجمة سيد الحفاظ في زمانه الإمام سفيان الثوري رضي الله عنه أن معدان سأل الإمام الثوري عن قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] فقال بعلمه.

١٢- وفي خلق أفعال العباد للإمام البخاري رحمه الله عن صفوان بن محرز عن ابن عمر رضي الله عنهما قال بينما أنا أمشي معه إذ جاءه رجل فقال يا ابن عمر كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر في النجوى قال: سمعته يقول (يدنو المؤمن من ربه حتى يضع عليه كنفه قال فذكر صحيفته فيقره بذنوبه هل تعرف؟ فيقول رب أعرف حتى يبلغ به ما شاء أن يبلغ فيقول إني سترتها عليك في الدنيا وأنا اغفرها لك اليوم

فيعطى كتاب حسناته وأما الكافر فينادى على رؤوس الأشهاد قال الله ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨] قال ابن المبارك كنفه يعني ستره ا.هـ فهذا تأويل صريح من ابن المبارك رحمه الله.

١٣- قال الأخفش في «معاني القرآن» في تفسير قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قال أي علا ومعنى علا قدر ولم يزل قادراً ولكن أخبر بقدرته ا.هـ.

١٤- وفي تفسير ابن أبي حاتم أخبرنا أبو محمد ابن بنت الشافعي فيما كتب إلي عن أبيه أو عمه عن سفيان بن عيينة في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٧] لا يقرب الظالمين ا.هـ.

١٥- وقال الإمام الفراء في قوله تعالى ﴿لَاخِذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٥] بالقدرة والقوة.

١٦- وقال الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] والعجب ممن أنكر المعنى المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ الذي هو بمعنى العلو والارتفاع هرباً عند نفسه من أن يلزمه بزعمه إذا تأوله بمعناه المفهوم كذلك أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها إلى أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر ثم لم ينج مما هرب منه فيقال له زعمت أن تأويل قوله: استوى أقبل أفكان مدبراً عن السماء فأقبل إليها؟ فإن زعم أن ذلك ليس بإقبال فعل ولكنه إقبال تدبير قيل له فكذلك فقل علا عليها علو ملك وسلطان لا علو انتقال وزوال ا.هـ.

وهذا تأويل صريح من ابن جرير السلفي وفي هذا القدر من نماذج تأويل السلف كفاية فالمقصود هو الإشارة إلى استعمال السلف لهذه الطريقة المرضية كما استعملوا طريقة التفويض المرضية كذلك.

وهذه نماذج من استعمال الخلف لطريقة التفويض المرضية:

١- الإمام الطحاوي ت ٣٢١ هـ قال في «عقيدته» المعروفة والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية كما نطق به كتاب ربنا ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ \* إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلمه وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما قال ومعناه على ما أراد الله لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا ولا متوهمين بأهوائنا فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله ﷻ ولرسوله ﷺ ورد علم ما اشتبه عليه إلى علمه.

ولا يثبت الإسلام إلا على ظهر التسليم ومن رام ما حظر عنه علمه ولم يقنع بالتسليم فهمه حجبه مرامه عن خالص التوحيد وصافي المعرفة وصحيح الإيمان ا.هـ.

٢- قول الإمام الصابوني ت ٤٤٩ هـ قال في عقيدة أصحاب الحديث: قولهم في الصفات وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والقدرة والعزة والعظمة والإرادة والمشية والقول والكلام والرضا والسخط والحياة واليقظة والفرح والضحك وغيرها من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات الربوبين المخلوقين بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى وقاله رسوله ﷺ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه ولا تكييف له ولا تشبيه ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب وتضعه عليه بتأويل منكر ويجرونه على الظاهر ويكلون علمه إلى الله تعالى ويقولون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ ؕ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] ا.هـ.

٣- قال الإمام أبو بكر بن قاسم الرحبي الحنبلي ت ٧٤٩هـ في اعتقاد أهل السنة وآيات الصفات وأحاديث الصفات تمر كما جاءت من غير تأويل ولا تكييف نؤمن بها ونكل علمها إلى قائلها.هـ.

٤- قال الحافظ ابن كثير رحمه الله ت ٧٧٤هـ في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] للناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً ليس هذا موضع بسطها وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه وليس كمثله شيء وهو السميع البصير بل الأمر كما قال الأئمة منهم نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري قال من شبه الله بخلقه كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله ونفى عن الله النقائص فقد سلك سبيل الهدى.

٥- قال الإمام يوسف بن عبد الهادي ت ٩٠٩هـ في مقدمة مغني ذوي الأفهام: ونؤمن بما وصف به نفسه على مراده وما وصفه به رسوله على مراد رسوله ولا نتأول ذلك ولا نعطله ولا نشبهه بخلقه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وفي هذا القدر من النماذج عن تفويض الخلف كفاية فتلخص أن السلف والخلف أخذوا بالطريقتين المرضيتين التفويض والتأويل إلا أن الغالب على السلف شيوع طريقة التفويض والغالب على الخلف شيوع طريقة التأويل.

عاشراً: وهو المبحث العاشر قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه على مسلم: اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين:

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثل شيء وأنه منزّه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين واختاره جماعة من محققيهم وهذا أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذارياً في العلم. هـ. ومن خلال هذا تعرف أن قول من قال مذهب السلف التفويض ومذهب الخلف التأويل ليس على وجهه إلا إن قصد بمذهب السلف الطريقة المختارة لغالبهم وبمذهب الخلف الطريقة المختارة لأكثرهم إذ قد تقرر لديك أن التأويل والتفويض طريقتان مرضيان لأهل السنة سلفاً وخلفاً وإنما جرى الخلاف في أي الطريقتين أفضل وأولى فذهب قوم إلى أولوية طريقة السلف وممن رجح هذه الطريقة الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال في الفتح بعد ذكر الآراء في مسألة المتشابه من الصفات والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى الله في جميعها والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه إثباته له أو تنزيهه عنه على طريق الإجمال وباللغة التوفيق ولو لم يكن في ترجيح التفويض على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس جازماً بتأويله بخلاف صاحب التفويض. هـ. يعني لكفى ذلك مرجحاً.

ورجح قوم طريقة التأويل ومن أولئك العلامة ابن جماعة في «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» حيث قال: وقد رجح قوم التأويل لوجوه:

الأول: أنا إذا ركعنا الألسنة عن الخوض فيه ولم نتبين معناه فكيف بكف القلوب عن عروض الوسوس والشك وسبق الوهم إلى ما لا يليق به تعالى.

الثاني: أن انبلاج الصدور بظهور المعنى والعلم به أولى من تركه بصدد عروض الوسوس والشك ومن ذا الذي يملك قلبه مع كثرة تقلبه.

الثالث: أن الاشتغال بالنظر المؤدي إلى الصواب والعلم أولى من الوقوف مع الجهل مع القدرة على نفيه.

الرابع: أن السكوت عن الجواب إن اكتفى به في حق المؤمن المسلم الموفق والعامي فلا يكتفى به في جواب المنازع من مبتدع أو كافر أو مصمم على التشبيه والتجسيم.

الخامس: أن السكوت مناقض لقوله تعالى ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨] ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧] ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩] ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥] ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] ونحو ذلك والله أعلم.

وتوسط آخرون نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري عن ابن دقيق العيد ما نصه: وقال ابن دقيق العيد في العقيدة نقول في الصفات المشكلة إنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله ومن تأولها نظرنا فإن كان تأويله قريباً على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه وإن كان بعيداً توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه اهـ.



وحكاه السيوطي عن ابن دقيق العيد بقوله: وتوسط ابن دقيق العيد فقال  
إذا كان التأويل..... إلخ.

ويؤيد هذا التوسط قول الإمام الخطابي رحمه الله بعد أن ذكر أن مذهب  
السلف فيها التفويض ونحن أحرى بأن لا نتقدم فيما تأخر عنه من هو  
أكثر علماً وأقدم زمناً وسناً ولكن الزمان الذي نحن فيه قد صار أهله  
حزبين منكر لما يروى من نوع هذه الأحاديث ومكذب به أصلاً ومسلم  
للرواية فيها ذاهب في تحقيق الظاهر مذهباً يكاد يفضي إلى القول بالتشبيه  
ونحن نرغب عن الأمرين معاً ونطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا  
صحت من طريق النقل والسند تأويلاً يخرج على معاني أصول الدين  
ا.هـ.

فالتفويض أحسن عند عدم الشبهة وسلامة الفهم من التشبيه والتأويل  
أولى عند خوف التشبيه وإذا فهمت كل هذا فهالك بيان معنى قولهم  
مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم.

الحادي عشر: قال الشيخ الطاهر بن عاشور في كتابه التحرير والتنوير  
عند تفسير قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وعلى  
الاختلاف في محمل العطف في قوله ﴿وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل  
عمران: ٧] انبنى اختلاف بين علماء الأمة في تأويل ما كان متشابهاً من  
آيات القرآن ومن صحاح الأخبار عن النبي ﷺ فكان رأي فريق منهم  
الإيمان بها على إبهامها وإجمالها وتفويض العلم بكنه المراد منها إلى الله  
تعالى وهذه طريقة سلف علمائنا قبل ظهور شكوك الملحددين أو المتعلمين  
وذلك في عصر الصحابة والتابعين وبعض عصر تابعيهم ويعبر عنها  
بطريقة السلف ويقولون طريقة السلف أسلم أي أشد سلامة لهم من أن  
يتأولوا تأويلات لا يدري مدى ما تفضي إليه من أمور لا تليق بجلال الله  
تعالى ولا تتسق مع ما شرعه للناس من الشرائع مع ما رأوا من اقتناع

أهل عصرهم بطريقتهم وانصرفهم عن التعمق في طلب التأويل. وكان رأي جمهور من جاء بعد عصر السلف تأويلها بمعان من طرائق استعمال الكلام العربي البليغ من مجاز واستعارة وتمثيل مع وجود الداعي إلى التأويل وهو تعطش العلماء الذين اعتادوا التفكير والنظر وفهم الجمع بين أدلة القرآن والسنة ويعبر عن هذه الطريقة بطريقة الخلف ويقولون طريقة الخلف أعلم أي أنسب بقواعد العلم وأقوى في تحصيل العلم لجدال الملحددين والمقنع لمن يتطلبون الحقائق من المتعلمين وقد يصفونها بأنها أحكم أي أشد إحكاماً لأنها تقنع أصحاب الأغراض كلهم وقد وقع هذان الوصفان في كلام المفسرين وعلماء الأصول ولم أقف على تعيين أول من صدر عنه.

والموصوف بأسلم وبأعلم الطريقة لا أهلها فإن أهل الطريقتين من أئمة العلم ومن سلموا في دينهم من الفتن وليس في وصف هذه الطريقة بأنها أعلم أو أحكم غضاضة من الطريقة الأولى لأن العصور الذين درجوا على الطريقة الأولى فيهم من لا تخفى عليهم محاملها بسبب ذوقهم العربي وهديم النبوي وفيهم من لا يعير البحث عنها جانباً من همته مثل سائر العامة فلا جرم كان طي البحث عن تفصيلها أسلم للعموم وكان تفصيلها بعد ذلك أعلم لمن جاء بعدهم بحيث لو لم يؤولوها به لاوسعوا للمتطلعين إلى بيانها مجالاً للشك أو الإلحاد أو ضيق الصدر في الاعتقاد. ا.هـ. وهو كلام نفيس جداً.

## وهذه خاتمة مشتملة على بعض النصوص المتفرقة عن علماء الأمة في تأييد ما ذكرناه والله أعلم

١- روى ابن قدامة في ذم التأويل أن حنبلاً سأل أحمد عن الأحاديث التي تروى أن الله ينزل إلى سماء الدنيا وأن الله يُرى يوم القيامة..... وما أشبه هذه الأحاديث فقال: نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى ولا نرد شيئاً منها ونعلم أن ما جاء به الرسول حق ولا نرد على رسول الله ﷺ ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ونقول كما قال ونصفه بما وصف به نفسه لا نتعدى ذلك ولا يبلغه وصف الواصفين نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت ا.هـ.

٢- في الاعتقاد والهداية للإمام البيهقي ت ٤٥٨ هـ بعد ذكر حديث النزول هذا حديث صحيح رواه جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله وأصحاب الحديث فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا على قسمين:

أ - منهم من قبله وآمن به ولم يؤوله ووكّل علمه إلى الله ونفى الكيفية والتشبيه عنه.

ب - ومنهم من قبله وآمن به وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة ولا يناقض التوحيد وقد ذكرنا هاتين الطريقتين في كتاب الأسماء والصفات في المسائل التي تكلموا فيها من هذا الباب.

٣- قال الإمام الجويني رحمه الله في «الرسالة النظامية» اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة وامتنع على أهل الحق فحواها فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في القرآن وما يصح من السنن وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى.

والذي نرتضيه رأياً وندين الله تعالى به عقداً هو اتباع سلف الأمة فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها وهم صفوة الإسلام وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها فلو كان تأويل هذه الظواهر سائغاً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة فإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكل معناها إلى الرب سبحانه وتعالى.

٤- قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري قد اختلف في معنى النزول على أقوال منهم من حملة على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم ومنهم من أنكر صحة الأحاديث وهم الخوارج ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال منزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانيين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم ومنهم من أول على وجه يليق مستعمل في كلام العرب ومنهم من أفرط في التأويل حتى كاد يخرج إلى نوع التحريف وقال البيهقي وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه قال ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب فحينئذ التفويض أسلم أ.هـ.

٥- قال الإمام الدردير ت ١٢٠١ هـ في شرح الخريدة البهية واشتبه الأمر على أقوام وقوفاً مع الأمور العادية وتمسكاً بظواهر نصوص شرعية..... وأجاب أئمتنا سلفهم بأن الله تعالى منزّه عن صفات الحوادث مع تفويض معاني هذه النصوص إليه تعالى إشاراً للطريق الأسلم وما يعلم تأويله إلا الله.

وخلفهم بتعيين محامل صحيحة إبطالاً لمذهب الضالين وإرشاداً للقاصدين..... والحاصل أنه لا بد من تأويل أي حمل اللفظ على غير ظاهره إلا أن الخلف عينوا المحامل فتأويلهم تفصيلي وتأويل السلف إجمالي.

٦- قال الإمام بدر الدين بن جماعة الكناني ت ٧٣٣هـ في إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل: لما انتشر الإسلام في الأرض ودخل فيه من لا يعرف تصاريف لسان العرب من الأعاجم والأنباط والتبس عليهم اللسان العربي بالعرفي لعدم علمهم بتصاريفه من حقيقة ومجاز وكناية واستعارة وحذف وإضمار وغير ذلك وقع من وقع في التجسيم وطائفة في التعطيل وتفرقت الآراء في الكلام على الذات والصفات كما أخبر الصادق عن فرق الأمة الكائنة بعده فاحتاج أهل الحق إلى الرد على ما ابتدعوه وإقامة الحجج على ما تقولوه وانقسموا إلى قسمين:

أحدهما: أهل التأويل وهم الذين تجردوا للرد على المبتدعة من المجسمة والمعطلة ونحوهم من المعتزلة والمشبهة والخوارج لما أظهر كل منهم بدعته ودعا إليها فقام أهل الحق بنصرته ودفع عنه الدافع بإبطال بدعته وردوا تلك الآيات المحتملة والأحاديث إلى ما يليق بجلال الله من المعاني بلسان العرب وأدلة العقل والنقل ليحق الله الحق بكلماته ويبطل الباطل بحججه ودلالاته.

والقسم الثاني: القائلون بالقول المعروف بقول السلف وهو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى غير مراد والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله تعالى إذا كان اللفظ محتملاً لمعان تليق بجلال الله فالصنفان قاطعان بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى من صفات المحدثين غير مراد وكل منهما على الحق وقد رجح قوم من الأكابر الأعلام قول السلف لأنه أسلم وقوم منهم قول أهل التأويل للحاجة إليه والله أعلم. ومن انتحل قول السلف وقال بتشبيهه أو تكيفه أو حمل اللفظ على

ظاهره مما يتعالى الله عنه من صفات المحدثين فهو كاذب في انتحاله بريء من قول السلف واعتداله وإذا ثبت أن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب وأن ما لا يليق بجلاله غير مراد فنقول إن اللفظ العربي المتعلق بالذات المقدسة أو الصفات العلية إما أن يحتمل معاني عدة أو لا يحتمل إلا معنى واحداً فإن لم يحتمل إلا معنى واحداً يليق بجلاله تعالى كالعلم تعين حمله عليه وإن احتمل معاني تليق بجلاله تعالى فهذا محل الكلام بين قول السلف والتأويل كما تقدم ا.هـ.

وقال أيضاً في إيضاح الدليل فقد بان بما ذكرنا أن حقيقة مذهب السلف السكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلاله من ذلك اللفظ المحتمل لأن المراد معان لا تفهم ولا تعقل ولا وضع له لفظ يدل عليه لغة بل عبر عنه بلفظ يوهم غيره أو لا يفهم له معنى وكل ذلك أمثال لما ذكرناه من أن القرآن والسنة بيان وهدى.

فمن اعتقد مذهب السلف المذكور أو مذهب التأويل الحق فهو على هدى ومن اعتقد ظاهراً لا يليق بجلاله تعالى أو ما لا يفهم معناه أصلاً فمبتدع ا.هـ.

٧- في شرح أصول أهل السنة للالكائي أخبرنا أحمد بن محمد بن حفص قال حدثنا محمد بن أحمد بن سلمة قال حدثنا أبو محمد سهل بن عثمان بن سعيد بن حكيم السلمى قال سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن المهدي بن يونس يقول سمعت أبا سليمان داود بن طلحة سمعت عبدالله بن أبي حنيفة الدوسي يقول سمعت محمد بن الحسن يعني الشيباني المتوفى ١٨٩ هـ يقول اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تغيير ولا وصف ولا تشبيه فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة فإنهم لم يصفوا ولم

يفسروا ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة لأنه قد وصفه بصفة لا شيء أ.هـ.

٨- وقال ابن الجوزي في مجالسه جواباً على من اعترض: بأن الصحابة رضوان الله عليهم لم يشتغلوا بالتأويل بقوله فمثلك مثال رجل يقول إن الصحابة كانوا إذا أرادوا أن يقصدوا مكة لا يدخلون الكوفة فهم لم يدخلوها لأن مقصدهم مكة والكوفة ليست على طريقهم لا لأن دخول الكوفة في حد ذاته بدعة فكذلك هنا فإنهم إن تركوا التأويل فما تركوه لكونه محظوراً بل لأن هذه الشبه والبدع لم تكن في ذلك الوقت تفتقر إلى التأويل..... وما ذلك إلا كمثلي رجلين أحدهما صحيح والآخر مريض فترك المريض التداوي حتى أشرف على الهلاك فقبل له لم لا يتداوى؟ فقال هذا لا يتداوى فقبل له يا مسكين أنت غالط هذا صحيح والصحيح لا يفتقر إلى الدواء.

٩- قال العز بن عبد السلام في فتاويه وإنما سكت السلف عن الكلام فيه يعني التأويل إذ لم يكن في عصرهم من يحمل كلام الله وكلام رسوله على ما لا يجوز حمله ولو ظهرت في عصرهم شبهة لكذبوهم وأنكروا عليهم غاية الإنكار فقد رد الصحابة والسلف على القدرية لما أظهروا بدعتهم ولم يكونوا قبل ظهورهم يتكلمون في ذلك ولا يردون على قائله ولا نقل عن أحد من الصحابة شيء من ذلك إذ لا تدعو الحاجة إليه والله أعلم.

١٠- قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم ج ٦ ص ٣٦ عن مذهب التأويل: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي عن مالك والأوزاعي أ.هـ.

١١- قال الإمام الزركشي رحمه الله في البرهان في علوم القرآن: وقد اختلف الناس في الوارد منها يعني المتشابهات في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق.

إحداهما: أنه لا مدخل للتأويل فيها بل تجري على ظاهرها ولا ناول شيئاً

فيها وهم المشبهة.  
الثانية: أن لها تأويلاً ولكننا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه  
والتعطيل ونقول لا يعلمه إلا الله وهو قول السلف.  
والثالثة: أنها مؤولة وأولوها على ما يليق به.

والأول باطل يعني مذهب المشبهة والأخيران منقولان عن الصحابة....  
ومن نقل عنه التأويل علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم ا.ه.  
١٢- قال الإمام العز بن عبدالسلام: طريقة التأويل بشرطها أقرب إلى  
الحق قال المرتضى الزبيدي رحمه الله تعالى معلقاً على كلام العز ويعني  
بشرطها أن يكون على مقتضى لسان العرب اه إتحاف السادة المتقين  
١٠٩/٢

١٣- قال الألويسي رحمه الله في روح المعاني ٣/١١٦: والتأويل القريب  
إلى الذهن الشائع نظيره في كلام العرب مما لا بأس به عندي على أن  
بعض الآيات مما أجمع على تأويلها السلف والخلف.  
١٤- قال الإمام أبو عبدالله الأبي في شرحه على صحيح مسلم عند كلامه  
على حديث النزول: ومذهب أهل الحق في جميع ذلك أن يصرف اللفظ  
عن ظاهره المحال ثم بعد الصرف هل الأولى التأويل أو عدمه بأن يؤمن  
باللفظ على ما يليق ويكل علم حقيقة ذلك إلى الله سبحانه وتعالى..... ثم  
الأظهر من قول أهل الحق التأويل.

١٥- قال ملا على القاري في شرح المشكاة: اتفق السلف والخلف على  
تنزيه الله تعالى عن ظواهر التشابهات المستحيلة على الله تعالى.....  
وخاض أكثر الخلف في التأويل لكن غير جازمين بأن هذا هو مراد الله  
تعالى من تلك النصوص وإنما قصدوا بذلك صرف العامة عن اعتقاد  
ظواهر التشابهة والرد على المبتدعة المتمسكين بأكثر تلك الظواهر ا.ه.  
١٦- قال الإمام حسن البنا في كتابه «رسالة العقائد» ص٧٤ قد علمت



أن مذهب السلف في الآيات المتشابهات والأحاديث التي تتعلق بصفات الله تبارك وتعالى، أن يُمرَّوها على ما جاءت عليه، ويسكتوا عن تفسيرها أو تأويلها.

وأن مذهب الخلف أن يؤولوها بما يتفق مع تنزيه الله تبارك وتعالى عن مشابهة خلقه وعلمت أن الخلاف شديد بين أهل الرأيين حتى أدى بينهما إلى التنازع بالألقاب والعصبية وبيان ذلك من عدة أوجه:

أولاً: اتفق الفريقان على تنزيه الله تبارك وتعالى عن المشابهة لخلقه ثانياً: كل منهما يقطع بأن المراد بالألفاظ هذه النصوص في حق الله تبارك وتعالى غير ظواهرها التي وضعت لها هذه الألفاظ في حق المخلوقات، وذلك مترتب على اتفاقهما على نفي التشبيه.

ثالثاً: كل من الفريقين يعلم أن الألفاظ توضع للتعبير عما يجول في النفوس، أو يقع تحت الحواس مما يتعلق بأصحاب اللغة وواضعيها، وأن اللغات مهما اتسعت لا تحيط بما ليس لأهلها بحقائقه علم، وحقائق ما يتعلق بذات الله تبارك وتعالى من هذا القبيل، فاللغة أقصر من أن تواتينا بالألفاظ التي تدل على هذه الحقائق، فالتحكم في تحديد المعاني بهذه الألفاظ تغرير.

وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل وانحصر الخلاف بينهما في أن الخلف زادوا تحديد المعنى المراد حينما ألجأتهم ضرورة التنزيه إلى ذلك؛ حفظاً لعقائد العوام من شبهة التشبيه وهو خلاف لا يستحق ضجة ولا إعناتاً.

ونحن نعتقد أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تبارك وتعالى أسلم وأولى بالإتباع، حسماً لمادة التأويل والتعطيل. فإن كنت ممن أسعده الله بطمأنينة الإيمان، وأثلج صدره ببرد اليقين، فلا تعدل به بديلاً.

ونعتقد إلى جانب هذا أن تأويلات الخلف لا توجب الحكم عليهم بكفر ولا فسوق، ولا تستدعي هذا النزاع الطويل بينهم وبين غيرهم قديماً وحديثاً، وصدر الإسلام أوسع من هذا كله.

وقد لجأ أشد الناس تمسكاً برأي السلف رضوان الله عليهم إلى التأويل في عدة مواطن وهو الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله من ذلك تأويله لحديث (الحجر الأسود يمين الله في أرضه) وقوله رحمته الله (قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن) وقوله رحمته الله (إني لأجد نفس الرحمن من جانب اليمن).

وقد رأيت للإمام النووي رحمته الله ما يفيد قرب مسافة الخلاف بين الرأيين مما لا يدع مجالاً للنزاع والجدال ولا سيما وقد قيد الخلف أنفسهم في التأويل بجوازه عقلاً وشرعاً، بحيث لا يصطدم بأصل من أصول الدين.

قال الرازي في كتابه «أساس التقديس» ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل وإن لم نجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وبالله التوفيق.

وخلاصة هذا البحث وما زال الكلام للبننا أن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد غير الظاهر المتعارف بين الخلق، وهو تأويل في الجملة واتفقا كذلك على أن كل تأويل يصطدم بالأصول الشرعية غير جائز فانحصر الخلاف في تأويل الألفاظ بما يجوز في الشرع، وهو هين كما ترى وأمر لجأ إليه بعض السلف أنفسهم وأهم ما يجب أن تتوجه إليه هم المسلمون الآن توحيد الصفوف وجمع الكلمة ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً والله حسبنا ونعم الوكيل اهـ.

١٧- قال الشيخ علي الطنطاوي رحمه الله في كتابه «تعريف عام بدين الإسلام» بين الله في القرآن أن فيه آيات محكمات واضحة المعنى صريحة اللفظ وآيات وردت متشابهات ولا يَصِحُّ الفعل المضارع من وضوح المعنى

المراد منها تماماً وإنَّ على المؤمن ألا يطيل الغوص في معناها ولا يتتبعها فيجمعها ليفتن الناس بالبحث فيها ومن المتشابه آيات الصفات وعلق على هذا في الهامش قائلاً ومن جمعها كلها وألقاها إلى التلاميذ فقد جانب طريقة السلف لاسيما إذا ضم إليها أحاديث الأحاد المروية مثلها والتي لا تعتبر دليلاً قطعياً في أمور العقائد ا.هـ.

ثم بين رحمه الله تعالى موقف المسلمين منها فقال: المسلمون الأولون وهم سلف هذه الأمة وخيرها وأفضلها لم يتكلموا فيها ولم يخوضوا في شرحها بل آمنوا بها كما جاءت من عند الله على مراد الله فلما انتشر علم الكلام وأوردت الشبه على عقائد الإسلام وظهرت طبقة جديدة من العلماء انبرت لرد هذه الشبه تكلم هؤلاء العلماء في آيات الصفات وفهموها على طريقة العرب في مجاوزة المعنى الأصلي للكلمة إلى معنى آخر إذ لا يمكن فهمها إلا به وهذا ما يسمى بالمجاز أو التأويل وقيل في هذا طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم.

وكلهم متفقون على أن هذه الآيات نزلت من عند الله من أنكر شيئاً منها كفر وأن من عطّلها تماماً فجعلها لفظاً بلا معنى كفر ومن فهمها بالمعنى البشري وطبقه على الله فجعل الخالق كالمخلوق كفر والمسلك خطر والمفازة مهلكة والنجاة منها باجتناّب الخوض فيها ا.هـ. ولقد أجاد رحمه الله تعالى وأحسن فالمسلك خطر جداً والنجاة كل النجاة في طريقة أهل السنة والجماعة.



الرسالة رقم ٧

إقرار العين

بتنزيه الله عز وجل عن اللبس





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلاله وكرمه وعزته وكبريائه  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له سبحانه تفرد بالجلال والكمال  
وتنزه عن الشبيه والنظير والصاحبة والولد والمثال، وأشهد أن سيدنا  
محمداً عبد الله ورسوله وصفوته من الخلق وخليله اللهم صل وسلم على  
سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد فهذه رسالة لطيفة كتبتها جواباً في قضية كثر السؤال عنها  
واشتد الجدل حولها وعظم النزاع فيها وعمَّ البلاء بسبب امتحان الناس  
بها وكثرت الخصومات والله المستعان. هذه القضية هي هل يسأل عن الله  
عز وجل بأين أم لا؟ وهل هذا السؤال من السنة أم لا؟ وما لجواب  
الصحيح لمن سأل أين الله فحررت هذه الرسالة بعبارة سهلة وحجة  
واضحة وسميتها «إقرار العين بتنزيه الله عز وجل عن الأين» والله أسأل  
أن يكتب لها القبول إنه أعظم مأمول وأكرم مسؤل، وصلى الله وسلم  
على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

اعلم أولاً: أن علم التوحيد أجل العلوم وأعلاها، وأوجبها كما يدل عليه قول الله تعالى ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ ﴾ [محمد: ١٩] فالله عز وجل قدّم في هذه الآية الأمر بمعرفة التوحيد على الأمر بالاستغفار لفضل علم التوحيد على سائر العلوم وتأمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم «والله إني لأعلمكم بالله عز وجل وأخشاكم» رواه الإمام أحمد في مسنده، تجد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خص نفسه بالترقي في هذا العلم أي العلم بالله عز وجل وصفاته لأنه أجل العلوم وأعلاها وأوجبها معرفة، وقد انعقد الإجماع على أن معرفة مسائل الاعتقاد مع أدلتها الإجمالية من فروض الأعيان التي لا يسع المسلم جهلها والانشغال بدراسة علم العقائد مقدم على غيره، قال الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه (الفقه في الدين أفضل من الفقه في الأحكام) اهـ الفقه الأبسط لأبي حنيفة. ومراده بالفقه في الدين علم العقيدة والتوحيد.

واعلم ثانياً: أن من المسلم المقطوع به عند المسلمين أن الله عز وجل متصف بصفات الجلال والجمال والكمال منزّه عن صفات الشين والنقصان ومن الأصول المقررة القطعية المحكمة المسلمة عند أهل السنة والجماعة ما يلي:

١- أن الله عز وجل متصف بالغنى المطلق فلا يحتاج إلى شيء أبداً وكل شيء محتاج إليه قال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦] وقال عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [فاطر: ١٥] والآيات في الباب كثيرة فيستحيل في حقه عز وجل الاحتياج والافتقار إلى الزمان والمكان والجهات والعرش والكرسي بل هذه المخلوقات وغيرها مفتقرة إلى الله عز وجل والله هو الغني عنها وهو الغني عن العالمين.

٢- أن الله عز وجل منزّه عن مشابهة الخلق فلا يشبهه الله عز وجل شيء من خلقه ولا يشبهه الله شيئاً من خلقه تعالى عن الأشباه والأمثال عز وجل ودلائل ذلك كثيرة منها:

قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] أي أن الله تعالى لا يشبه شيئاً من خلقه بوجه من الوجوه ففي هذه الآية المحكمة دلالة صريحة قاطعة على نفي المشابهة والمماثلة ومخالفة الله عز وجل للحوادث وجه الدلالة من الآية أن الله عز وجل ذكر في الآية لفظ شيء منكر في سياق النفي والنكرة إذا وردت في سياق النفي فهي للشمول فالله تبارك وتعالى نفى بهذه الجملة عن نفسه مشابهة الأجرام والأجسام والأعراض فالله تبارك وتعالى لم يقيد نفي الشبه عنه بنوع من أنواع الحوادث بل شمل النهي مشابهته لكل فرد من أفراد الحوادث وهذا النفي القاطع لمماثلته للحوادث يدل على تنزهه جل وعلا عن المكان والزمان والجهة والكمية والكيفية إذ لو احتاج إلى شيء منها لحصل الافتقار وهو محال في حق الغني المطلق ولحصلت المشابهة بين الخالق والمخلوق وهو محال في حق المخالف للحوادث المنزه عن المشابهة والمماثلة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] أي الوصف الذي لا يشبه وصف غيره فلا يوصف ربنا عز وجل بصفات المخلوقين من التغير والتطور والحلول في الأماكن والسكنى فوق العرش، قال المحقق المفسر أبو حيان الأندلسي في تفسيره النهر الماد في تفسير هذه الآية ما نصه أي الصفة العليا من تنزيهه تعالى عن الولد والصاحبة وجميع ما تنسبه الكفرة إليه مما لا يليق به تعالى كالتشبيه والانتقال وظهوره تعالى في صورته. ا.هـ.



ويؤيد هذا أيضاً قوله تعالى ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] أي لا تجعلوا لله الشبه والمثل فإن الله تعالى لا شبيهه ولا مثيل له فلا ذاته تشبه الذوات ولا صفاته تشبه الصفات.

ويؤيد هذا أيضاً قوله تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] أي مثلاً فالله عز وجل لا مثل له ولا شبيهه ولا نظير فمن وصفه بصفة من صفات البشر كالقعود والقيام والجلوس والاستقرار والحلول بالمكان يكون مشبهاً لأنه شبه الخالق بالمخلوق تعالى الله عن مشابهة الحوادث ويؤيدها المعنى أيضاً سورة الإخلاص ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَكُنْ لِيَكُودٌ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤].

والدليل العقلي على ذلك أنه لو كان يشبه شيئاً من خلقه لجاز عليه ما يجوز على الخلق من التغير والتطور ولو جاز ذلك عليه لكان محتاجاً إلى من يغيره والمحتاج إلى غيره لا يكون إلهاً فثبت أنه لا يشبه شيئاً وتقرر أن اعتقاد أهل الحق أن الله عز وجل منزّه عن التغير والحدوث فالله عز وجل كان موجوداً قبل خلق المخلوقات كان موجوداً قبل المكان قبل السماء قبل الجهات قبل العرش قبل الماء قبل الكيف قبل الأين قبل كل شيء ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] وفي صحيح البخاري قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كان الله ولم يكن شيء قبله) ويقول الله تعالى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] وفي صحيح مسلم «كان من دعائه صلى الله عليه وآله وسلم: اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء» قال الحافظ البيهقي رحمه الله في الأسماء والصفات استدل بعض أصحابنا بهذا الحديث على نفي المكان عن الله تعالى فإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه لم يكن في مكان. اهـ.

ثالثاً: إجماع أهل الحق منعقد على أن الله عز وجل لا يحويه مكان قال الإمام الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي المتوفى ٤٢٩ هـ رحمه الله في كتابه الفرق بين الفرق في فصل بيان الأصول التي أجمع عليها أهل السنة وضللوا من خالفهم فيها ما نصه: وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان على خلاف قول من زعم من الهشامية والكرامية أنه مماس للعرش. وقد قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه (إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته) وقال أيضاً (قد كان ولا مكان وهو الآن على ما كان).

وقال حجة الإسلام الغزالي رضي الله عنه (تعالى أي الله عز وجل عن أن يحويه مكان كما تقدس عن أن يحده زمان بل كان قبل أن يخلق الزمان والمكان وهو الآن على ما عليه كان) وقال الحافظ ابن حبان رحمه الله تعالى في مقدمة كتاب الثقات (الحمد لله الذي ليس له حد محدود فيحتوى، ولا له أجل معدود فيفنى، ولا يحيط به جوامع المكان، ولا يشمل عليه تواتر الزمان) وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه (إنه تعالى كان ولا مكان، فخلق المكان، وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغير في ذاته ولا التبديل في صفاته). ونقله المرتضى الزبيدي رحمه الله في شرح إحياء علوم الدين.

ومن براهين تنزه الله عز وجل عن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات قول الله عز وجل ﴿ قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٢] وهذا مشعر بأن المكان وكل ما فيه ملك لله تعالى، وقال تعالى ﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الأنعام: ١٣] وذلك يدل على أن الزمان وكل ما فيه ملك لله تعالى فهاتان الآيتان تدلان على أن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات كلها ملك لله تعالى وذلك يدل على تنزيهه سبحانه عن المكان والزمان كما في أساس التقديس للفرخ الرازي رحمه الله تعالى.

رابعاً: قرر أهل السنة والجماعة أن الله عز وجل منزّه عن الجهات والحدود والغايات، قال الإمام الحجة الطحاوي رحمه الله في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة ما نصه: تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات.

قوله: لا تحويه الجهات الست: أي لا تحوي الله تعالى الجهات الست كما تحوي جميع المخلوقات إذ المخلوقات لا تخلو عن التحيز في إحدى الجهات، لأن الحادث لا بد أن يكون بمكان، قال الإمام المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى في المسامرة الأصل السابع (أنه تعالى ليس مختصاً بجهة، لأن الجهة حادثة بإحداث الإنسان ونحوه مما يمشي على رجلين، فإن معنى الفوق ما يحاذي رأسه والباقي ظاهر، ومعنى الفوق فيما يمشي على أربع، أو على بطنه ما يحاذي ظهره، ثم هي اعتبارية فإن النملة إذا مشت على سقف كان الفوق بالنسبة لها جهة الأرض لأنه المحاذي لظهرها، ولو كان كل حادث مستديراً لم توجد واحدة من هذه الجهات، وقد كان تعالى موجوداً في الأزل ولم يكن شيء من الموجودات، فقد كان تعالى لا في جهة اهـ.

قال العلامة الكوثري رحمه الله تعالى (لم يرد لفظ الجهة في حديث ماً، بل قال أبو يعلى الحنبلي في المعتمد في المعتقد ولا يجوز عليه تعالى الحد ولا النهاية ولا قبل ولا بعد ولا تحت ولا قدام ولا خلف لأنها صفات لم يرد الشرع بها وهي صفات توجب المكان اهـ من المقالات.

وقال أيضاً رحمه الله في السيف ما نصه (لم يرد ذكر الجهة في حق الله سبحانه في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا في لفظ صحابي أو تابعي أو في كلام أحد ممن تكلم في ذات الله تعالى وصفاته من الفرق سوى أقحاح المجسمة وأتحدى من يدعي خلاف

ذلك أن يسند هذه اللفظة إلى أحد منهم بسند صحيح فلن يجد إلى ذلك سبيلاً فضلاً عن أن يتمكن من إسناده إلى الجمهور بإسناد صحيح).

وقال العلامة القرطبي رحمه الله في التذكار في أفضل الأذكار (ويستحيل على الله تعالى أن يكون في السماء أو في الأرض إذ لو كان في شيء لكان محصوراً أو محدوداً ولو كان ربك كذلك لكان محدثاً وهذا مذهب أهل التحقيق) ١.هـ.

فالذي يقول بالجهة لله تعالى يغفل عن المحكم من الآيات كقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ويغض طرفه عن التنزيه الذي هو أصل عظيم من أصول الاعتقاد عند أهل الحق، بل هو لب الاعتقاد، والتنزيه يدل دلالة قطعية على أن الله عز وجل كان قبل أن يكون الكون، وقبل أن تكون هناك الجهات التي اقتضاها بروز الكون، فهذه الجهات حادثة بحدوث الكون، وقد سئل الإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه أين كان الله قبل خلق السماوات والأرض؟ فأجاب (أين سؤال عن المكان وكان الله تعالى ولا مكان وهو اليوم على ما عليه كان). كما في إتحاف الكائنات للعلامة محمود السبكي.

خامساً: تأمل قول سيدنا علي رضي الله عنه أين سؤال عن المكان وهذا مقرر في كتب اللغة فهم ينصون على أن أين ظرف مكان، ويقولون أين سؤال عن مكان، فإذا قلت أين زيد؟ فإنما تسأل عن مكانه. وقد تقرر عندك أن الله عز وجل منزّه عن المكان، والجهة لأن واجب الوجود لا يجوز عليه العدم، ووجوده ذاتي ليس لعله، بمعنى أن الغير ليس مؤثراً في وجوده تعالى، فلا يعقل أن يؤثر الزمان والمكان في وجوده وصفاته، فإن قصد بالسؤال أين الله؟ طلب معرفة الجهة والمكان لذات الله عز وجل والذي تقتضي إجابته إثبات الجهة والمكان لله سبحانه وتعالى، فلا

يجوز أن يُسأل عنه بأين بهذا المعنى لأن الجهة والمكان، من الأشياء النسبية الحادثة بمعنى أننا حتى نصف شيئاً بجهة معينة يقتضي أن تكون هذه الجهة بالنسبة إلى شيء آخر، فإذا قلنا مثلاً السماء في جهة الفوق، فستكون جهة الفوقية بالنسبة للبشر، وجهة السفلى بالنسبة للسماء التي تعلوها، وهكذا وطالما أن الجهة نسبية وحادثه، فهي لا تليق بالله عز وجل والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك. ومن هنا قلنا لا يصح السؤال أين الله؟ وممن نص على منع الأينية عند أهل السنة والجماعة الإمام الكبير حجة المتكلمين المفسر النظّار أبو المظفر الإسفرائيني المتوفى ٤٧١هـ في كتابه القيم التبصير في الدين في الباب الخامس عشر المعقود لبيان اعتقاد أهل السنة والجماعة السليم عن جميع ضلالات الفرق الضالة ما نصه (وأن تعلم أنه لا يجوز عليه الكيفية والكمية والأينية لأن من لا مثل له لا يمكن أن يقال فيه كيف هو؟ ومن لا عدده، لا يقال فيه كم هو؟ ومن لا أول له لا يقال له مِمَّ كان؟ ومن لا مكان له، لا يقال فيه أين كان؟ وقد ذكرنا من كتاب الله تعالى ما يدل على التوحيد، ونفي التشبيه، ونفي المكان، والجهة ونفي الابتداء، والأولية، وقد جاء فيه عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه أشفى البيان حين قيل له أين الله؟ فقال (إن الذي أين الأين لا يقال له أين! فقيل له كيف الله؟ فقال إن الذي كيف كيف لا يقال له كيف). ١.١هـ.

وتأمّل جيداً في جواب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه على سؤال أين الله جاء في الفقه الأيسر قلت رأيت لو قيل أين الله تعالى؟ فقال أبو حنيفة رضي الله عنه يقال له كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين، ولا خلق، ولا شيء، وهو خالق كل شيء ١.١هـ .

وفي حلّ الرموز لسلطان العلماء العز بن عبد السلام رحمه الله في توجيه جواب الإمام الأعظم على منع السؤال بأين الله ما نصه (لأن هذا القول - أي السؤال - يوهم للحق مكاناً ومن توهم للحق مكاناً فهو مشبه).

قال ذو النون المصري المتوفى ٢٤٥هـ

ربي تعالى فلا شيء يحيط به      وهو المحيط بنا في كل مرتصد  
لا الأين والحيث والتكليف يدركه      ولا يجد بمقدار ولا أمد  
وكيف يدركه حد ولم تره      عينٌ وليس له في المثل من أحد  
أم كيف يبلغه وهم بلا شبه      وقد تعالى عن الأشباه والولد  
١هـ حلية الأولياء لأبي نعيم.

وفي منظومة محمد هبه البرمكي المتوفى ٥٩٩هـ في العقيدة التي نظمها في زمن صلاح الدين ت : ٥٨٩هـ

وصانع العالم لا يحويه      قُطِرُ تعالى الله عن التشبيه  
قد كان موجوداً ولا مكانا      وحكمه الآن على ما كانا  
سبحانه جل عن المكان      وعز عن تغير الزمان  
فقد غلا وزاد في الغلو      من خصه بجهة العلو

ومن هنا قرر أهل السنة والجماعة أنه لا يجوز وصف الله عز وجل بالحوادث ولا السؤال عنه بما يقتضي وصفه بذلك فالسؤال عن الله بأين ليس من السنة وعلى فرض وقوعه من أحد فجوابه الصحيح (الله عز وجل موجود بلا مكان) ويقال للسائل على سبيل النصح (الله عز وجل لا يُسأل عنه بأين).

سادساً: قد يقول قائلٌ جاء في صحيح مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت (يرحمك الله) فرماني القوم بأبصارهم فقلت واثكل أمياه ما شأنكم تنظرون إليّ، فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يُصمِّتُونَنِي! لكنني سكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبأبي هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فو الله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني ثم قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله إني حديث عهد بالجاهلية وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالاً يأتون الكُفَّان قال فلا تأتهم قال ومنا رجال يتطيرون قال ذلك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصذبهم. قال قلت ومنا رجال يخطون قال كان من الأنبياء من يخط فمن وافق خطه فذاك قال وكانت لي جارية ترعى غنماً قبل أحد والجوانية فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون لكنني صككتها صكةً فأتيت رسول الله فعظم ذلك عليّ قلت يا رسول الله أفلا أعتقها قال ائتنني بها فأتيتها بها فقال لها أين الله؟ فقالت في السماء قال من أنا؟ قالت أنت رسول الله قال أعتقها فإنها مؤمنة.

فها هو النبي ﷺ يسأل الجارية أين الله فلم لا يكون السؤال سنة؟  
والجواب أن هذا الحديث رواه مسلم في باب تحريم الكلام في الصلاة  
دون كتاب الإيمان، حيث اشتمل على تشميت العاطس في الصلاة ومنع  
النبي ﷺ عن ذلك، ولم يخرج البخاري في صحيحه، وأخرج في جزء  
خلق أفعال العباد ما يتعلق بتشميت العاطس من هذا الحديث مقتصرًا  
عليه، دون ما يتعلق بكون الله في السماء بدون إشارة إلى أنه اختصر  
الحديث.

قال الحافظ البيهقي رحمه الله بعد أن أورد هذا الحديث في كتابه  
الأسماء والصفات ما نصه هذا صحيح قد أخرجه مسلم مقطوعاً من  
حديث الأوزاعي وحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير دون قصة  
الجارية، وأظنه إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه وقد  
ذكرت في كتاب الظهار من السنن مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في  
لفظ الحديث ١هـ.

فتأمل جيداً كلام الحافظ البيهقي وهو من هو في الحديث تجده  
يصرح بكل وضوح أن قصة الجارية ليست في صحيح مسلم ونسخة  
البيهقي قرأها على مشايخه الحفاظ فهذا الكلام مهم جداً وقد علمت أن  
البخاري لم يخرجها في صحيحه، وأخرج في جزء خلق أفعال العباد ما  
يتعلق بتشميت العاطس فقط دون قصة الجارية لذلك قال الإمام  
الكوثري رحمه الله معلقاً على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي ما نصه  
(وقصة الجارية مذكورة فيما بأيدينا من نسخ مسلم لعلها زيدت بعد إتماماً  
للحديث أو كانت نسخة المصنف ناقصة) ١هـ وأشار البيهقي رحمه الله  
إلى اختلاف الرواة في لفظ الحديث وأنه ذكر ذلك في كتاب الظهار من  
السنن الكبرى.



وها أنا أوضح لك اختلاف الرواة في لفظ الحديث من كتب الحديث لتكون على بصيرة من أمرك فأقول لك لفظة أين الله جاءت في رواية هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عند معاوية بن الحكم واسم هلال الكامل هلال بن علي بن أسامة ترجمه الحافظ المزي في تهذيب الكمال بما نصه (قال أبو حاتم شيخ يكتب حديثه) وقال النسائي (ليس به بأس) ١.هـ.

وقال الفسوي في المعرفة (هلال ثقة حسن الحديث يروي عن عطاء بن يسار أحاديث حسان). ١.هـ

وقد خالف هلال في روايته عن عطاء سعيد بن زيد عن توبة العنبري جاء في كتاب العلو للحافظ الذهبي رحمه الله بسنده إلى سعيد بن زيد حدثنا توبة العنبري، حدثنا عطاء بن يسار، حدثني صاحب الجارية نفسه، قال كانت لي جارية ترعى .... الحديث. وفيه فمَدَّ النبي ﷺ يده إليها وأشار مستفهماً من في السماء؟ قالت الله. قال من أنا؟ قالت أنت رسول الله قال أعتقها فإنها مسلمة.

وذكر هذه الرواية الحافظ المزي في تحفة الأشراف، فهذا اللفظ يدل على أن حديث الرسول مع الجارية لم يكن بالإشارة، ولا وجود في هذه الرواية لكلمة أين الله؟ وهذا يدل أن الرواية بالمعنى فعلت في الحديث ما تراه من المخالفة والاضطراب.

وهذه الرواية جيدة الإسناد وسعيد بن زيد ثقة من رجال مسلم وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وسليمان بن حرب، وقال البخاري والدارمي فيه (صدوق حافظ).

ومن خالف هلالاً أيضاً في روايته عن عطاء، الإمام ابن جريج ففي مصنف الحافظ عبد الرزاق بسند عال صحيح كالشمس في رابعة النهار قال الحافظ عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء أن رجلاً

كانت له جارية في غنم ترعاها، وكانت شاة صفي يعني غزيرة في غنمه تلك، فأراد أن يعطيها نبي الله ﷺ، فجاء السبع فانتزع ضرعها، فغضب الرجل، فصك وجه جاريته، فجاء نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له، وذكر أنها كانت عليه رقبة مؤمنة وافية فهم أن يجعلها إياها حين صكها، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إيتني بها فسأها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتشهدين أن لا إله إلا الله قالت نعم وأن محمداً عبد الله ورسوله قالت نعم! وأن الموت والبعث حق قالت نعم وأن الجنة والنار حق قالت نعم! فلما فرغ قال أعتق أو أمسك).

تأمل جيداً في هذه الرواية تجد سنداً عالياً صحيحاً إلى عطاء راوي الحديث، عن معاوية بن الحكم بلفظ أتشهدين أن لا إله إلا الله، وهذا يؤكد أن لفظة أين الله رواية بالمعنى، فإن قلت لم لا تكون رواية أتشهدين رواية بالمعنى والرواية الأصلية لفظة أين الله؟ قلت لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تلقين الإيمان طول أداء رسالته السؤال بأين، والإجماع منعقد على أن الكافر لو أراد الانتقال من الكفر إلى الإسلام فوصف من الإيمان هذا القدر الوارد في لفظ أين الله فقال في السماء لم يصر به مسلماً، حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» رواه البخاري ومسلم. وقال السيوطي هو حديث متواتر، وقال المناوي شارحاً لأنه رواه خمس عشر صحابياً، وفي شرح الإحياء للمرئضي الزبيدي رواه ستة عشر من الصحابة كما قال العراقي.

وفي صحيح مسلم من حديث بن عباس أن معاذاً قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله».

ولرواية أتشهدين أن لا إله إلا الله شواهد منها:

ما رواه الحافظ عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة سوداء فقال يا رسول الله إن عليّ عتق رقبة مؤمنة فإن كنت ترى هذه مؤمنة أعتقها فقال: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم! قال: أتشهدين أن محمداً رسول الله؟ قالت: نعم! قال: أتؤمنين بالبعث؟ قالت: نعم. قال: أعتقها» قال الذهبي هذا حديث صحيح. هـ ومن طريق عبد الرزاق رواه أحمد في المسند، ومَعَمَّرُ إمام ثقة والزهري إمام ثقة، من رجال الستة، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة، إمام ثقة ثبت، وعننته محمولة على السماع لأنه لا يعرف بالتدليس، وجهالة الصحابي لا تضر.

لذلك قال الهيثمي رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره إسناد صحيح وجهالة الصحابي لا تضر ورواه مالك في الموطأ بسند عال جداً عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله بجارية سوداء، فقال يا رسول الله إن عليّ رقبة مؤمنة فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها فقال لها رسول الله: «أتشهدين أن لا إله إلا الله قالت: نعم! قال: أتشهدين أن محمداً رسول الله؟ قالت: نعم! قال: أتوقنين بالبعث بعد الموت؟ قالت: نعم! فقال رسول الله: أعتقها».

ومن شواهد ما يلي:

ما رواه الدارمي قال أخبرنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشريد قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت إن عليّ أمي رقبة وأن عندي جارية سوداء

نوبية أفتجزء عنها قال ادع بها فقال (أشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت نعم قال أعتقها فإنها مؤمنة). أقول هذا الإسناد حسن وهو حديث صحيح.

وروى ابن حبان في صحيحه حديث الشريد بن سويد الثقفي قال قلت يا رسول الله إن أمي أوصت أن نعتق عنها رقبة وعندني جارية سوداء قال ادع بها فجاءت فقال من ربك قالت الله قال من أنا قالت أنت رسول الله قال أعتقها فإنها مؤمنة ، وهو حديث صحيح رواه النسائي في الصغرى والكبرى وأحمد في مسنده والطبراني والبيهقي بهذا اللفظ من طريق حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشريد.

ورواه ابن خزيمة في التوحيد من طريق زياد بن الربيع عن ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن الشريد ورواه الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ من ربك؟ وقال الهيثمي رجاله موثوقون.

وروى البزار بإسناد حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن على أمي رقبة وعندني أمة سوداء فقال اتني بها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أشهدين أن لا إله إلا الله وأني رسول الله قالت نعم قال فأعتقها)

فمن خلال هذه الروايات والطرق يتضح لك جلياً صحة كلام الحافظ البيهقي أن هذا الحديث روي بألفاظ مختلفة ومثله قال البزار في مسنده ونص عبارته بعد أن ساق الحديث من طريق من طرقه ما لفظه وهذا قد روي نحوه بألفاظ مختلفة ومثله قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ونص عبارته وفي اللفظ مخالفة كثيرة. اهـ فكيف ساغ لهم أخذ رواية أين الله مع ما فيها وترك الروايات المتعددة بلفظ أتشهدين أن لا إله إلا الله ولفظ من ربك قالت الله ربي.

لذلك قرر العلماء أن الصحيح الراجح من الرواية هي الموافق لأصول الاعتقاد وأن لفظة أين نقلت بالمعنى حسب فهم الراوي فهي شاذة أو منكرة، والأصل العمل بما وافق الأصول والدلائل القطعية لا بما خالف وشذ ، ثم على فرض صحتها أجاب عنها العلماء بما يعرفه صغار الطلبة ممن طالع شروح مسلم مع كثرتها، فكلمة أين كما تستعمل في السؤال عن المكان تستعمل كذلك في السؤال عن المكانة على الحقيقة في الأول وعلى المجاز في الثاني أو على الحقيقة فيهما قال في عارضة الأحوذى للعلامة بن العربي المالكي: المراد بالسؤال بأين عنه تعالى المكانة فإن المكان يستحيل عليه وأين مستعملة فيه وقيل إن استعمالها في المكان حقيقة وفي المكانة مجاز وقيل هي حقيقتان ا.هـ.

وقال الباجي في شرح الموطأ: يقال مكان فلان في السماء بمعنى علو حاله ورفعته وشرفه فلعل الجارية تريد وصفه بالعلو وبذلك يوصف كل من شأنه العلو ا.هـ.

قال الكوثري رحمه الله فيكون معنى أين الله ماهي مكانة الله عندك ومعنى في السماء أنه تعالى في غاية من علو الشأن فيتحد هذا المعنى مع معنى أتشهدين أن لا إله إلا الله ا.هـ.

أقول ومن شواهد العرب على هذا الاستعمال قول عنتره في ديوانه:  
مقامك في جو السماء مكانه      وباعي قصير عن نوال الكواكب  
وقال أمية بن أبي الصلت:

فأرضك كل مكرمة      بنو تيم وأنت لهم سماء

وفي تاج العروس في مادة سمو:

ولو رفع السماء إليه قوماً لحقنا بالنجوم وبالسماء

ونقل الكوثري على تعليقه على السيف الصقيل قول الشاعر:

علونا السماء مجدنا وجدودنا وإنا لنبغي فوق ذلك مظهرها

فها أنت ترى استعمال العرب لفظ السماء لعلو الشأن ورفعة المنزلة وقال الحافظ ابن الجوزي ثبت عند العلماء أن الله تعالى لا تحويه السماء والأرض ولا تضمنه الأقطار وإنما عرف بإشارتها تعظيم الخالق عندها وأين هذا الفهم الصحيح من فهم المشبهة الذين أثبتوا الأين لله عز وجل والله منزه عن الأين قال الحافظ ابن حجر في الفتح فإن إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه لم ولا كيف كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث.... ا.هـ

لذلك قال القاضي عياض في شرحه على مسلم ونقله النووي في شرح مسلم وأقره مانصه ولا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى ﴿ءَأَمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم ا.هـ.

فهذا نص صريح من القاضي عياض والنووي وهما هما في العلم والحفظ والحديث أن الإجماع منعقد على تأويل النصوص الواردة التي يوهم ظاهرها أن الله تعالى في السماء حقيقة وتعالى الله عز وجل أن يحل في خلقه أو يحل فيه شيء من خلقه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

لذلك قال الإمام القرطبي في المفهم شرح مسلم بعد نفي المكان  
عن الله عز وجل قد حصل من هذا الأمر المحقق أن قول الجارية في  
السماء ليس على ظاهره باتفاق المسلمين فيتعين أن يعتقد فيه أنه معرض  
لتأويل المتأولين وأن من حمله على ظاهره فهو ضال من الضالين ا.هـ.

أقول وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو  
شاهد وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ولا حول ولا قوة  
إلا بالله العلي العظيم.



الرسالة رقم ٨

التنبيه العظيم

على الفرق بين

التنزيه والتجسيم







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد فهذه كلمات موجزة الألفاظ عظيمة المعاني غزيرة الفوائد أشبه ما يكون بالضوابط والقواعد حررتها لتكون تنبيهاً للطلاب على التفرقة المهمة بين التنزيه والتجسيم وسميتها (التنبيه العظيم على الفرق بين التنزيه والتجسيم) والله أسأل أن يكتب لها القبول بمنه وكرمه آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١- قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] هذه الآية الكريمة من الآيات المحكمات التي ترد إليها المتشابهات. قال الإمام الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات لما أراد الله سبحانه وتعالى أن ينفي التشبيه على أكد ما يكون من النفي جمع في قراءتنا بين حرف التشبيه واسم التشبيه حتى يكون النفي مؤكداً على المبالغة ا.هـ.

وقال بعض العلماء: هذه الآية هي أوضح دليل نقلي على نفي الجسمية عن الله عز وجل لأن شيء نكره في سياق النفي والنكرة في سياق النفي تفيد العموم فالله تبارك وتعالى نفى بهذه الجملة عن نفسه مشابهة الأجرام والأجسام والأعراض ولم يقيد تبارك وتعالى نفي الشبه عنه بنوع من أنواع الحوادث بل شمل نفي مشابهته لكل أفراد الحوادث.

٢- قال تعالى ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨] دلت الآية الشريفة المحكمة على كونه تعالى غنياً غنياً مطلقاً فلا يفتقر إلى شيء.... ولو كان جسماً لما كان غنياً لأن كل جسم مركب وكل مركب محتاج إلى كل واحد من أجزائه وأيضاً لو وجب اختصاصه بالجهة لكان محتاجاً إلى الجهة وذلك يقدر في كونه غنياً على الإطلاق.

٣- قال تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] روى ابن جرير الطبري في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هل تعلم للرب مثلاً أو شبيهاً.

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله في الدر المنثور أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ قال هل تعرف للرب شبيهاً أو مثلاً.

٤- قال تعالى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] روى ابن جرير الطبري في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أنداداً أشباهاً وقاله جمع من السلف قال ابن جرير: أنداداً جمع ند وهو العدل والمثل وكل شيء كان له نظير لشيء وله شبيه فهو له ندا. هـ.

٥- قال تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]. قال العلامة أبو حيان الأندلسي في تفسيره ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ أي الصفة العليا من تنزيهه تعالى عن الولد والصاحبة وجميع ما تنسب الكفرة إليه مما لا يليق به تعالى كالتشبيه والانتقال وظهوره تعالى في صورة ا. هـ.

٦- قال تعالى ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] قال العلامة ابن الجوزي في تفسيره قال تعالى ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ أي لا تشبهوه بخلقه لأنه لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره أي لا تجعلوا له أنداداً وأشباهاً وأمثالاً ا. هـ.

٧- قال تعالى ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨] وقال تعالى ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ﴾ [طه: ٨٨] قال الحافظ ابن جرير في تفسيره: يخبر جل ذكره عنهم أنهم ضلوا بما لا يضل بمثله أهل العقل وذلك أن الرب جل جلاله الذي له ملك السموات والأرض ومدبر ذلك لا يجوز أن يكون جسداً له خوار ا. هـ.

٨- سورة الإخلاص من المحكمات الدالة على تنزه الله عز وجل عن الشبيه والنظير قال تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤] قال الإمام الأشعري رحمه الله في رسالته إلى أهل الثغر وأجمعوا على أنه عز وجل غير مشبه لشيء من العالم وقد نبه الله عز وجل على ذلك بقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وبقوله عز وجل ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ وإنما كان ذلك كذلك لأنه تعالى لو كان شبيهاً لشيء من خلقه لاقتضى من الحدث والحاجة إلى محدث له ما اقتضاه ذلك الذي أشبهه أو اقتضى ذلك قدم ما أشبهه من خلقه وقد قامت الأدلة على حدوث جميع الخلق واستحالة قدمه وليس كونه عز وجل غير مشبه للخلق ينفي وجوده لأن طريق إثباته كونه تعالى على ما اقتضته العقول من دلالة أفعاله دون مشاهدته.

٩- اعلم أن اليهود هم الأصل في التشبيه وكل مشبه هو يسير على منوالهم وقد نص علماء الفرق على أن اليهود هم أصل التشبيه ونصوصهم في الباب كثيرة أكتفي منها بنص واحد للإمام المحقق الكبير حجة المتكلمين المفسر النظار أبي المظفر الإسفراييني المتوفى سنة ٤٧٢ هـ في كتابه الجليل التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة حيث قال ما نصه: واعلم أن جميع اليهود في أصول التوحيد فريقان فريق منهم المشبهه وهم الأصل في التشبيه وكل من قال قولاً في دولة الإسلام بشيء من التشبيه فقد نسج على منوالهم وأخذ مقالة من مقالهم الروافض وغيرهم ا.هـ.

١٠- لما كان التشبيه طريق اليهود ومن سلك مسلكهم حرص السلف الصالح على النفور منه وتنفير الناس منه وتحذير الناس من خطره قال الإمام العلامة المحقق أبو الفتح محمد عبدالكريم الشهرستاني في الملل والنحل ص ١٠٣ طبع دار الفكر.

اعلم أن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنة التي عهدوها من الأئمة الراشدين ونصرهم جماعة من أمراء بني أمية على قولهم بالقدر وجماعة من خلفاء بني العباس على قولهم بنفي الصفات وخلق القرآن تحيروا في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب الحكيم وأخبار النبي الأمين ﷺ فأما أحمد بن حنبل وداود بن علي الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فجزوا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل مالك بن أنس ومقاتل بن سليمان وسلوكوا طريق السلامة فقالوا نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات وأن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره وكانوا يحترزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا من حرك يده عند قراءة قوله تعالى ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] أو أشار بأصبعيه عند روايته قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن وجب قطع يده وقلع أصبعيه.

وقالوا إنما توقفنا في تفسير الآيات وتأويلها لأمرين أحدهما: المنع الوارد في التنزيل في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] فنحن نتحرز عن الزيغ.

والثاني: أن التأويل أمر مظنون بالاتفاق والقول في صفات الباري بالظن غير جائز فربما أولنا الآية على غير مراد الباري تعالى فوقنا في الزيغ بل نقول كما قال الراسخون في العلم ﴿كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ آمنة بظاهره وصدقنا بباطنه ووكلنا علمه إلى الله تعالى ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه.

واحتاط بعضهم أكثر احتياط حتى لم يقرأ اليد بالفارسية ولا الوجه ولا الاستواء ولا ما ورد من جنس ذلك بل إن احتاج في ذكره إلى عبارة عبر عنها بما ورد لفظاً بلفظ فهذا هو طريق السلامة وليس هو من التشبيه في شيء أ.هـ.

فانظر يرحمك الله إلى نفاسة هذا الكلام وتأمله ورددده حتى يرسخ في ذهنك رسوخ الجبال.

نعم هذه طريقة السلف الصالح الإيمان والتصديق بما جاء في كتاب الله عز وجل من المشابه وما صح في سنة رسول الله ﷺ ولا كيف ولا معنى.

قال الإمام الحافظ الترمذي في جامعه: والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينه ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه أ.هـ.

قال العلامة الإمام المحقق أحمد بن يحيى بن إسماعيل ابن جهبل المتوفى ٧٣٣هـ ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التجسيم والتشبيه والمبتدعة تزعم أنها على مذهب السلف:

وكل يدعي وصلاً بليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا

وكيف يعتقد في السلف أنهم يعتقدون التشبيه أو يسكتون عند ظهور أهل البدع وقد قال الله تعالى ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢] وقال تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وقال تعالى ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

١١- وقال الإمام المجمع على جلالته أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في عقيدته التي سارت بها الركبان وتلقاها بالقبول الإنس والجان ما نصه: إن الله تعالى واحد لا شريك له ولا شيء مثله ولا شيء يعجزه ولا إله غيره قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء لا يفنى ولا يبىد ولا يكون إلا ما يريد لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام ولا تشببه الأنام. هـ.

فانظر بعين بصيرتك إلى كلام هؤلاء الأعلام وتأمله تأمل أرباب الأفهام ثم وازن بين كلام هؤلاء الأعلام وبين كلام المشبهة الطغام الذين تصوروا المعبود بصورة معينة وتخيلوه بالأوهام تصوروه جسماً كبيراً أو صغيراً في الحجم تصوروا له شكلاً معيناً مثل الإنسان لكنه أكبر مما نراه.

تصوروه جالساً على عرشه مماساً للعرش ملاصقاً له أو بينه وبين العرش مسافة وهل ملاً العرش أو أبقى فراغاً قدر أربع أصابع تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

تصوروه في مكان وجعلوا له جهة دون جهة تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً يقول إمام الحرمين في الرسالة النظامية عن المشبهة إنهم يطلبون ربهم في المحسوسات وما يتشكل في الأوهام ويتقدر في مجاري الوسوس وخواطر الهواجس وهذا حيدٌ بالكلية عن صفات الإلهية فأبي فرق بين هؤلاء وبين من يعبد بعض الأجرام العلوية؟ إنه لو اجتمع الأولون والآخرون على أن يدركوا الروح - وهي خلق الله تعالى - بهذا المسلك لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً فإنه معقول غير محسوس وقد قال تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥] ويقول إمام الحرمين أيضاً في موضع آخر من رسالته المذكورة: إن أحداً من البشر لو أراد أن يتصور الأرض برحبها براً وبحراً لما تمثل له منها إلا قدراً صغيراً ومبلغاً يسيراً وإن أحداً من

الأحياء لو فكر في حياته وأراد أن يمثلها في فكره لتمثلت له الحياة شكلاً متشكلاً وهكذا تزل الأوهام عن كثير من المخلوقات فكيف السبيل إلى أن ندرك بها الرب تعالى الذي لا يشبهه شيء ولا يشبه شيئاً؟ فمن صفة الإله تقدسه عن التصور فكيف يستقيم على منهاج الحق من يطلب معرفة من لا يُتصور بالتصور ويقول الإمام الأمدي في غاية المرام: إنه جل وتعالى لا ينبغي أن يكون مقيساً بالأشياء والنظائر وما جاء التشبيه إلا من جهة الوهم بإعطاء الغائب حكم الشاهد والحكم على غير المحسوس بما حكم به على المحسوس فالليب إذن من ترك الوهم والخيال جانباً ولم يتخذ غير البرهان والدليل صاحباً أ.هـ.

وبعد أن عرفت المشبهة وما لديهم من الأوهام تبين لك جلياً أن طريقهم مخالف لطريق السلف وحاشا لله أن يكون طريق أوهامهم هو طريق السلف.

١٢- بل طريق السلف قرره الإمام الطحاوي رحمه الله بقوله في عقيدته المشهورة: ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية منعوت بنعوت الفردانية ليس بمعناه أحد من البرية تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات أ.هـ، يا لها من قاعدة عظيمة حقها أن تحفظ ، ومعناها على الاختصار أنه لا يجوز لنا أن ننفي ما ثبت بالنص من الصفات في حق الله عز وجل ومع وجوب إيماننا بما ورد في صفات الله عز وجل نتوق التشبيه فالله تعالى موصوف بصفات الكمال والجلال فصفاته تعالى ليست كصفات أحد من المخلوقات.

فالإيمان بما ورد من الصفات نتوقى به النفي وتنزيه الله عز وجل عن مشابهة المخلوقات نتوقى به التشبيه فكل ما يدل على الحدوث وعلى سمة النقص فالله عز وجل منزّه عنه.



وكون الشيء له نهاية في وجوده اللائق به يدل على أنه محدود وهذا نقص والله منزّه عنه والاتصاف بالأركان وهي الأجزاء نقص لأن في ذلك دلالة على وجود من ركب هذه الأجزاء والله منزّه عن ذلك وكذلك الاتصاف بالأدوات نقص وهي الآلات التي يتوصل بها صاحبها إلى ما يريد والله منزّه عن ذلك والإنسان لما اتصف بالجهة والأركان والأدوات عرفنا أنه ناقص ولأن الله منزّه عن النقص تنزهه عن الحدود والغايات والأركان والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات.

هذا ما قرره الإمام الطحاوي رحمه الله وهذا مذهب أهل السنة والجماعة كلهم ولم يخالفهم في هذا إلا من التحق بالحشوية من المشبهة فأثبتوا لله الحد والمكان والجهة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

١٣- قال العلامة أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن جهبل رحمه الله مذهب الحشوية في إثبات الجهة مذهب واه ساقط يظهر فسادهم من مجرد تصوره حتى قالت الأئمة لولا اغترار العامة بهم لما صُرف إليهم عنان الفكر ولا قطر القلم في الرد عليهم وقال رحمه الله وبالله أقسم يميناً برة ما هي مرة بل ألف مرة أن سيد الرسل ﷺ لم يقل أيها الناس اعتقدوا أن الله تعالى في جهة العلو.

١٤- وأريدك أن تلاحظ أنه يوجد فرق عظيم بين مطلق العلو وبين جهة العلو فالذي ورد في الشرع ويجب على المسلم أن يؤمن به هو أن الله تعالى عليّ وهذا هو مطلق العلو المشار إليه في آيات كثيرة مثل قوله تعالى ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] وقوله تعالى ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٦/١٣٦: ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس. هـ. أما أن يقال الله تعالى في جهة هي الفوق فلم يرد بل هو باطل لا يجوز

اعتقاده ولذلك نفى الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله الجهات كلها عن الله عز وجل والذي يثبت الجهة في حق الله تعالى يقع في مصيبتين: الأولى: وصف الله تعالى بلفظ لم يرد في كتاب ولا في سنة. والثانية: أن هذه اللفظة تحمل معاني فاسدة لا يجوز نسبتها إلى الله تعالى لما تحويه من نقص.

١٥- قال الإمام الطحاوي رحمه الله ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر والكون في الجهات وصف ملازم للبشر وهو بعد هذا يدل على نقص والله منزّه عن النقص.

١٦- واقرأ متأملاً هذه القاعدة العظيمة للفرق بين التنزيه والتجسيم قال الإمام الجويني رحمه الله في العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية كل صفة في المخلوقات دل ثبوتها على مخصص يؤثرها ويريدها ولا يعقل ثبوتها دون ذلك فهي مستحيلة على الإله فإنها لو ثبتت له لدلت على افتقاره إلى مخصص دلالتها في حق الحادث المخلوق ا.هـ.

١٧- ومعنى هذه القاعدة العظيمة أننا إذا عرفنا ثبوت صفة ما في الموجودات المحسوسة كالحركة والمحدودية مثلاً ونظرنا في نفس مفهوم الحركة ثم دلتنا البراهين القطعية على أن الحركة لا بد أن تكون حادثة ويستحيل أن تكون قديمة فإننا نعرف أن ما يتصف بالحركة من المحسوسات يجب أن يكون حادثاً كذلك لاستحالة وجود الشيء من غير صفته فتكون الصفة التي هي الحركة قد دلتنا على حدوث المتحرك فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الله تعالى وقال لنا أحد المشبهة إن الله تعالى يتحرك وينتقل من محل إلى آخر فإننا نقول إن الله إذا كان متحركاً فيلزم أن يكون حادثاً لأن الحركة التي أثبتناها في حق المحسوس هي التي قد دلتنا على حدوثه فكذلك إذا أثبت أنت أيها المجسم الحركة لله تعالى فيلزمك أن تثبت حدوث الله تعالى لأن سبب الحدوث هو الحركة وهي عينها التي تثبتنا في حقه تعالى الله عما تقول علواً كبيراً فإذا دلتنا صفة على الحدوث فيستحيل أن تثبت نفس تلك الصفة لله تعالى لما يلزم

من إثبات الحدوث له تعالى وهذا مستحيل في حقه سبحانه وتعالى.  
١٨- وحاصل طريقة أهل السنة والجماعة أن الله تعالى واحد في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله من كل الوجوه واستقر الاتفاق على أنه كل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك.

١٩- قال الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه في كتابه الوصية ونقر بأن الله تعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج فنفي الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه أن يكون الله تعالى مستقراً على العرش وملاًسأله بل أمر النص كما جاء فأثبت الاستواء ونزه الله تعالى عن أن يكون استواؤه كاستواء غيره مطلقاً.

٢٠- وأختم المقالة والرسالة بهذه القاعدة الذهبية العظيمة التي قررها الإمام الجويني رحمه الله في العقيدة النظامية فاحفظها حفظك لاسمك حفظك الله فإنها ميزان دقيق قال رحمه الله: من انتهى لطلب مدبره فإن اطمأن إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مشبه وإن اطمأن إلى النفي المحض فهو معطل وإن قطع بموجود واعترف بالعجز عن درك حقيقته فهو موحد ا.هـ.

فاحفظ هذا الكلام العظيم واتخذه قاعدة لنفسك فإنه ميزان دقيق وتفسير عظيم لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ والله أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين



الرسالة رقم ٩



الجواب التام  
عن حكم تعلم علم الكلام





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
وصحبه أجمعين أما بعد فهذا الجواب التام عن حكم تعلم علم الكلام  
كتبته رداً على سؤال مضمونه بينوا لنا بياناً شافياً حكم تعلم علم  
الكلام فإن الخلاف حوله كبير والنزاع فيه شديد بين ذام ومادح ومانع  
ومجيز ومحرم وفارض جزاكم الله خيراً وأسأل الله أن يكتب لهذا  
الجواب القبول وأن يقطع به النزاع إنه أعظم مأمول وأكرم مسئول  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ولا حول ولا قوة إلا  
بالله العلي العظيم .

## بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أولاً أن الحكم على الشيء فرع تصوره فلا بد من معرفة علم الكلام لنستطيع أن نحكم عليه بعد ذلك ومعرفة علم الكلام تحتاج إلى توضيح مبادئه قال المحققون من الواجب على كل طالب علم أن يتصوره ولو برسمه ليكون على بصيرة في طلبه وأن يعرف موضوعه ليميزه عن غيره وأن يعرف غايته لئلا يكون اشتغاله به عبثاً وأن يعرف استمداده ومنفعته وواضعه ا.هـ.

### تعريف علم الكلام:

قال العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية .

قال العلامة العزدي في المواقف والكلام علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه .

قال العلامة الجرجاني في شرحه والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد ﷺ .

وقال العلامة أحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة علم التوحيد علم يقتدر معه على إثبات الحقائق الدينية بإيراد الحجج بها ودفع الشبه عنها ا.هـ.

وقال العلامة ابن خلدون في المقدمة علم الكلام علم يتضمن الحجج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة والمحرفين في الاعتقادات عن مذهب السلف وأهل السنة ا.هـ.

وموضوع علم الكلام هو المعلوم من حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينية هكذا قرره التفتازاني في شرح المقاصد.

واعلم أن موضوع كل علم هو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتيه ولاشك أنه يبحث في هذا العلم عن أحوال الصانع

من القدم والوحدة والقدرة والإرادة وغيرها مما هو عقيدة إسلامية ليعتقد ثبوتها له وعن أحوال الجسم والعرض من الحدوث والافتقار والتركيب والأجزاء وقبول الفناء ونحو ذلك مما هو وسيلة إلى عقيدة إسلامية فإن تركيب الجسم وقبوله للفناء دليل افتقاره إلى الموجد له وكل هذا بحث عن أحوال المعلوم لإثبات العقائد الدينية.

وغاية هذا العلم أن يصير الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية متقناً محكماً لا تزلزله شبه المبطلين وذلك لأن الأدلة قامت على أن سعادة الإنسان في وجوده الدنيوي والأخروي لا تتم إلا على أساس هذا الدين فصار من الضروري أن تدعم أصول هذا الدين في نفوس الناس ويرد على شبه الكفار وأعداء هذا الدين.

واستمداده من الكتاب والسنة والإجماع ونظر العقل والمراد بنظر العقل الاستشهاد بدلائل العقل على صحة ما جاء عن الله عز وجل وما جاء عن رسول الله ﷺ فأهل السنة يستدلون على العقائد بالدليل العقلي ومرادهم بذلك إثبات حقيقتها ومطابقتها للواقع لا إثبات التكليف بها بالعقل فإثبات التكليف بها يكون بالشرع.

ومنفعة هذا العلم في الآخرة النجاة من العذاب المترتب على الكفر وسوء الاعتقاد وفي الدنيا انتظام أمر المعاش ولا يتم هذا الانتظام إلا بإقامة الشريعة الإسلامية فإذا نشرنا أحكامها بين الناس وجعلناها المحكم بين الناس في جميع تصرفاتهم حصل الانتظام المطلوب لحصول العدل إذ الشريعة هي الميزان الذي يجب أن نزن به جميع تصرفاتنا ولا يمكن التمسك بأحكام الشريعة إلا بالإيمان بأصول التوحيد على منهاج أهل الحق ومن هنا نعلم أن صلاح النوع الإنساني لا يتم إلا على أساس هذا الدين.



وواضعه هو الله تعالى فقد أنزل في كتابه العزيز آيات كثيرة مبينة للعقائد وبراهينها فعلم التوحيد علم قرآني لأنه مبسوط في كلام الله تعالى بذكر العقائد وذكر النبوات وذكر السمعيات ولأن علم الكلام يبحث عن العقائد الإسلامية من ناحيتين إحداهما التعريف بالعقائد والأخرى إقامة الأدلة على حقيقتها ووجوب التدين بها ولكل من التعريف بالعقائد أو إثباتها أهمية كبيرة تعتبر أصلاً في هذا الدين فالمراد بالعقيدة كل ما يتدين به الإنسان ويعتقده حقاً من قول أو عمل ومهمة المتكلم هي الدفاع عن الدين بحماية أصوله وأحكامه وما يمتاز به من قيم ومشخصات ولا شك أن هذه المهمة هي أشرف الغايات وأهمها وأن هذه الأهمية ترجع إلى الشخص في نفسه وفي نفع غيره وفي حماية أصول الدين وفروعه قال العلامة سعيد فوده حفظه الله تعالى ويمكن إرجاع أهمية علم الكلام وفوائده فيما يلي:

أولاً أهميته بالنظر إلى الشخص في قوته النظرية وهي الترقى من حضيض التقليد إلى ذروة الإيقان يقول تعالى (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) أما في قوته العقائدية فغاياته تحلية الإيمان بالإيقان بأن يصير الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية متيقناً محكماً لا تزلزله شبه المبطلين ولعل تحصين عقائد المسلم بهذا العلم في غاية من الأهمية خاصة في هذا الزمان الصعب الذي تكثر فيه الانحرافات والدعوات الباطلة وذلك أن للقوة العلمية للعقيدة الإسلامية وبقية العلوم الشرعية أثرها الكبير في تمسك الناس بدينهم وثباتهم عليه.

ثانياً أهميته بالنظر إلى تكميل الغير وهو إرشاد المسترشدين بإيضاح الحجج لهم إلى عقائد الدين وإلزام المعاندين بإقامة الحجج عليهم هذا ما عبر عنه حجة الإسلام الغزالي بقوله والأصل في ذلك أن إزالة الشكوك في أصول العقائد واجبة واعتوار الشك غير مستحيل ثم

الدعوة إلى الحق بالبرهان مهمة في الدين ولا يمكن ذلك إلا بهذا العلم فلا بد وأن يكون هناك قائلون على هذا العلم يقاومون دعاة المبتدعة ويستميلون المائل عن الحق ويصفون قلوب أهل السنة عن عوارض الشبهة.

ثالثاً أهميته بالنسبة إلى أصول الإسلام وهي حفظ قواعد الدين عن أن تزلزلهما شبه المبطلين والأصل في ذلك أنه لا يخلو زمان عن وجود مبتدع أو معاند يتصدى لإغواء أهل الحق بإفاضة الشبهة فيهم فلا بد ممن يقاوم شبهه بالكشف وإغواءه بالتقبيح ولا يمكن ذلك إلا بهذا العلم خاصة في زماننا الذي تكثر فيه هذه الشبه المغرضة والدعاوى المنحرفة التي تقصد صد المؤمنين عن دينهم والتي يتصدى لنشرها التيار اللاديني أو العلماني وبأساليب مخادعة تحتاج في الكشف عنها وإبطالها إلى متكلم حقيقي متقن لهذا العلم بالمفهوم الذي ذكرناه سابقاً.

رابعاً أهميته بالنظر إلى فروع هذا الدين فالعلوم الشرعية وما فيها من الأحكام الجزئية إنما تثبت وتتحقق بهذا العلم والأصل في ذلك أن ثبوتها فرع ثبوت الحاكم والرسول وهما إنما يثبتان بعلم الكلام كما أن العقائد وأصول النظر التي تحكم العلوم المختلفة إنما تؤخذ من هذا العلم وعليه فإن جميع العلوم الشرعية تبنى على هذا العلم فهو أساسها وإليه يؤول أخذها واقتباسها.

خامساً أهميته بالنسبة إلى الشخص في قوته العملية وهو صحة النية في الأعمال وصحة الاعتقاد بقوته في الأحكام المتعلقة بالأفعال إذ بها أي بهذه الصحة في النية والاعتقاد يرجى قبول العمل ولا يمكن ذلك إلا باعتقاد العقيدة الحقة التي تثبت بهذا العلم خالية عن شوائب الفرق المبتدعة ومقولاتها الفاسدة.

وفي هذا المقام يقول شيخ الإسلام مصطفى صبري المسلم له قوتان قوة في دينه وقوة في عقله وبعد اقتناع المسلمين المتعلمين بعقيدة الإسلام اقتناعاً يتفق مع العقل والعلم الصحيحين يكونون مسلمين حقيقيين ويسهل لهم الحصول على ما يحتاجون إليه أيضاً من العمل بأحكام الشريعة الإسلامية إذ العمل مبني على العقيدة التي لا يتعب بها الإنسان أصلاً بعد استيقانها لعقله وفهمه بل يكون له منها قوة ينشرح بها صدره ويستعين بها على القيام بالناحية العملية التي ليست بسهولة في حد ذاتها سهولة الناحية الاعتقادية يحصل الكمال في الإسلام ويتنفع المسلم العامل بدينه في الدنيا قبل أن ينتفع به في الآخرة والمسلمون في زماننا يتلأومون فيما بينهم بالتقصير في العمل عازين إليه تأخرهم المشهود مع أن تقصيرهم في العقيدة التي لا تقبل التقصير أصلاً أشد من تقصيرهم في العمل وهو داؤهم الذي أصيب به الكثرة الساحقة من مثقفهم فعاقهم عن الصلاة والصيام وعاق حكومتهم عن العمل بقانون الإسلام ... فهم خارجون على الإسلام نفسه من ناحية العقيدة أي ناحية الإيمان به الذي هو أساس العمل بأحكامه ولهذا سهل عليهم التغيير في أحكامه العملية أ.هـ.

وبعد تصورك لعلم الكلام ومعرفتك بأهميته أجدرك مقتنعاً قناعة كاملة أن هذا العلم الذي عرفناك به يستحيل أن يكون مذموماً شرعاً أو عقلاً إذ التوصل إلى إثبات العقائد الدينية بالأدلة القطعية مطلوب شرعاً لذلك كانت دعوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مقترنة بالأدلة الدالة على صدقهم وهي المعجزات والدالة على حقيقة ما يقولون من الشواهد والبراهين التي تقوم على النظر والفكر والتدبر في أسرار الكون وعجائب الخلق مع المجادلة وإفحام الخصوم والقرآن الكريم مليء بالآيات القرآنية الدالة على هذا الذي قررناه فقد حكى لنا

القرآن الكريم الكثير من المجادلات التي كانت تدور بين الرسل عليهم الصلاة والسلام وبين أقوامهم وما كانوا عليه من قوة المحاجة وإفحام الخصوم بل إن الله عز وجل حثنا على النظر في آيات قرآنية كثيرة ورغبنا فيه وذم التقليد والمقلدين فقد أرشدنا القرآن الكريم في آيات كثيرة إلى التفكير في خلق السموات والأرض وما فيهن للاستدلال بذلك النظر على وجود خالقهن وهو الله سبحانه وتعالى وهذا من مبادئ علم الكلام الذي نقول به ونحض الناس على تعلمه وتعليمه ومن ذلك قول الله تعالى (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۖ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۗ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۗ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ) (الغاشية) وقال سبحانه وتعالى مثنياً على عباده المؤمنين (وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خُلِقَتْ هَذَا بِنِطْلًا) وقال تعالى مبيناً أحد مسائل الكلام المهمة (لَوْ كَانَ فِيهَا مَا عَابَدُوا إِلَّا اللَّهَ لَفَسَدَتَا) وقال تعالى مبيناً لنا مناظرة سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا وآله الصلاة والسلام للنمرود في علم الكلام وإفحامه إياه (الْم تَر إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) وقال تعالى في معرض الثناء على سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام في مجادلته وإفحامه لخصمه (وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ) وقال تعالى موضعاً لنا حال سيدنا نوح عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام (قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) وقال تعالى في قصة فرعون في مناظرة سيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة

والسلام (قال فرعونُ وما ربُّ العلمين ﴿٢٢﴾ قال ربُّ السمواتِ والأرضِ وما بينهما إن كنتم موقنين ﴿٢٣﴾ قال لمن حوله ألا تستمعون ﴿٢٤﴾ قال ربُّكم وربُّ آبائكم الأولين ﴿٢٥﴾ قال إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون ﴿٢٦﴾ قال ربُّ المشرقِ والمغربِ وما بينهما إن كنتم تعقلون ﴿٢٧﴾ قال لئن اتخذتِ الهيا غيري لأجعلنك من المسجونين ﴿٢٨﴾ قال أولو جنتك بشيء مُبين ) وبالجمله فالقرآن من أوله إلى آخره محاجه مع الكفار إذا ما استثنينا منه آيات الأحكام.

ومن هنا فإن الحاجة إلى إثبات العقائد الإسلامية بإقامة الحجج ودفع شبه ومخالفات المعاندين أمر واجب موافق لطبيعة الإسلام ومبادئه ومحقق لغاياته لذلك قرر علماء الإسلام أن تعليم وتعلم الحجج الكلامية والقيام بها للرد على المخالفين فرض كفاية وإن وقعت حادثة وتوقف دفع المخالف فيها على تعلم ما يتعلق بها من علم الكلام أو الآلهة فيجب عيناً على من تأهل لذلك تعلمه للرد على المخالفين.

وقد سلك هذا المسلك في الدفاع عن العقيدة أئمة الإسلام الكبار قال الإمام الغزالي رحمه الله في الإحياء وأول من سن دعوة المبتدعة بالمجادلة إلى الحق علي بن أبي طالب ﷺ إذ بعث ابن عباس ﷺ إلى الخوارج فكلّمهم فقال ما تنقمون على إمامكم قالوا قاتل ولم يُسب ولم يغنم فقال ذلك في قتال الكفار أرايتم لو سببت عائشة رضي الله عنها في سهم أحدكم أكنتم تستحلون منها ما تستحلون من ملككم هي أمكم في نص الكتاب ؟ فقالوا لا فرجع منهم إلى الطاعة بمجادلته ألفان.

وفي التبصرة البغدادية أن أول متكلمي أهل السنة من الفقهاء أبو حنيفة رضي الله عنه ألف فيه الفقه الأكبر والرسالة في نصره أهل السنة وقد ناظر فرق الخوارج والشيعة والقدرية والدهرية وكان معظم دعواتهم في البصرة فسافر إليها نيفاً وعشرين مرة وقصمهم بالأدلة الباهرة وبلغ في الكلام إلى أن كان يشار إليه بين الأنام واقتفى به تلامذته الأعلام .

وقد صنف الإمام مالك في علم الكلام ففي ترتيب المدارك للقاضي عياض وفي سير أعلام النبلاء للذهبي أن الإمام مالكا ألف رسالة في القدر كتبها إلى ابن وهب قال الذهبي وإسنادها صحيح .

وقد ناظر الإمام الشافعي رضي الله عنه حفصاً الفرد في علم الكلام وأثبت له كلامه المذموم بالكلام المحمود وحكم بكفره وقال الشافعي رحمه الله مبيناً ضابط علم الكلام المحمود وعلم الكلام المذموم كما في سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي كل متكلم على الكتاب والسنة فهو الجدد وما سواه فهو هذيان .هـ .

أي أن كل متكلم أخذ من الكتاب والسنة معلوماته ولم يخالف النصوص الشرعية فهو على الحق وما سوى ذلك كمن انخرط في سلك التجسيم والتشبيه وأعرض عن قواعد التنزيه فهو الهادي المخطئ .

وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في الرد على الزنادقة والقدرية في متشابه القرآن وغيره واحتج فيه بدلائل العقول كما نقل ذلك ابن مفلح الحنبلي في الآداب الشرعية ثم نقل عن القاضي أبي يعلى الصغير قوله وما تمسك به الأولون يقصد القائلين بتحريم الكلام من قول أحمد فهو منسوخ واستدل أبو يعلى الصغير بقوله تعالى (وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) وبأنه قد ثبت عن الرسل الجدال ولأن بعض اختلافهم حق

وبعضه باطل ولا سبيل إلى التمييز بينهما إلا بالنظر كما قال وقد انتهى أبو يعلى الصغير إلى أن هذا هو الصحيح من المذهب الذي عليه جماعة من المحققين كما نقل ابن مفلح في الآداب الشرعية.

وقد صنف الإمام البخاري رحمه الله تعالى في علم الكلام كتابه المشهور خلق أفعال العباد وكذلك الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى وهو من أئمة السلف توفي سنة ٣٢١هـ صنف العقيدة الطحاوية المشهورة ونص فيها على تنزيه الله تعالى عن الحد والجهة والأعضاء فقال: وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات. هـ، وذكر في مقدمة عقيدته أن هذه عقيدة الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى جميعاً وهذه العقيدة في علم الكلام.

وفي إشارات المرام للعلامة البياضي الحنفي رحمه الله أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام كشف عن شبهة الخوارج في مسألة التحكيم والوعد والوعيد وحاجهم فيه كما في التبصرة البغدادية وكذلك ابنه الحسن وله رسالة في رد القدرية كما في أوائل شرح المشكاة للشيخ علي القاري وكذا عبدالله بن عمر رضي الله عنهما كما في التبصرة وعبدالله بن عباس رضي الله عنهما في مناظرته مع الفريقين حتى قال كلام القدرية كفر وكلام الحرورية ضلال وكلام الشيعة هلاك كما في سير التتارخانية. هـ.

ومن اعتنى بعلم الكلام الحارث بن أسد المحاسبي والقلاسي وابن كلاب وحسين بن علي الكرابيسي وأبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي وأبو معين النسفي وإمام الحرمين والغزالي والفخر الرازي والشهرستاني والآمدني وعضد الدين الإيجي والسعد التفتازاني والشريف الجرجاني والإمام الباقلاني.

قال ابن عساكر في تبين كذب المفتري لما قدم القاضي أبو بكر الأشعري الباقلاقي بغداد دعاه الشيخ أبو الحسن التميمي الحنبلي رحمهما الله إمام عصره في مذهبه يعني الحنبلي وشيخ مصره في رهطه وحضر الشيخ أبو عبدالله بن مجاهد والشيخ أبو الحسين محمد بن أحمد بن سمنون وأبو الحسن الفقيه فجرت مسألة الاجتهاد بين القاضي أبي بكر وبين أبي عبدالله مجاهد وتعلق الكلام بينهما إلى أن انفجر عمود الصبح وظهر كلام القاضي عليه وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي يقول لأصحابه تمسكوا بهذا الرجل فليس للسنة عنه غنى أبداً.

وكان التميمي قد حضر يوم وفاة الباقلاقي حافياً مع إخوته وأصحابه وأمر أن ينادى بين يدي جنازته هذا ناصر السنة والدين هذا إمام المسلمين هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين هذا الذي ألف سبعين ألف ورقة رداً على الملحدين ا.هـ.

ومن هذه النقول نستطيع أن نقول إن علم الكلام قديم النشأة فقد نص الإمام التفتازاني رحمه الله على أن علم الصحابة بالعقائد من علم الكلام حيث قال ودخل علم علماء الصحابة بذلك فإنه كلام وإن لم يكن سمي في ذلك الزمان بهذا الاسم كما أن علمهم بالعمليات فقه وإن لم يكن هذا التدوين والترتيب ا.هـ. قال العلامة سعيد فودة ولكن الفرق بين عهد الصحابة ومن بعدهم إجمالاً ظهور الفرق التي شوشت على المؤمنين عقائدهم وأفسدت عليهم وحدثهم وأثارت النزاع بينهم مما جعل الحاجة للاهتمام بالعقائد من هذه الناحية أبلغ فكان الداعي إلى إثبات العقائد الحقة والرد على المخالفين لها أمراً ضرورياً صيانة للإسلام ولعقائد المؤمنين فإن قلت نقلت عن بعض السلف روايات في ذم علم الكلام من ذلك ما نقل عن الشعبي وأبي يوسف ومالك من طلب الدين بالكلام تزندق ومن طلب المال بالكيمياء أفلس ومن



حدث بغرائب الحديث كذب وقال الإمام الشافعي صاحب الكلام لا يفلح إلى غير ذلك من النصوص التي لست بصدد تتبعها ومناقشة أسانيدها وقد أسهب في ذكرها الحافظ ابن عساكر في تبين كذب المفترى وبالجمله نحن نسلم بثبوت أن هناك من ذم علم الكلام ولكن ما المراد من هذا الذم؟ لا شك أن المراد من هذا الذم ذم كلام أهل الأهواء والبدع وإليك هذا النص المهم للإمام الأبخيمي حيث قال وأما ذم الشافعي وغيره الكلام فمرادهم بعلم الكلام بإجماع المسلمين هو الكلام النافي عن الله عز وجل ما علم ثبوته بكتابه عز وجل أو بسنة نبيه ﷺ أو بإجماع أمته أو بدليل عقلي تنتهي مقدماته إلى الضروريات أو أثبت الله تعالى ما لم يعلم بواحد من الطرق الأربعة وتأمل إلى تنصيص هذا الإمام السني على الإجماع.

فيستحيل أن يكون الذم وارداً على طريقة المتكلمين لأن الطريقة ما هي إلا الأخذ بالأدلة والنقاش والجدال في العقيدة وهذا الأمر أي النظر في العقيدة ليس محل ذم ليكون الذم وارداً عليه في نفسه إلا أن يكون مبنياً على قواعد فاسدة أو مؤدياً إلى عقائد باطلة.

ومما يؤكد هذا ويوضحه أن كبار الذين نقل عنهم ذم الكلام خاضوا في العقيدة بالنظر والنقاش ورد الخصوم فلو كان الذم وارداً على الطريقة نفسها لكانوا قد دخلوا فيما نهوا عنه وهذا أمر نجلهم عنه ولا تنس ما سبق نقله عن الإمام الشافعي رحمه الله في ضابط علم الكلام المحمود والمذموم حيث قال كما في السير للحافظ الذهبي كل متكلم على الكتاب والسنة فهو الجد وما سواه فهو هذيان اهـ.

قال الحافظ ابن عساكر رحمه الله في تبين كذب المفترى وإنما يعني الشافعي رحمه الله والله أعلم بقوله من ابتلي بالكلام لم يفلح كلام أهل الأهواء الذين تركوا الكتاب والسنة وجعلوا معولهم عقولهم وأخذوا في تسوية الكتاب عليها وحين حملت عليهم السنة بزيادة بيان لنقض أقوالهم اتهموا روايتها وأعرضوا عنها فأما أهل السنة فمذهبهم في الأصول مبني على الكتاب والسنة وإنما أخذ من أخذ منهم في العقل إبطالاً لمذهب من زعم أنه غير مستقيم على العقل وبالله التوفيق اهـ.

أقول وعلى هذا يحمل ما نقل عن بعض السلف من الروايات الغليظة في النهي عن الكلام فهذا الإمام الشافعي رحمته الله حينما رأى قوما يتجادلون في القدر بين يديه بأهوائهم ذمهم فقال كما في تبين كذب المفترى لابن عساكر لأن يلقى الله عز وجل العبد بكل ذنب خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من الأهواء.

وروى البيهقي أنه دخل حفص الفرد على الشافعي فقال الشافعي بعد خروجه لأن يلقى العبد الله بذنوب مثل جبال تهامة خير له من أن يلقاه باعتقاد محرف مما عليه هذا الرجل وأصحابه اهـ وكان حفص يقول بخلق القرآن.

قال ابن عساكر والكلام المذموم كلام أصحاب الأهوية وما تزخرفه أرباب البدع المردية فأما الكلام الموافق للكتاب والسنة الموضح لحقائق الأصول عند ظهور الفتنة فهو محمود عند العلماء ومن يعلمه وقد كان الشافعي يحسنه ويفهمه وقد تكلم مع غير واحد ممن ابتدع وأقام الحجة عليه حتى انقطع ثم أورد ابن عساكر في تبين كذب المفترى جملة من مناظرات الإمام الشافعي رحمته الله للمبتدعة الدالة على أنه كان متضلعا من هذا العلم ثم قال فأما الكلام الذي يوافق الكتاب

والسنة ويبين بالعقل والعبارة فإنه محمود مرغوب فيه عند الحاجة تكلم فيه الشافعي وغيره من أئمتنا ﷺ عند الحاجة كما سبق ذكرنا له .هـ.

ويؤكد أن الذم إنما هو لكلام أهل البدع والأهواء من القدرية والمرجئة والجهمية وغيرها أنهم كانوا في القديم إنما يعرفون بالكلام أهل الأهواء أما أهل السنة فمعهولهم فيما يعتقدون الكتاب والسنة فكانوا لا يسمون بتسميتهم وهذا كلام معروف لمن سبر التاريخ وعرف الفرق وظهورها فيكون الذم الصادر من بعض السلف مُنصباً على أهل الأهواء الذين عرفوا في ذلك الزمن بأهل الكلام فلا يكون الذم لعلم الكلام عموماً وإنما للكلام السائد في زمانهم وهو كلام أهل البدع أما بعد أن أصبح علم الكلام يتناول أهل السنة لتقريرهم به الحق على قواعد الكتاب والسنة فلا يكون مذموماً وفي هذا يقول العلامة ابن حجر الهيتمي حمل الذم البليغ والزجر الأكيد على ما يؤدي الخوض فيه إلى زيغ أو ارتكاب شبهة لا مخلص له فيها وغير ذلك من المفسد التي كانت من أهله في زمان أولئك الأئمة وأما بعدهم فقد تميز أهل السنة من أهل البدع وحرروا كتبهم فيه واجتهدوا في قمع البدع فلا مساغ في ذمه بل هو أكبر فروض الكفايات .هـ.

وحمل بعض العلماء النهي الوارد عن بعض السلف على الاقتصار على الكلام دون تعلم الحلال والحرام والعمل بالأحكام قال ابن عساكر رحمه الله ويحتمل أن يكون مرادهم من النهي عن الكلام أن يقتصر عليه ويترك تعلم الفقه الذي يتوصل به إلى معرفة الحلال والحرام ويرفض العمل بما أمر بفعله من شرائع الإسلام ولا يلتزم فعل ما أمر به الشارع وترك ما نهى عنه من الأحكام وقد بلغني عن حاتم بن عنوان الأصم وكان من أفاضل الزهاد وأهل العلم أنه قال الكلام أصل الدين والفقه فرعه والعمل ثمرة فمن اكتفى بالكلام دون الفقه

والعمل تزندق ومن اكتفى بالعمل دون الكلام والفقهاء ابتدع ومن  
اكتفى بالفقهاء دون الكلام والعمل تفسق ومن تفنن في الأبواب كلها  
تخلص أهـ.

والسبب فيما قاله حاتم الأصم من أن المكتفي بالكلام يتزندق  
أن الخائض في علم الكلام المقتصر عليه تتزعزع عقيدته وتسقط هيبة  
الرب من قلبه وذلك لأن عمل المتكلم هو الكلام على ذات الله  
عز وجل وصفاته وإيراد الأدلة العقلية على إثباتها وإيراد الشبه على  
تلك الأدلة ودفعها ثم الكلام على ما يرد على الدفع من النقص  
وردها والإجابة عنها وهلم جرا وهذا العمل يوجب وهناً في العقيدة  
ويفضي إلى سقوط هيبة الرب سبحانه وتعالى لعدم تمكن الخائض في  
مراتب الإحسان وعدم معرفته ومبالاته بالحلال والحرام وعدم تذوقه  
لحلاوة الأعمال لذلك كان كثير من المتكلمين المقتصرين على علم  
الكلام رقيقي الدين حتى نقل عن بعضهم التهاون بإقامة الصلاة.

فإن قلت لم لم يتوسع الصحابة الكرام رضوان الله عليهم في  
الخوض في هذه المباحث ألا يكون تركهم هذه الطريقة للخوض في  
العقائد دليل على كونها طريقة مبتدعة.

قلت القول بأن هذه الطريقة من الخوض في العقائد مرفوضة  
لأنها لم تنقل عن الصحابة أو لأن الصحابة لم يخوضوا فيها غير صحيح  
لأن الصحابة رضي الله عنهم لم ينهوا أو يحرموا الخوض في العقيدة وإثباتها على  
المخالف بل غاية أمرهم أن هذه الطريقة أي الخوض في العقائد بهذا  
الشكل لم تكن منتشرة بينهم بحيث تكون سمة لهم ولم يتركوها مطلقاً  
بحيث تكون مخالفة لهم ومبتدعة في أزمان جاءت بعدهم وإنما قل  
خوضهم في العقيدة لصفاء عقائدهم ببركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وقلة  
الأهواء والبدع بينهم فلم يكونوا بحاجة إلى التكلف في الخوض في

مسائل العقيدة لعدم الحاجة إلى ذلك فقد كان حرز الدين محفوظاً في عهد النبي ﷺ أن يتجاسر عليه من يروم الاختلاس منه ولكن في آخر عهدهم ﷺ خاصة لما وجدت الحاجة إلى ذلك لم يمتنعوا ولم يتخرجوا من الخوض فيها والرد على المخالفين لها دفاعاً عن الإسلام وعقائد المؤمنين.

ففي إشارات المرام للإمام البياضي الحنفي ﷺ أنه لما ظهر في أواسط عصرهم يعني الصحابة أوائل أهل الأهواء من الخوارج والشيعة والقدرية كشفت فقهاء الصحابة عن شبههم بالحجج الساطعة وبينوا العقائد الحقّة بالبراهين القاطعة وقمعوا مادة أهل الأهواء واستأصلوا المصرين المتحزبين منهم بالإفتاء. هـ.

وما أعظم هذا الميزان الذي وضعه الإمام الأعظم أبو حنيفة ﷺ حيث قال وقد سئل عن عدم خوض الصحابة في علم الكلام وأصحاب رسول الله ﷺ إنما لم يدخلوا فيه لأن مثلهم كقوم ليس بحضرتهم من يقاتلهم فلا يتكلفون السلاح ونحن قد ابتلينا بمن يطعن علينا ويستحل الدماء منا فلا يسعنا أن لا نعلم من المخطئ منا ومن المصيب وأن لا نذب عن أنفسنا وحرماننا فقد ابتلينا بمن يقاتلنا فلا بد لنا من السلاح.

فإن قلت إن المتأخرين يكثر من الأدلة العقلية والنقاش القائم على الأصول المنطقية في المسائل العقائدية في حين أن الطريقة كانت عند المتقدمين في فهم النصوص والأدلة عندهم كانت في غالبها نقلية.

قلت هذا صحيح وسببه أن خلاف المتقدمين كان مع أناس يؤمنون بالكتاب والسنة ويتسبون إلى الإسلام فكان النقاش معهم بالأدلة النقلية التي يؤمنون بها ولما نقلت الفلسفة اليونانية والأفكار

البعيدة عن الإسلام إلى العربية ووجد من يدعو إليها ويروج لها ويثير الشبه بين المؤمنين متكئاً عليها تصدئ علماء المسلمين للرد على ذلك بما يناسب الحال والمقام وهذا الحال يتكرر في كل زمان فالخلاف قد يكون بين المسلمين أنفسهم وقد يكون بين المسلمين وغيرهم ولا ينكر أحد أن الأدلة التي تناسب الذي يؤمن بالكتاب والسنة في مسائل شرعية هي الأدلة الشرعية من النصوص وكيفية فهمها أما الذي لا يؤمن بالله ولا يلتفت إلى الشرع ابتداءً يناسبه الدليل العقلي الذي يتمشى مع الأصول الصحيحة بشرط أن يكون ذلك الدليل العقلي معتداً به شرعاً مأخوذاً من الأصول الإسلامية المقررة وهذا لا حرج فيه بل الواجب متعين فيه على ما نص عليه العلماء قديماً وحديثاً بل إن القرآن في خطابه للكافرين لا يعتمد إلا هذه الطريقة في إقامة الأدلة على إثبات صدق الرسول ﷺ وما جاء به قال الشيخ سعيد فوده حفظه الله:

أما الألفاظ المستحدثة في هذا العلم من نحو: الجوهر والعرض والدور والتسلسل والوجوب والجواز والاستحالة والتحسين والتقييح وغير ذلك من الاصطلاحات الغربية التي لم يعهدها الصحابة رضي الله عنهم فليس فيها أمر محذور ولا في استعمالها ما يوجب المخالفة المبتدعة إذ ما من علم إلا وقد حدثت فيه اصطلاحات بأوضاع جديدة لأجل التفهيم كما في الحديث والتفسير والفقه وسائر العلوم فلو عرض على الصحابة رضي الله عنهم عبارة النقض والكسر والتركيب والتعدية وفساد الوضع إلى جميع الأسئلة التي تورد على القياس لما كانوا يفهمون المراد منها لعدم الاستعمال بالنسبة إليهم وبالتالي فإن الخلف الذين استعملوا هذه الألفاظ ووضعوها لمعان صحيحة لم يكونوا مبتدعة بهذا التطوير الاصطلاحي وبالمقابل فإن عدم وجودها في زمانهم لم يكن نقصاً في حقهم فإن التطور في العلوم من حيث التدوين والترتيب والاصطلاح والتأصيل وغير ذلك لا ينكره عاقل فكيف ينكر في حق علم الكلام

تحكماً مع وقوع مثله أو أكثر منه في سائر العلوم الشرعية وغير الشرعية.

أما الاستدلال بالأدلة المعروفة فيه من دليل حدوث العالم على وجود الصانع ودليل التمانع على وحدانيته تعالى ودليل الإمكان على جواز الرؤية والأمور الغيبية وغيرها من الأدلة فإنها أدلة صحيحة في نفسها ليست بخارجة عن أدلة القرآن لا يقصد منها إلا إثبات العقائد الحقة بالأدلة القطعية بما يكون حجة على المخالف والدليل ما يلزم من العلم به العلم بالمدلول كما يلزم من العلم بحدوث العالم العلم بوجود محدثه وخالقه والعلم بحدوث العالم لا بد له من دليل وهذا الدليل لا يعتبر حجة إلا إن كان قطعياً والدليل القاطع على حدوث العالم يكون إما بالاستقراء بأن تستدل على حدوث أفراد العالم فرداً فرداً أو تستدل على حدوث جميع أجزاء العالم بدليل واحد بأن تحصر العالم في أجزاء معينة ثم تثبت حدوث العالم بحدوث هذه الأجزاء التي يتشكل منها العالم والعالم بما فيه لا يخرج عن كونه إما أجساماً أو أعراضاً تقوم بالأجسام فالجسم كل ما يأخذ قدراً من الفراغ أي كل ما يكون له حجم ويكون له تميز بذاته كالقلم والكرسي والأرض والشجر والبحر وهكذا أما الأعراض فهي التي تقوم بالأجسام ولا توجد منفكة عنها كالحركة والسكون واللون والحياة والعلم وغير ذلك مما توصف به الأجسام ولا يوجد قسم آخر.

وهذا الحصر موجود قطعاً والاستقراء ممكن لكثير من الأجزاء التي يطلع عليها الإنسان وإن أدلة الاستقراء ترجع في أصلها إلى أن الحادث لا بد له من محدث أي ترجع إلى إثبات أن وجود السماوات والأرض وما فيها من مخلوقات كلها أمور ممكنة ليست بواجبة أي أن وجودها على هذه الأحوال ليس لذاتها بل يمكن أن تكون كما هي الآن

ويمكن أن تكون على حال أخرى فالأرض يمكن أن تكون أكبر  
ويمكن أن تكون أصغر والقمر يمكن أن يكون أقرب إلى الأرض  
ويمكن أن يكون أبعد ونسبة الأوكسجين في الجو يمكن أن تكون أكثر  
ويمكن أن تكون أقل ويمكن أن تكون الأرض خالية من عنصر  
الحديد كما ويمكن أن تكون حركة النجوم عشوائية وغير ذلك.

فوجود العالم على هذا الحال وهذا الانتظام بما فيه من إبداع  
وتناسق عجيب مع إمكان أن لا يكون كذلك يقتضي ضرورة أن له  
مخصصاً أرادته أن يكون هكذا دون بقية الأحوال الممكنة وهكذا يستدل  
بكل جزء من أفراد العالم على وجود خالقه من حيث إنه ممكن والممكن  
لا بد له من مرجح.

فالبحث عن الإمكان والتنبيه على وجه افتقار الممكن إلى  
المحدث وإبطال الترجيح بلا مرجح وغير ذلك من المباحث هي  
مباحث في علم الكلام فإنه يبحث في علم الكلام عن القواعد الكبرى  
التي تحكم جميع الاستدلالات الجزئية غير المتناهية وبالتالي فإنه يقعد  
لكيفية الاستدلال بالأدلة القرآنية والعجائب الكونية والمكتشفات  
العلمية على المباحث العقائدية بما لا يبقى لمخالف شبهة.

وإذا عرفت ذلك تعرف أهمية علم الكلام في أول مبحث من  
مباحثه وهو الإمكان فكيف في بقية مباحثه وأصوله وإذا علم ذلك فإنه  
لا يعيب علم الكلام إلا جاهل - أي جاهل - بطريقته وبقواعده فإنه  
لا يعيب علم الكلام لصعوبته إلا جاهل فإن العلوم كافة فيها صعوبة  
وتحتاج إلى دقة نظر وبحث عميق وطول طلب فكيف بهذا العلم الذي  
هو أساس العلوم الشرعية وأدقها ويبحث في أخطر القضايا وأهمها  
فإن زعم أن الأدلة الكونية أسهل وأقرب إلى العوام قلنا هذا مسلم



ولكن من قال إن هذا العلم موضوع للعوام ومن ثم كيف يصح الاستدلال بهذه الأدلة الكونية وغيرها من غير معرفة وجه الاستدلال بها من معرفة مفهوم الإمكان والفرق بينه وبين الوجوب والاستحالة وإبطال الترجيح بلا مرجح وإبطال الدور والتسلسل وغيرها من المباحث التي لا تثبت إلا بهذا العلم وبالمقابل كيف يعرف هذا الزاعم الأدلة على إثبات المباحث العقائدية المختلفة من الوحدانية ووجوب القدم في حقه تعالى وإثبات الرسالة وصدق الرسول ﷺ وإثبات القضايا الغيبية وغيرها من المباحث من غير إحاطة تامة بهذا العلم.

أما بالنسبة إلى الطريقة الثانية من الاستدلال على أن العالم بجميع أجزائه مخلوق بدليل واحد فإثبات أنه إما أجسام أو أعراض وأن كلاً منها حادث فيثبت أن العالم حادث قطعاً وهو الدليل المعروف بدليل حدوث العالم.

فإذا ثبت بهذا الدليل القاطع أن العالم مخلوق ثبت قطعاً أنه مفتقر إلى خالق وأن هذا الخالق لا يجوز أن يكون من جنس العالم أي لا يجوز أن يكون جسماً أو عرضاً كما لا يجوز أن يكون موصوفاً بصفة من صفات الحدوث والنقصان وإلا كان مخلوقاً مثلها وإلخالي لا يكون مخلوقاً وهذا معنى قوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) وقوله تعالى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) يقول الإمام النسفي في علة تسمية العالم - وهو كل موجود سوى الخالق تعالى - بهذا الاسم سمي عالماً لكونه عالماً على ثبوت صانع له حي سميع بصير عليم قدير خارج عن حكمه متعال عما فيه من سمات الحدوث وإمارات النقصان غير مشابهة لشيء من أقسامه ولا مماثل لجزء من أجزائه (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ).

وبهذا يعلم أن الانتقال من حدوث العالم لأنه أجسام وأعراض إلى أن الخالق يستحيل أن يكون جسماً أو عرضاً انتقال صحيح موافق لصحيح المعقول وصریح المنقول وأنه لا يخالف في ذلك عاقل إلا أن يكون مجسماً يعتقد أن ربه جسماً من الأجسام وهذا اعتقاد فاسد قطعاً.

ومن هنا يعلم أنه لا تعارض بين صحيح المعقول وصریح المنقول وبالتالي فإن ما يذكره المتكلمون من تقسيم العالم إلى أجسام وأعراض وأن الشيء إما أن يكون واجباً أو ممكناً أو مستحيلاً وأن الواجب لا يقبل العدم والمستحيل لا يقبل الوجود وأن الممكن يقبل أيّاً منهما وأن العالم ممكن يستند في وجوده إلى الواجب وأن إمكانه يرجع إلى كونه جسماً أو عرضاً فيحتاج إلى الخالق وأن الخالق يستحيل أن يكون كذلك وغيرها من التفريعات كلها صحيحة موافقة للعقائد الحقة ومن هنا فإن هذا العلم يعطي الفهم الكامل والتصور الشامل للعقيدة الإسلامية فتكون كلها مترابطة ومتماسكة في سلك واحد لا يشذ عنها مسألة صغيرة كانت أو كبيرة لا عن حكم العقل ولا عن حكم النقل.

فإن قلت أن علم الكلام أصبح مظهراً من مظاهر الاختلاف بين المسلمين والنزاع والشقاق والابتداع والتبديع.

قلت هذا الكلام لا يقتضي ذم علم الكلام على إطلاقه وذلك لأن الاختلاف واقع لا محالة وقد أخبر عنه الرسول الكريم في أحاديث كثيرة كما في قوله ﷺ (ستفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة قيل ومن هم؟ قال الذي هم على ما أنا عليه وأصحابي) ولكن وقوع هذا الاختلاف لا يمنع أن تكون هناك فرقة ناجية بل الحق أنه لا بد وأن تكون هناك فرقة ناجية مصيبة في جميع عقائدها دون بقية

الفرق الأخرى بمعنى أن الحق من القضيتين المتقابلتين لا بد وأن يكون في فرقة واحدة دون ما عداها من الفرق فهنا أصلاً:

أحدهما: أن الحق في كل مسألة عقلية واحد .

والآخر: أن هذا الحق في جميع المسائل يجب أن يكون في فرقة واحدة وأن تلك الفرق إنما تختلف عنها في هذا الأصل أما إن الحق في كل مسألة عقلية واحد فلأن القضيتين المتقابلتين لا يمكن أن يجتمعا في الصدق والكذب لأن هذا جمع بين النقيضين فيجب أن يكون الحق واحداً.

أما إن الحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة واحدة فمعلوم من النقل وليس من إطلاق العقل ومن الأدلة النقلية على ذلك قوله تعالى (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ) وقوله ﷺ (ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة) وقوله ﷺ (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة) وقوله ﷺ (لا تجتمع أمتي على ضلالة) بل إن هذا المعنى متواتر تواتراً معنوياً بأحاديث ونصوص كثيرة وبالمقابل فإنه ليس من التحكم حصر الحق في فرقة واحدة بعد إخبار الشرع وبعد معرفة أن الحق يجب أن يكون متعيناً ليصح التكليف به ولا يكون كذلك إلا إن كان في فرقة واحدة .

وإذا علم أن الحق في كل مسألة مع فرقة واحدة وعلم أن الحق يجب أن يكون في فرقة واحدة دون ما عداها من الفرق مع ادعاء الجميع بأنهم على الحق دون ما عداهم كانت الحاجة إلى هذا العلم ضرورية لبيان معتقد الفرقة الناجية وتأييدها بالأدلة التي تؤكد حقيقتها مع الرد على الفرق الضالة وبيان زيفها ويؤكد هذا المعنى ما ذكره الإمام السبكي في السيف الصقيل بقوله (لهذا كان الشافعي ﷺ ينهى عن الاشتغال بعلم الكلام ويأمر بالفقه فهو طريق السلام ولو

بقي الناس على ما كانوا عليه زمن الصحابة كان الأولى للعلماء تجنب النظر في علم الكلام لكن حدثت بدع أوجبت للعلماء النظر فيه لمقاومة المبتدعة ودفع شبههم حذراً من أن تزيغ بها قلوب المهتدين.

وأختم الجواب بهذه العبارة للإمام القشيري رحمه الله حيث قال لا يجحد علم الكلام - أي بقوانين الإسلام - إلا أحد رجلين جاهل ركن إلى التقليد وشق عليه سلوك طرق أهل التحصيل وخلا عن طرق أهل النظر والناس أعداء ما جهلوا فلما انتهى عن التحقق بهذا العلم نهى الناس ليضلوا كما ضل، أو رجل يعتقد مذاهب فاسدة فينطوي على بدع خفية يلبس على الناس عوار مذهبه ويعمي عليهم فضائح عقيدته ويعلم أن أهل التحصيل من أهل النظر هم الذين يهتكون الستر عن بدعه ويظهرون للناس قبح مقالاته والقلاب لا يجب من يميز النقود والخلل فيما في يده من النقود الفاسدة كالصراف ذي التمييز والبصيرة وقد قال تعالى (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) سورة الزمر ١٥هـ.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين



الرسالة رقم ١٠

المجواب الجليل

عن الفرق

بين الإتيان والتفويض والتأويل



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد فهذا «الجواب الجميل عن الفرق بين الإثبات والتفويض والتأويل» كتبه جواباً لمن سألني عن ذلك والله أسأل أن يكتب له القبول وأن ينفع به الخاص والعام إن ربي أكرم مسئول وأعظم مأمول وهو حسبي وكفى ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

اعلم أولاً أن السؤال يتعلق بقضية المشابهة من الصفات الواردة في الكتاب والسنة فنحتاج أولاً إلى بيان مفهوم المشابهة وثانياً إلى حكم المشابهة عند أهل السنة والجماعة وثالثاً إلى تعريف التفويض والتأويل ورابعاً إلى بيان وجه الاتفاق بين التفويض والتأويل ووجه الاختلاف وخامساً إلى بيان وجه انحصار الحق في التفويض والتأويل وسادساً إلى بيان وسطية طريقة أهل السنة بين المعطلة والمشبهة وسابعاً إلى بيان التعطيل وإثبات المشبهة وثامناً إلى بيان الفرق بين طريقة أهل الحق وبين طريقة المثبته المشبهة وتاسعاً إلى بيان تنزه الله عز وجل عن الكيفية وعاشراً وأخيراً إلى بيان التحذير من الكلام في المشابهة فأشرع في الجواب على هذا الترتيب فأقول:

### أولاً: بيان مفهوم المشابهة:

قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] المشابهة في الأصل كل ما لا يهتدي إليه الإنسان والمراد به هنا ما جاء في القرآن والسنة الصحيحة المشهورة من النصوص التي يوهم ظاهرها مشابهاً الله تعالى لخلقه.



قال العلامة الشيخ محمود خطاب السبكي رحمه الله في كتابه «إتحاف الكائنات»: المراد به - يعني المتشابه - هنا كل ما ورد في الكتاب أو السنة الصحيحة موهماً مماثلته تعالى للحوادث في شيء ما وقامت الدلائل القاطعة على امتناع ظاهره في حق الله تعالى ا.هـ.

ويقول الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي حفظه الله في «كبرى اليقينيات» موضعاً شأن هذه المتشابهات: يُشكل - بحسب الظاهر - آيات في كتاب الله وأحاديث ثابتة عن رسول الله ﷺ تفيد بظاهر ألفاظها وتعبيرها ثبوت بعض النقائص أو النقائص التي نفيها عن ذات الله جل جلاله كالجبهة والجسمية والجوارح والأعضاء والتحيز في المكان كقوله سبحانه وتعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وقوله تعالى ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وقوله ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] وقوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وكقوله عليه الصلاة والسلام (إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن) وقوله ﷺ (إن الله خلق آدم على صورته) إن هذه النصوص القرآنية - أي والأحاديث النبوية - من نوع المتشابه الذي ذكر الله عز وجل أن في كتابه آيات منه والمقصود بالمتشابه كل نص تجاذبته الاحتمالات حول المعنى المراد منه وأوهم بظاهره ما قامت الأدلة على نفيه غير أن هنالك آيات تتعلق بصفات الله تعالى أيضاً ولكنها محكمات أي قاطعة في دلالتها لا تحمل إلا معناها الواضح الصريح كقوله جل جلاله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وقوله ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤].

وقد أوضح الله في كتابه بصريح العبارة ضرورة اتباع المؤمن للنصوص المحكمة في كتابه وبناء عقيدته في الله بموجبها ووضع النصوص المتشابهة من ورائها من حيث فهمها والوقوف على المعنى المراد منها وشدد النكير على من يتجاهل النصوص المحكمة النيرة القاطعة ليلحق العبارة المتشابهة الغامضة ويفسرها كما يشاء وذلك في قوله عز وجل ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمْنًا بِهٖ كُلُّ مَن عِنْدَ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾ [آل عمران: ٧].

### ثانياً: حكم المتشابه عند أهل السنة والجماعة:

وحكم المتشابه من هذه النصوص عند أهل الحق هو الإيمان به على الوجه الذي أراد الله تعالى والقطع بأن له معنى عظيماً شريفاً عند الله عز وجل بعد أن نزه الله تعالى عن الظاهر المستحيل في حقه سبحانه وتعالى هذا هو القدر المتفق عليه عند أهل السنة والجماعة ثم إن جماعة منهم لم يعينوا المعنى المراد من ذلك النص بل فوضوا علمه إلى الله تعالى بعد قطعهم أن الظاهر المستحيل في حق الله تعالى غير مراد له سبحانه ولا لرسوله ﷺ.

وهذا رأي المفوضة وهي طريقة أكثر السلف وجماعات من الخلف.

وجماعة أخرى لم يكتفوا بالتأويل الإجمالي بل أولوا تأويلاً تفصيلاً بتعيين المعنى المراد منه وعلى هذا جماعة من السلف وأكثر الخلف ويقال لهم المؤولة وانحصرت طريقة أهل الحق في التفويض والتأويل وهالك بعض نصوص العلماء الدالة على ذلك:

قال العلامة محمود خطاب السبكي في «تحاف الكائنات»: المراد به - يعني المتشابه - هنا كل ما ورد في الكتاب أو السنة الصحيحة موهماً مماثلته تعالى للحوادث في شيء ما وقامت الدلائل القاطعة على امتناع ظاهره في حق الله تعالى ولذا أجمع السلف والخلف على تأويله تأويلاً إجمالياً بصرف اللفظ عن ظاهره المحال على الله تعالى لقيام الأدلة القاطعة على أنه تعالى ليس كمثله شيء ثم إن السلف لا يعينون المعنى المراد من ذلك النص بل يفوضون علمه إلى الله تعالى بناء على أن الوقف على قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ والخلف يؤولونه تأويلاً تفصيلاً بتعيين المراد منه لا اضطرارهم إلى ذلك رداً على المبتدعين الذين كثروا في زمانهم بناء على أن الوقف على قوله تعالى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾.

وقال الإمام الحافظ البيهقي رحمه الله في كتاب الاعتقاد: بعد أن روى حديث النزول وهذا حديث صحيح رواه جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ وأصحاب الحديث - فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله - على قسمين منهم من قبله وآمن به ولم يؤوله ووكل علمه إلى الله ونفى الكيفية والتشبيه ومنهم من قبله وآمن به وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة ولا يناقض التوحيد. هـ.

وقال الإمام الكرمانى في شرحه على البخاري كما نقله عنه الحافظ في الفتح ج ١٣ ص ١٣ حكم هذا حكم سائر المتشابهات إما التفويض وإما التأويل.

وفي فتح الباري أيضاً ج ١٣ ص ٤٤١ ما نصه: هذا الحديث من المتشابهات فإما مفوض وإما مؤول.

وفي أوجز المسالك لشيخ مشايخنا العلامة محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله عند شرحه لحديث النزول: فالعلماء في ذلك على قسمين الأول المفوضة والقسم الثاني المؤولة.

فتبين لك من خلال هذه النصوص المنقولة عن كبار العلماء رحمهم الله تعالى وهي قليل من كثير أن أهل السنة سلكوا أحد مسلكين إما التفويض وإما التأويل بعد أن أجمعوا على أن ظاهر هذه الألفاظ الموهمة للتشبيه غير مراد قطعاً قال القاضي عياض رحمه الله في «شرح مسلم»: لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم اهـ.

وإذ قد عرفت أن أهل السنة إما مفوض أو مؤول فهالك تعريف التفويض والتأويل.

### ثالثاً: تعريف التفويض والتأويل:

- ١- التفويض مأخوذ من قولهم فوض إليه الأمر أي رده إليه. والمعنى الشرعي لا يخرج عن المعنى اللغوي فالتفويض شرعاً رد العلم بهذه المشابهات إلى الله تعالى وعدم الخوض في معناها وذلك بعد تنزيه الله تعالى عن ظواهرها غير المرادة شرعاً.
- ٢- والتأويل أصله من الأول وهو الرجوع وهو شرعاً: حمل اللفظ على خلاف ظاهره على سبيل القطع مع بيان المعنى الذي يُظن أنه المقصود من اللفظ وبعد معرفتك للتفويض والتأويل هالك وجه الاتفاق بينهما ووجه الاختلاف.

## رابعاً: وجه الاتفاق بين التفويض والتأويل ووجه الاختلاف بينهما:

١- يتفق التفويض والتأويل على وجوب صرف هذه الألفاظ الموهمة للتشبيه عن ظاهرها.

قال ملا علي قاري في «المرقاة شرح المشكاة» ما نصه: اتفق السلف والخلف على تنزيه الله تعالى عن ظواهر المتشابهات المستحيلة على الله تعالى. هـ.

وقال العلامة محمود بن خطاب السبكي في كتابه " الدين الخالص ج ١ ص ٢٧": أما ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهة فقد أجمع السلف والخلف رضي الله عنهم على أنها مصروفة عن ظاهرها لقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ وقوله سبحانه وتعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٢- ويختلف التفويض عن التأويل في كون المفوضة بعد ما قطعوا بأن ظاهر هذه الألفاظ الموهمة للتشبيه غير مراد قطعاً توقفوا عن التماس معنى له وأوكلوا العلم به إلى الله عز وجل. بينما توجهت المؤولة إلى التماس معنى له يليق بالله عز وجل حسب ما تقتضيه لغة العرب.

وعلى التفويض أكثر السلف وجماعات من الخلف وعلى التأويل جماعات من السلف وأكثر الخلف.

قال الإمام الترمذي رحمه الله في «سننه ج ٤ ص ٤٩٢» مثبتاً للسلف طريقة التفويض ما نصه: والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيعة وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه

الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه اهـ.

ولقد نقل الحافظ ابن حجر في «الفتح ج ٦ ص ٤٨» عن الحافظ ابن الجوزي معنى قول السلف أمرها كما جاءت قال: قال ابن الجوزي: أكثر السلف يمتنعون من تأويل مثل هذا - يشير إلى حديث يضحك الله إلى رجلين - ويمرونه كما جاء وينبغي أن يراعى في مثل هذا الإمرار اعتقاد أنه لا تشبه صفات الله صفات الخلق ومعنى الإمرار عدم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التنزيه.

وهنا مسألة مهمة جداً لا بد من بيانها وهي:  
هل كان السلف يدركون أي معنى لهذه النصوص المتشابهة؟ أم أنها بالنسبة لهم كالحروف التي في أوائل السور وإذا كانوا يدركون لها معنى كيف يوفق إذن بين إدراكهم هذا وبين ما مر من تفسير الإمرار بأنه عدم العلم بالمراد؟  
يبدو للوهلة الأولى أن ثمة تعارضاً بين إدراك معاني هذه النصوص وبين إمرارها الذي هو عدم العلم بالمراد منها.

وفي الحقيقة ليس ثمة أي تعارض بين الأمرين فالمقصود بعدم العلم بالمراد الذي فسّر به الإمرار هو عدم العلم بالمراد تفصيلاً وعلى سبيل القطع والتحديد وهذا لا يقتضي عدم علمهم بالمراد إجمالاً مثال للتوضيح قوله تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ يفهم السلف من هذا النص على سبيل الإجمال معنى الكرم والجود المطلق والعطاء الذي لا ينقطع اللاتق بصفة الرب جل وعلا أما لفظ اليدين المضاف لله تعالى في الآية فبعد استبعاد المعنى الظاهر المتبادر من إطلاقه وهو الحقيقة اللغوية التي وضع اللفظ ليدل عليها بين المخلوقين وهي الجارحة نقول

بعد استبعاد هذه الحقيقة احتمال اللفظ عدة معان مجازية ولهذا الاحتمال توقف جمهور السلف عن التعيين والقطع بأحدها وهذا هو معنى عدم علمهم بالمراد لا أنهم لا يفهمون هذه النصوص أي معنى تعالى الله أن يخاطب الناس بما لا يفهم.

فكن من هذه المسألة على بال.

قال الإمام عدي بن مسافر الشامي الهكاري المتوفى سنة ٥٥٧هـ: وتقرير مذهب السلف - الإيمان بالمتشابه - كما جاء من غير تمثيل ولا تكيف ولا تشبيه ولا حمل على الظاهر ا.هـ.

### خامساً:

ووجه انحصار الحق في التفويض والتأويل هو أن هذه النصوص المتشابهة في الصفات إما أن تُثبت أو تُنفي ونفيها تعطيل ظاهر لأنه نفي لما أثبت الله تعالى ورسوله ﷺ فمثلاً يقول الله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فيأتي المعطل ويقول: إنه غير مستو أو أن يقول الله ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ فيقال ليس لله يدان وهذا بين البطلان لأنه نفي لما أثبت الله تعالى والعياذ بالله.

أما الإثبات فإما أن يكون معه حمل الكلام على ظاهره وحقيقته التي يعهد بها البشر أو أن يصرف الكلام معه عن هذا الظاهر وهذه الحقيقة والأول نعني حمل الكلام على الظاهر والحقيقة يفضي قطعاً إلى التشبيه لأن حقائق وظواهر هذه الألفاظ أجسام وكميات مخلوقة عبر بها المخلوق عما يراه من عالمه المخلوق والله تعالى منزّه عن ذلك ولا يقال نحملها على الظاهر ونفوض العلم بالكيفية إلى الله تعالى لأن هذا القول تناقض صريح أوقعت فيه الغفلة إذ ليس من ظاهر ولا حقيقة هنا إلا الجسم وهذا لا يصح قطعاً وصف الله تعالى به وهذه الكيفية التي فُوض العلم بها إلى الله تعالى هي ذاتها المعنى الذي زعموا إثباته لأن معاني هذه

الألفاظ كصفات فإن أثبت المعنى فقد أثبتت الكيفية وإذا فوضت الكيفية فقد فوض المعنى لهذا قلنا إنه تناقض أوقعت فيه الغفلة بقي القسم الأخير الذي هو صرف الكلام عن الحقيقة والظاهر ثم بعد صرفه عن الظاهر إما أن يتوقف عن التماس معنى له ويوكل العلم به إلى الله تعالى وهذا هو التفويض الذي عليه جماهير السلف الصالح أو يلتمس له المعنى الذي يليق بالله تعالى حسب مناحي الكلام عند العرب وما تسيغه لغتهم وهذا هو التأويل الذي عليه جماعات من السلف وأكثر الخلف.

وبهاتين الطريقتين التفويض والتأويل تنحصر القسمة الصحيحة في هذه المسألة.

لهذا نرى العلماء ينصون عندما يعرض لهم شيء من هذه النصوص المتشابهات أن طريقة أهل الحق فيها إما التفويض وإما التأويل إذ ليس بعدهما إلا التشبيه أو التعطيل.

سادساً:

من خلال ما تقدم يتبين لك بوضوح تام أن طريقة أهل السنة وسط بين التشبيه والتعطيل.

ولله در الإمام الطحاوي حيث قال في «عقيدته»: «ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه».

وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه: «أفرط جهم في النفي حتى قال إن الله ليس بشيء وأفرط مقاتل في الإثبات حتى جعل الله مثل خلقه وقال رضي الله عنه: أتانا من المشرق رأيان خبيثان جهم معطل ومقاتل مشبه».



## سابعاً:

وإذ قد عرفت هذا فهناك الكلام على التعطيل والإثبات على الظواهر الذي هو التشبيه.  
أما التعطيل: فهو التخلية والنفي هذا في الأصل يقال امرأة عاطل إذا خلا جيدها من القلائد والزينة.

والمعطلة هم نفاه صانع العالم وهم نفاه صفات الباري جل وعز مثل الجهمية الذين نفوا صفات الله تعالى وعطلوها.  
والفرق بين التعطيل والتفويض والتأويل ظاهر إذ النسبة بينهما التباين إذ المعطلة ينفون الصفات ابتداءً ولا يشبونها أصلاً بينما أهل السنة والجماعة مجمعون على ثبوت صفات الله تعالى الواردة في الكتاب العزيز والسنة المحمدية مع قطعهم بأن الله عز وجل منزّه عن مشابهة المخلوقات ثم هم بين مفوض معنى التشابه وبين مؤول لذلك على حسب قواعد اللغة وأساليب العرب.

أما المثبتة الذين أثبتوا الصفات على ظواهرها اللغوية وحقائقها المتبادرة إلى الأذهان من الأجزاء والأعضاء والجوارح فهم المشبهة.

## ثامناً:

وإذا أردت معرفة موطن الاتفاق والاختلاف بين المثبتة من جهة والمفوضة والمؤولة من جهة وموطن الاختلاف بين المثبتة من جهة والمؤولة من جهة أخرى وبين المثبتة من جهة والمفوضة من جهة أخرى فانتبه لما أقول جيداً اتفق الجميع على أن نفي الصفات مرفوض فهم جميعاً يتفقون على مبدأ عدم التعطيل وبعد هذا الاتفاق اختلف أهل الحق من المفوضة والمؤولة مع أهل البدعة المثبتة فأهل الحق قطعوا جزمًا بأن الظواهر الموهمة للتشبيه منفية عن الله عز وجل ثم انكف أهل التفويض

عن التفسير وأسندوا ما ورد إلى الله تعالى علماً واتصافاً وذهب أهل التأويل إلى حملها على ما يليق بذات الله عز وجل على ضوء أساليب العرب وقواعدهم في الكلام.

أما المثبتة فقالوا أن هذه الظواهر حقائق ثابتة وصفات لازمة لله رب العالمين وبعد التزامهم تحديد المعنى بمعونة اللغة أسندوا هذا المعنى إلى الله تعالى اتصافاً ثم نفوا الكيفية بعدئذٍ ثم نسبوا فهمهم السيئ هذا إلى السلف وليس هذا بالأمر الهين ولا السهل لذلك أزيدك إيضاحاً وبياناً لمعرفة وجه الخلاف الحقيقي الواقع بين أهل الحق من جانب وبين المثبتة للظواهر على مقتضى الحس من جانب آخر فأقول إن أهل الحق سلفاً وخلفاً مفوضة ومؤولة متفقون جميعاً على صرف هذه النصوص عن ظاهرها المحال في حق الله تعالى بل الأمة مجمعة على ذلك كيف لا وهذه الظواهر منفية عن الله عز وجل بالقطعي من البراهين النقلية والعقلية وهؤلاء الذين يصرون على إثبات هذه الظواهر المستلزمة لمعان باطلة ولوازم مستحيلة لا يختلفون معنا في كون هذه اللوازم الباطلة من الجسمية والحد ونحوها منفية عن الله عز وجل إلا أنهم يجهلون - أو يتجاهلون - أن إثبات الحقائق اللغوية المعهودة والظواهر المتبادرة من المتشابه يستلزم إثبات ما قد نفوه وأجمعت الأمة على نفيه وعلى تنزيه الله تعالى عنه وهو الحد والتحيز والجسمية والجوارح والأعضاء ونحوها مما لا يليق بجلال الله وكماله وكون هؤلاء المثبتة لا يقرون بهذه اللوازم أمر عجيب جداً وتناقض فاضح يربأ عنه كل عاقل لأن إثبات الملزوم وهو المعنى الظاهر هنا ثم نفي اللازم وهو الجسمية ونحوها لا يعقل لأنه لازم لا ينفك.

والعجب من هؤلاء المثبتة المبتدعة أنه إذا قيل لهم إن هذه الألفاظ إنما وضعت للدلالة على المخلوق وأنه لا يفهم منها إذا حملت على الظاهر إلا ذلك قالوا إن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات فكما أثبتتم ذاتاً لا كالذوات متصفة بالحياة والعلم والسمع والبصر وغيرها مما سميتموه صفات المعاني ولم تؤولوا شيئاً منها أثبتوا له تعالى استواء ووجهاً ويداً وضحكاً ومللاً وأصبعاً... إلخ ما ورد من الصفات الخبرية على الحقيقة وبلا تأويل.

وهذه مغالطة خطيرة منهم وكلام يوهم ظاهره أن الحق معهم وقد يلتبس الأمر على من لم يدقق الفهم ولكن مع قليل من التروي تنكشف الحقيقة وهي أن ظاهر كلامهم هذا يعني التسوية بين ما نسميه صفات المعاني وهذه الألفاظ والإضافات الواردة في نصوص المتشابه وهذه التسوية غير صحيحة لوجود الفرق الشاسع بين البابين وبيانه أن الألفاظ والإضافات الواردة في نصوص المتشابه أول ما يتبادر إلى الذهن عند سماعها العضو والجسم الذي وضعت للدلالة عليه فإذا أضيف ذلك اللفظ إلى الله تعالى قطع العارف بالله أن ذلك المعنى المتبادر والظاهر من اللفظ محال هنا ومنفي عن الله عز وجل وإنما سيق الكلام على سبيل الاستعارة والمجاز قطعاً وله أن يكف بعد ذلك عن تحديد المعنى المجازي وله أن يحدده.

وهذا ما قرره أهل الحق فالألفاظ الموهمة للتشبيه كاليد والأصبع والقدم والساق والضحك والاستواء والنزول وما شابه ذلك من الألفاظ التي ترجع حقائقها المتبادرة منها إلى الحس.

أما صفات المعاني وهي التي ترجع إلى المعنى مثل القدرة والإرادة والسمع والبصر والحياة والعلم والكلام فلا يلزم من حملها على ظاهرها وحقيقتها مشابهة لأنها معان مجردة وحقائقها واسعة فإذا أضيفت للمخلوق كان لها حقيقة لائقة به تعالى وإذا أضيفت للمخلوق كانت لها حقيقة لائقة به ولهذا السبب لم يضطر علماء أهل السنة إلى صرفها عن ظاهرها.

ومما يؤكد هذا الكلام أنه لم ينقل عن أحد من سلف الأمة أنه قال في شيء من صفات المعاني أمرها بلا كيف أو لا تفسر ولا تكيف وما هذا إلا لمعرفتهم الكاملة بالفرق الشاسع بين النوعين من الألفاظ وهذا واضح جداً لمن كان له شيء من الاطلاع على علوم اللغة العربية وتأمل معي هذا الكلام المهم للعلامة ابن خلدون في مقدمته وهو يتكلم عن نصرته الإمام الأشعري لطريقة أهل السنة وتأييده للسلف بالحجج الكلامية وأثبت الصفات القائمة بذات الله تعالى من العلم والقدرة والإرادة ... إلى أن قال: وكان من مذهبهم يعني السلف إثبات الكلام والسمع والبصر لأنها - يعني هذه الصفات وإن أوهم ظاهرها النقص بالصوت والحرف الجسمانيين فقد وجد للكلام عند العرب مدلول آخر غير الحروف والصوت وهو ما يدور في الخلد والكلام حقيقة فيه دون الأول..... وأما السمع والبصر فإنه وإن كان يوهم إدراك الجارحة فهو يدل لغة على إدراك المسموع والمبصر وينتفي إيهام النقص حينئذ لأنه حقيقة لغوية فيها اهـ.

هذا فيما يتعلق بصفات المعاني أما الصفات الإضافية الأخرى التي يريد هؤلاء المثبتة المبتدعة إثبات حقائقها ومعانيها الظاهرة تسوية لها بصفات المعاني فيقول العلامة ابن خلدون عنها: وأما لفظ الاستواء والمجيء والنزول والوجه واليدين والعينين كذا وقع في المقدمة وصوابه

والعين لعدم ورود لفظ العينين في الكتاب والسنة فالصواب الإفراد -  
وأمثال ذلك فعدلوا عن حقائقها اللغوية لما فيها من إيهاام النقص بالتشبيه  
إلى مجازاتها على طريقة العرب حين تتعذر حقائق الألفاظ فيرجعون إلى  
المجاز كما في قوله تعالى ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧] وأمثاله طريقة  
معروفة لهم غير منكرة ولا متبدعة اهـ.

ثم وضح سبب عدوهم من التفويض إلى التأويل بقوله: وحملهم  
على هذا التأويل وإن كان مخالفاً لمذهب السلف في التفويض أن جماعة  
ارتكبوا في محمل هذه الصفات فحملوها على صفات ثابتة لله تعالى  
مجهولة الكيفية فيقولون في استوى على العرش ثبت له استواء بحيث  
مدلول اللفظ - يعني على الحقيقة - فراراً من تعطيله ولا نقول بكيفيته  
فراراً من القول بالتشبيه الذي تنفيه آيات السلوب من قوله تعالى:  
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا  
يَصِفُونَ﴾ ﴿تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾  
ولا يعلمون مع ذلك أنهم ولجوا من باب التشبيه في قولهم بإثبات استواء  
- يعني على ظاهره اللغوي البشري المعهود عند الخلق وهو الجلوس  
والاستقرار - والاستواء عند أهل اللغة إنما موضوعه الاستقرار والتمكن  
وهو جسماني وأما التعطيل الذي يشنعون بإلزامه وهو تعطيل اللفظ - أي  
ظاهره البشري - فلا محذور فيه وإنما المحذور في تعطيل الإله - يعني في  
نفي صفاته تعالى لا في تفويض المعنى إلى الله - .... ثم يدعون أن هذا  
مذهب السلف وحاشا لله من ذلك وإنما مذهب السلف ما قررناه أولاً:  
من تفويض المراد بها إلى الله والسكوت عن فهمها.

ثم طردوا ذلك المحمل الذي ابتدعوه في ظواهر الوجه والعينين واليدين والنزول والكلام بالحرف والصوت يجعلون لها مدلولات أعم من الجسمانية وينزهونه عن مدلول الجسماني منها وهذا شيء لا يعرف في اللغة وقد درج على ذلك الأول والآخر منهم ونافرهم أهل السنة من المتكلمين الأشعرية والحنفية ورفضوا عقائدهم في ذلك. اهـ كلام بن خلدون.

ومعنى قوله يجعلون لها مدلولات أعم من الجسمانية وينزهونه عن مدلول الجسماني منها وهذا شيء لا يعرف في اللغة - يعني أن ألفاظ المتشابه مدلولها الظاهر ضيق في اللغة لا يفهم منه إلا الجسمانيات ولهذا اضطر علماء أهل السنة معها إلى الصرف عن هذا الظاهر ثم إما التفويض وإما التأويل أما أن تبقئها على ظاهرها وتعتمد بعد ذلك إلى التنزيه فهذا لا يخرجك من ورطة التشبيه لأنك إن فعلت ذلك كأنك قلت مثلاً لا نثبت لله تعالى الجارحة ثم تثبت اليد على ظاهرها ولا ظاهر لليد هنا إلا الجارحة فأى تناقض أكبر من هذا.

وهذا الذي قرره العلامة ابن خلدون هو ما أطبقت عليه الأمة ولو تتبععت نصوص العلماء في ذلك لطال الجواب جداً.

فالحاصل أن الفرق الجوهرية بين المثبتة المبتدعة وبين أهل الحق أن أهل الحق نزهوا الله عز وجل عن الظواهر الموهمة للتشبيه ثم إما التفويض وإما التأويل.

أما المثبتة فأثبتوا المعاني الظاهرة الموهمة للتشبيه لله تعالى ثم وصفوه بها وأسندوها إليه تعالى اتصافاً ثم نفوا الكيفية.

أما أهل الحق فلا معنى ولا كيف كما صح عن الإمام أحمد بن حنبل وتأمل معي جيداً هذا النص المنقول في طبقات الحنابلة عن الإمام أحمد رحمه الله حيث قال أحمد رحمه الله: إن الله تعالى يدين وهما صفة له في ذاته ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم ولا من جنس الأجسام ولا من جنس المحدود والتركيب ولا الأبعاد والجوارح ولا يقاس على ذلك ولا له مرفق ولا عضد ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق به القرآن الكريم أو صحت عن رسول الله ﷺ السنة فيه. اهـ.

فقد نفى الإمام أحمد رضي الله عنه كل ما يعلق باللفظ من الظواهر الباطلة من الجوارح والأبعاد والتركيب ونحوها وأوضحه بقوله ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد أي كل ما يقتضيه إطلاق لفظ يد من هذه المعاني التي مرت من الجارحة والجسم ونحوه كله منفي عن ربنا عز وجل وتأمل قوله رحمه الله يقتضي لتعلم من خلال دقة كلام الإمام أحمد أنه يلزم من إطلاق كلمة يد تبادر تلك المعاني الحسية الجسمانية وتستدعيها إلى الذهن بمجرد الإطلاق.

وقال الإمام أحمد رضي الله عنه في صفة الاستواء كما في المرجع السابق ولا يجوز أن يقال استوى بمهاسة ولا بملاقة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وهذا نص صريح من الإمام أحمد رضي الله عنه في نفي الظاهر المتبادر من إطلاق لفظ استوى.

وهذا المنقول عن الإمام أحمد هو المنقول عن السلف وهذا معنى قول السلف نؤمن بها ونصدق ولا كيف ولا معنى.

فأهل الحق لم يثبتوا ظواهر الألفاظ الموهمة للتشبيه قطعاً بل هم بعد تنزيه الله عز وجل عن هذه الظواهر بين مفوض ومؤول على ضوء ما تقتضيه أساليب العرب قال الإمام البيهقي رحمه الله أما المتقدمون من هذه الأمة فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب ا.هـ.

وها هو سفيان بن عيينة يقول ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه قراءته تفسيره وليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية ا.هـ. نقله البيهقي في الأسماء والصفات.

وها هو إمام المدينة عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون يقول: كلت الألسن عن تفسير صفته كما انحصرت العقول دون معرفة قدره نقله الذهبي في العلو.

وها هو وكيع بن الجراح يقول عن أحاديث الصفات كان إسماعيل بن خالد والثوري ومسعر يروون هذه الأحاديث لا يفسرون منها شيئاً نقله الذهبي في العلو.

وهذا محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما يقول: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق والمغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا بل أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا.

فكل هذه النصوص تنادي بأعلى صوت أن السلف قالوا في الوارد من المتشابه في الصفات أمروا لفظها مع اعتقاد أن ما تفهمونه من ظواهرها غير مراد قطعاً.



قال ابن قدامة في لمعة الاعتقاد: وما أشكل من تلك الآيات والأحاديث وجب إثباته - أي الإيمان بورود لفظه - وترك التعرض لمعناه ونرد علمه إلى قائله ونجعل عهده على ناقله ثم نقل عن الإمام أحمد قوله: هذه الأحاديث نؤمن بها ونصدق لا كيف ولا معنى ولا نصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه.

ويقول ابن قدامة في ذم التأويل: أمروها كما جاءت وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها.

ويروي ابن قدامة عن الشافعي قوله عن السلف: علموا - أي السلف - أن المتكلم به صادق لا شك في صدقه فصدقوه ولم يعلموا معناها - أي حقيقة معناها - فسكتوا عما لم يعلموه.

فأين إثبات السلف للمعنى وهذه نصوصهم صريحة في تنزيه الله عن الظواهر الموهمة للتشبيه ثم امتنعوا عن تفسيرها تورعاً وحيطة وكيف لا يكون هذا المنهج التنزيهي منهجهم وهم كما يقول الشافعي فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى أهـ.

فأهل الحق لم يثبتوا الظواهر الموهمة للتشبيه قطعاً بل نزهوا الحق عما لا يليق بجلاله ثم هم بين مفوض ومؤول بحسب ما تقتضيه قواعد اللغة وأساليب العرب ولعل قائلًا يقول إنكم حين نفيتم الظواهر عطلتم ما أثبتته الله تعالى لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ فنقول نحن إنما نفينا الظواهر ونزهنا الله تعالى عنها وليس الظاهر قطعاً هو مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ بل إن هذه الظواهر باتفاق السلف والخلف منفية عن الله عز وجل عقلاً ونقلاً والتعطيل هو نفي الباري عز وجل أو نفي صفته ونحن نفينا هذه الظواهر ولم ننفي الصفة التي أثبتها الله تعالى لنفسه فلم يقل أحد من

أهل السنة أن الله تعالى ليس له يدان أو ليس له عين كلاب قالوا الله تعالى يدان ولكن يده تعالى ليست بجارحة وهذا قول السلف كما مر عن الإمام أحمد رضي الله عنه والله تعالى عين ليست بجارحة وهكذا تتجلى أمامك طريقة أهل الحق وهي الإيمان بما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة وتنزيه الله عز وجل عن الظاهر الذي يفهم من اللفظ بين الخلق وأنت تعلم أنه حينما يستبعد الظاهر والحقيقة اللغوية المتبادرة من اللفظ لا يبقى إلا المجاز وهنا يذهب جمهور السلف وجماعة من الخلف إلى التوقف عن تعيين أحد المعاني المجازية لاحتمال اللفظ أكثر من معنى واكتفوا بالفهم الإجمالي للنص حسب موطنه من الكلام فيفهمون من قوله تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ أن الله تعالى جواد كريم لا تفنى خزائنه ولا ينقطع عطاؤه ويفهمون من قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ النصر والثواب وهكذا لكنهم مع فهمهم لهذه المعاني المجازية لم يصرحوا بها مكتفين بالتأويل الإجمالي بينما ذهب بعض السلف وجماعات من الخلف إلى التصريح بذلك الفهم آخذين بالتأويل التفصيلي

واعلم أن الله عز وجل هو الذي علمنا كيف ننزهه وننفي عن ذاته كل ما لا يليق بجلاله من هذه الظواهر الموهمة للتشبيه جاء ذلك في الحديث القدسي الذي رواه مسلم في فضل عيادة المريض والذي يقول فيه الرب عز وجل لعبد يوم القيامة: (عبدني مرضت فلم تعدني.... عبدني استطعمتك فلم تطعمني.... عبدني استسقيتك فلم تسقني.....) كل ذلك والعبد يقول: (رب كيف أعودك وأنت رب العالمين.... رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين.... رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين....) تأمل بربك هذا الحديث القدسي جيداً تجد أنه عندما استحال في عقل العبد الذي ينزه مولاه عن صفات المخلوقين وسمات الأجسام وعوارض النقص والآفات أن يمرض ربه ويعوده على الحقيقة وأن يطعم ويستسقي على الحقيقة سأل رب كيف... وأنت رب العالمين.

أي أن حقائق هذه الألفاظ لا تليق به تعالى وهي محالة قطعاً في حقه وما دامت منفية الظاهر والحقيقة فهي عنده بلا معنى مفهوم إذ لم يتفطن للمراد ولهذا سأل قائلاً رب كيف وهذا شأن كل لفظ من هذه الألفاظ التي من هذا القبيل عندما يستحيل معناه الظاهر والحقيقي يستفسر عن المراد منه بكيف وهذا الذي حدث من بعض العوام في زمن السلف فسألوا عن مثل هذه الألفاظ كيف ينزل كيف استوى كيف يضحك فنهاهم علماء السلف عن الاستفسار عن معانيها بقولهم بلا كيف وألزموهم تنزيه الله عز وجل عن ظواهرها ثم السكوت اكتفاء بالتأويل الإجمالي إذ هم يؤمنون بأن الله تعالى ليس كمثله شيء بينما حملها بعضهم على المعاني المجازية على ضوء قواعد العربية وأساليب العرب قال سلطان العلماء العز بن عبدالسلام رحمه الله في كتابه «الإشارة إلى الإيجاز»: وأما قوله عليه الصلاة والسلام حكاية عن ربه: (مرضت فلم تعدني واستطعمتك فلم تطعمني واستسقيتك فلم تسقني) فيحمل على حذف المضاف تقديره مرض عبدي فلم تعده واستطعمك عبدي فلم تطعمه واستسقاك عبدي فلم تسقه..... ويدل على هذا أن الملموم لما قيل له استطعمتك فلم تطعمني، قال استبعاداً لذلك وتعجباً منه - لما لم يتفطن لحذف المضاف وإرادة الرب - كيف أطعمك وأنت رب العالمين حملاً للكلام على ظاهره فأظهر الرب سبحانه وتعالى مراده من تأويل كلامه فقال: مرض عبدي فلم تعده واستطعمك عبدي فلم تطعمه واستسقاك عبدي فلم تسقه ا.هـ.

وتأمل قول العز رحمه الله حملاً للكلام على ظاهره يعني أن العبد قال ذلك مستبعداً له لأنه لم يتفطن لغير الظاهر الموهوم للتشبيه من المعاني اللائقة بالله تعالى ا.هـ.

ومع كل هذه النصوص والنقول الواضحة تجرد من يكابر من هؤلاء المبتدعة المثبتة فيقول أن قول السلف بلا كيف وأمرها كما جاءت ونحو ذلك مما نقل عنهم هو تفويض في كيف بعد إثبات المعنى الظاهر وأقول سبحانك ربي هذا بهتان عظيم وقد قررنا مراراً أن هذه الظواهر الموهمة للتشبيه مستحيلة في حق الله عز وجل ومنفية عنه قطعاً كما قررنا مراراً أن هذه الكيفيات المحسوسة مما يتنزه الله عز وجل عنها ولا يجوز وصفه بها لأنها لو ازم لا تنفك عن المعاني الظاهرة من هذه الألفاظ وحاشا أهل الحق سلفاً وخلفاً ثم حاشاهم ثم حاشاهم أن يثبتوا لله تعالى ما يستحيل في حقه وهم أعرف الخلق كافة بالله بعد رسول الله ﷺ وأزيدك هذه النصوص والنقول الدالة صراحة على تنزيه الله عز وجل عن الكيفيات المحسوسة وهو المبحث التاسع.

### تاسعاً:

قال الإمام الحافظ البيهقي رحمه الله في كتاب «الاعتقاد»: قال الأوزاعي كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه ف تفسيره تلاوته والسكوت عليه.

قال البيهقي: وإنما أراد والله أعلم فيما تفسيره يؤدي إلى تكيف وتكيفه يقتضي تشبيهاً له بخلقه في أوصاف الحدوث أ.هـ.

أقول وكل ما جاء من نصوص المتشابهة في الصفات هو من هذا القبيل لأن ظاهره ومعناه الحقيقي يؤدي إلى التكيف المقتضي للتشبيه لا محالة فلا فرق بين إثبات المعنى الحقيقي لهذه الألفاظ وبين التكيف المستحيل في حق الله تعالى وهذا بعينه ما أشار إليه إمام دار الهجرة رضي الله عنه حين سئل عن قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى فقال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع.

وهي نفس إجابة أم سلمة رضي الله عنها ونفس إجابة ربيعة الرأي رضي الله عنه في الاستواء كلهم قالوا والكيف غير معقول أي لا يعقل ولا يجوز على الله تعالى لأن التكيف تحديد والله عز وجل منزّه عن الحدود.

واسمع لما قاله النووي نقلاً عن القاضي عياض رحمة الله عليهما: لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم..... وهل بين التكيف وإثبات الجهات فرق؟! لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه القاهر فوق عباده وأنه استوى على العرش مع التمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصح في المعقول غيره وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ عصمة لمن وفقه الله تعالى اهـ.

وأنا أتساءل متعجباً مع القاضي عياض والإمام النووي وباقي أئمة الدين وأعلام المسلمين ونقول: هل بين التكيف والقول بظواهر هذه النصوص فرق وما هذا إلا للزوم التكيف لهذه الظواهر لزوماً غير قابل للانفكاك.

وهذا معني ما رواه الخلال عن أحمد بن حنبل بإسناد صحيح أنه قال: نؤمن بها ونصدق ولا كيف ولا معني.

وقال الإمام الخطابي في «معالم السنن» معلقاً على حديث أطيظ العرش ما نصه: هذا الكلام إذا جرى على ظاهره كان فيه نوع من الكيفية والكيفية عن الله وصفاته منفية.

وقال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» أثناء كلامه على حديث النزول بعد أن نقل قول القائلين ينزل تعالى بذاته ما نصه: ليس هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة لأن هذا كيفية وهم يفرعون منها لأنها لا تصلح إلا فيما يحاط به عياناً وقد جلَّ اللهُ تعالى عن ذلك ا.هـ.

وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي المتوفى ٣٧١هـ في اعتقاد أئمة الحديث ما نصه: والله بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه ووصفه بها نبيه ﷺ خلق آدم بيده ويدهاء مبسوطان ينفق كيف يشاء بلا اعتقاد كيف ا.هـ.

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني ت ٤٤٩هـ في وصيته كما في «طبقات الشافعية الكبرى ج ٤ ص ٢٨٧»: إذ الكيفية عن صفات ربنا منفية.

وعنه أيضاً في الصفات فيما نقله عنه صاحب بغية الطلب في تاريخ حلب واتفاء اعتقاد التكييف والتشبيه فيها ا.هـ.

قال الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ فيما نقله عنه الذهبي في «تاريخ الإسلام»: أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبتته الله تعالى وحققتها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف تعالى الله عن ذلك.

ثم قال الحافظ الذهبي: فإذا كان معلوم أن إثبات رب العالمين إنما هو إثبات وجوده لا إثبات كيفية فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجوده لا إثبات تحديد وتكييف.

وقال الإمام أبو المظفر الاسفراييني ت ٤٧١هـ في «التبصير في الدين» ما نصه: وأن تعلم أنه لا يجوز عليه الكيفية والكمية والأينية لأن من لا مثل له لا يمكن أن يقال فيه كيف هو ومن لا عدد له لا يقال فيه كم هو ومن لا أول له لا يقال له مم كان ومن لا مكان له لا يقال فيه أين كان.

وقال أيضاً في نفس الكتاب: فقال أي ابن كرام باب كيفوية الله فلا يدري العاقل مم يتعجب من لفظه الذي أطلقه أو من حسن معرفته بمواضع العربية وليت شعري كيف أطلق الكيفية عليه ولعله أراد أن يخترع من نفسه عبارة لم يسبق إليها تليق بعقله.

وجاء في الكتاب المذكور أيضاً وقد جاء عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أشفى البيان حين قيل له أين الله فقال رضي الله عنه: إن الذي أين الأين لا يقال له أين فقيل له كيف الله فقال إن الذي كيف الكيف لا يقال له كيف.

وقال المتولي الشافعي ت ٤٧٨هـ في الغنية في أصول الدين: والباري تعالى يتقدس عن التحديد والكيفية. وقال الإمام الغزالي في «التبر المسبوك»: وأنه تعالى منزّه عن الكيف والكم.

وقال الإمام الشهرستاني ت ٥٤٨هـ في الملل والنحل: فإنه كما يسلب عنه المادة يسلب عنه الصورة أعني الصورة الجسمية ويسلب عنه الكيفية والكمية والوضع والحيز والمكان والزمان.

وقال أبو القاسم النيسابوري: فإن قالوا كيف يدرك وجود الإله سبحانه قلنا لا كيفية للأزلي ولا حيث له وكذلك لا كيفية لصفاته.

وقال الإمام الرفاعي ت ٥٧٨هـ في «البرهان المؤيد» ما نصه:  
غاية المعرفة بالله الإيقان بوجوده تعالى بلا كيفية ولا مكان.

وقال الإمام الزركشي ت ٧٩٤هـ في «البحر المحيط» ما نصه:  
لأن الإحاطة المقتضية للتكييف مستحيلة في حقه سبحانه فلا بد من هذا العلم الضروري لتصح الرؤية.

وقال الإمام الحصني ت: ٨٢٩هـ في «دفع شبه من شبه وتمرد»:  
والرب سبحانه وتعالى لا مثل له ولا كيفية.

وقال أيضاً في الكتاب المذكور: الكيف من صفات الحدث وكل ما كان من صفات الحدث فالله عز وجل منزّه عنه فإثباته له سبحانه كفر محقق عند جميع أهل السنة والجماعة.

قال القسطلاني ت ٩٢٣هـ في «شرح البخاري»: فقولُه كيف غير معقول أي كيف من صفات الحوادث وكل ما كان من صفات الحوادث فإثباته في صفات الله تعالى ينافي ما يقتضيه العقل فيجزم بنفيه عن الله تعالى.

وقال الإمام القرافي المالكي ت ٦٨٤هـ في «كتابه الذخيرة» ما نصه: وقوله أي مالك والكيف غير معقول معناه أن ذات الله تعالى لا توصف بما وضعت العرب له كيف وهو الأحوال المتنقلة والهيآت الجسمية من التربع وغيره فلا يعقل ذلك في حقه تعالى لاستحالته في جهة الربوبية.

ونقل النووي في «شرح مسلم» عن القاضي عياض: واتفقوا على تحريم التكييف والتشكيل.

وقال ابن الحاج المالكي ت ٧٣٧هـ في «المدخل»: جل جلاله عن الصورة والكيفية.



وقال الثعالبي المالكي ت ٨٧٦هـ في «تفسيره»: والعقيدة أنه تعالى منزّه عن الحواس والتشبيه والتكييف لا رب غيره.  
وقال أبو الفتح الأسكندراني الوفائي ت ٧٦٠هـ في " ترجمان الأشواق ": الحمد لله الذي جل عن الكيف والأين.  
وقال الإمام العلامة النسفي الحنفي ت ٥٣٧هـ في «العقائد» ما نصه: ليس بعرض ولا جسم ولا جوهر ولا مصور ولا محدود ولا معدود ولا متبعض ولا متحيز ولا متركب ولا متناه ولا يوصف بالماهية ولا بالكيفية ولا يتمكن في مكان ولا يجري عليه زمان ولا يشبهه شيء  
ا.هـ.

وفي «روح البيان» لإسماعيل حقي الحنفي ت ١١٣٧هـ: فإنه تعالى منزّه عن الكيف والأين.  
واستقصاء كلام العلماء الأعلام في الباب صعب جداً ومما جاء في ذم هؤلاء المبتدعة المثبتة المشبهة ما يلي:

١- قال الإمام ابن القشيري رحمه الله تعالى كما في اتحاف السادة المتقين: يقولون - يعني أهل الظاهر - نحن نأخذ بالظاهر ونجري الآيات الموهمة تشبيهاً والأخبار المقتضية حداً وعضواً على الظاهر ولا يجوز أن نطرق التأويل إلى شيء من ذلك ويتمسكون بقوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وهؤلاء والذي أرواحنا بيده أضر على الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان لأن ضلالات الكفار ظاهرة يتجنبها المسلمون وهؤلاء أتوا الدين والعوام من طريق يغتر به المستضعفون فأوحوا إلى أوليائهم بهذه البدع وأحلوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه بالأعضاء والجوارح والركوب والنزول والاتكاء والاستلقاء والاستواء بالذات والتردد في الجهات فمن أصغى إلى ظاهرهم يبادر بوهمه إلى تخيل المحسوسات فاعتقد الفضائح فسال به السيل وهو لا يدري ا.هـ.

٢- وقال الإمام ابن الجوزي رحمه الله في «دفع شبه التشبيه»: ورأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول - أي علم التوحيد - بما لا يصلح وانتدب للتصنيف ثلاثة أبو عبدالله بن حامد توفي ٤٠٣هـ وصاحبه القاضي - أبو يعلى محمد الفراء الحنبلي توفي ٤٥٨هـ - وابن الزاغواني توفي ٥٢٧هـ فصنفوا كتباً شأنوا بها المذهب ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام فحملوا الصفات على مقتضى الحس فسمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً على الذات وعينين وفماً ولهوات وأضراساً وأضواء لوجهه هي السبحات ويدين وأصابع وكفاً وخنصراً وإبهاماً وصدرًا وفخذاً وساقين ورجلين.

وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس.

وقالوا: يجوز أن يمس ويُمس ويدي العبد من ذاته.

وقال بعضهم: ويتنفس.

ثم يرضون العوام بقولهم لا كما يُعقل.

وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات فسموها بالصفات تسمية مبتدعة لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى ولا إلى إلغاء ما يوجبه الظاهر من سمات الحدوث ولم يقنعوا بأن يقولوا صفة فعل حتى قالوا صفة ذات ثم لما أثبتوا أنها صفات ذات قالوا لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة ومجىء وإتيان على معنى بر ولطف وساق على شدة.

بل قالوا نحملها على ظواهرها المتعارفة والظاهر هو المعهود من نعوت الأدميين والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن ثم يتخرجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون نحن أهل السنة وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوام فقد نصحت التابع والمتبوع

فقلت لهم يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل يقول وهو تحت السياط كيف أقول ما لم يُقل.

فإياكم أن تبدعوا في مذهبه ما ليس منه ثم قلم في الأحاديث تحمل على ظاهرها وظاهر القدم الجارحة فإنه لما قيل في عيسى روح الله اعتقدت النصارى أن الله صفة هي روح ولجت في مريم.

ومن قال: استوى بذاته فقد أجراه مجرى الحسيات وينبغي أن لا يهمل ما يثبت به الأصل وهو العقل فإننا به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقدم فلو أنكم قلمت نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر عليكم أحد إنما حملكم إياها على الظاهر قبيح فلا تدخلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي - يعني أحمد بن حنبل - ما ليس منه أ.هـ.

٣- قال العلامة الزرقاني في مناهل العرفان ما نصه:

إرشاد وتحذير: لقد أسرف بعض الناس في هذا العصر فخاضوا في متشابه الصفات بغير حق وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التشبيه والتنزيه وتحتمل الكفر والإيمان حتى باتت هذه الكلمات نفسها من المتشابهات ومن المؤسف أنهم يواجهون العامة وأشباههم بهذا ومن المحزن أنهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصالح ويخيلون إلى الناس أنهم سلفيون من ذلك قولهم: إن الله تعالى يشار إليه بالإشارة الحسية وله من الجهات الست: جهة الفوق.

ويقولون: إنه استوى على عرشه بذاته استواء حقيقياً بمعنى أنه استقر فوقه استقراراً حقيقياً غير أنهم يعودون فيقولون: ليس كاستقرارنا وليس على ما نعرف وهكذا يتناولون أمثال هذه الآية وليس لهم مستند فيما نعلم إلا التشبث بالظواهر ولقد تجلّى لك مذهب السلف والخلف فلا نطيل بإعادته.

ولقد علمت أن حمل التشابهات في الصفات على ظواهرها مع القول بأنها باقية على حقيقتها ليس رأياً لأحد من المسلمين وإنما هو رأي لبعض أصحاب الأديان الأخرى كاليهود والنصارى وأهل النحل الضالة كالمشبهة والمجسمة أما نحن - معاصر المسلمين - فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية التي توافرت على أنه تعالى ليس جسماً ولا متحيزاً ولا متجزئاً ولا متركباً ولا محتاجاً لأحد ولا إلى مكان ولا إلى زمان ولا نحو ذلك ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته إذ يقول ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ويقول ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ويقول ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ ويقول ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ وغير هذا كثير في الكتاب والسنة فكل ما جاء مخالفاً بظاهره لتلك القطعيات والمحكمات فهو من التشابهات التي لا يجوز اتباعها كما تبين لك فيما سلف.

ثم إن هؤلاء المتمسحين في السلف متناقضون لأنهم يشبثون تلك التشابهات على حقائقها ولا ريب أن حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث كالجسمية والتجزؤ والحركة والانتقال لكنهم بعد أن يشبثوا تلك التشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم مع أن القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلاً عن طالب أو عالم.

فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة: إن الاستواء باق على حقيقته يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز وقولهم بعد ذلك: ليس هذا الاستواء على ما نعرف يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز فكأنهم يقولون إنه مستو غير مستو ومستقر فوق العرش غير مستقر أو متحيز غير متحيز وجسم غير جسم أو أن الاستواء

على العرش ليس هو الاستواء على العرش والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه إلى غير ذلك من الإسفاف والتهافت فإن أرادوا بقولهم الاستواء على حقيقته أنه على حقيقته التي يعلمها الله ولا نعلمها نحن فقد اتفقنا لكن بقي أن تعبیرهم هذا موهم لا يجوز أن يصدر من مؤمن خصوصاً في مقام التعليم والإرشاد وفي موقف النقاش والحجاج لأن القول بأن اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وضع له اللفظ في عرف اللغة.

والاستواء في اللغة العربية يدل على ما هو مستحيل على الله في ظاهره فلا بد إذن من صرفه عن هذا الظاهر واللفظ إذا صرف عما وضع له واستعمل في غير ما وضع له خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي... ثم إن كلامهم بهذه الصورة فيه تلبس على العامة وفتنة لهم فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه؟ وفي ذلك ما فيه من الإضلال وتمزيق وحدة الأمة الأمر الذي نهانا القرآن عنه.

والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصبيغ أو بابت صبيغ وجعل مالكاً يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الاستواء وقد مر بك هذا وذلك.

لو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة واكتفوا بتنزيه الله تعالى عما توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه ثم فوضوا الأمر في تعيين معانيها إلى الله وحده وبذلك يكونون سلفين حقاً لكنها شبهات عرضت لهم في هذا المقام فشوشت حالهم وبلبلت أفكارهم فلنعرضها عليك مع ما أشبهها والله يتولى هدايتنا وهداهم ويجمعنا جميعاً على ما يحبه ويرضاه أمين وأطال رحمه الله في بيان شبههم في كتابه العظيم (مناهل العرفان في علوم القرآن) فراجع إن شئت.

نعم والله يا ليتهم سكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة واكتفوا بتنزيه الله عز وجل عن ظواهرها الموهمة للتشبيه فإن الدخول في هذا المسلك خطر والنجاة منه بتنزيه الله عز وجل عما لا يليق به.

### عاشراً: اجتناب الخوض في المتشابه مهم في الإسلام:

فليس من الحكمة في شيء إلقاء مثل هذه النصوص على العامة وتعريضهم بهذا الصنيع للفتنة وقد جاءت الأخبار تنهى عن التحدث بذلك ففي مقدمة صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة.

وعند البخاري في صحيحه في كتاب العلم باب من خصص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا عن علي موقوفاً: حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: فيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة..... وضابط ذلك أن يكون الحديث يقوي البدعة وظاهره في الأصل غير مراد فالإمساك عنه عند من يُحشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب أهـ.

ولقد نهى الإمام مالك أن يُحدث بما قد يلتبس على الناس كما نقل عنه الإمام ابن أبي زيد رحمه الله في النوادر والزيادات حيث قال: ولا ينبغي لأحد أن يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ولا يشبهه كذلك بشيء وليقل له تعالى يدان كما وصف به نفسه وله وجه كما وصف به نفسه تقف عند ما في الكتاب لأن الله سبحانه لا مثل له ولا شبيه له ولا نظير له ولا يروي أحد مثل هذه الأحاديث مثل أن الله خلق آدم على صورته ونحو ذلك من الأحاديث وأعظم مالك أن يتحدث أحد بمثل هذه الأحاديث أو يرددها.

ونقل النهي عن مالك أيضاً الذهبي في «سير أعلام النبلاء ج ٨  
ص ١٠٤» والشاطبي في «الموافقات» وابن حجر العسقلاني في «الفتح»  
وابن عبد البر في «التمهيد» ومن خلال هذه النصوص الدالة على النهي  
عن التحديث بالمتشابهات تعلم خطر مجازفة من يخوض في هذه  
النصوص ويلقيها على الناس مصححاً لعقائدهم حسب زعمه حاملاً لها  
على ما يعهده الناس من ظواهرها الموهمة للتشبيه ويدعي أن هذه طريقة  
السلف ويضلل ويبدع ويفسق ويسفّه ويُجهّل من يصرفها عن ظواهرها  
المحال مع القطع الجازم بأن ظواهر تلك الألفاظ غير مرادة لله قطعاً ولا  
مرادة لرسوله ﷺ ولا هي ما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم ولا هي  
طريقة السلف أو الخلف ولم يقل بها أحد من أهل الحق.

فالواجب على ولي الأمر منع هؤلاء المفتونين من الكلام في هذا  
المسلك الوعر وكفهم عن الخوض في هذا الباب الخطر والحجر عليهم  
حفاظاً على عقائد الناس من الفتنة وإغلاقاً لباب الشبهة وعلى أهل الحق  
تعليم الناس طريقة أهل السنة والجماعة في هذا الباب حتى يتحصّن  
الناس من شبهة هؤلاء المفتونين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم  
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.



الرسالة رقم ١١

الجواب الرئيس

عن مسألة تفسير التوحيد







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
وصحبه أجمعين أما بعد...

فهذا لجواب الرشيد عن مسألة تقسيم التوحيد حررتها جواباً  
عن سؤال نصه:

هل تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام هي:

١- توحيد الألوهية.

٢- وتوحيد الربوبية.

٣- وتوحيد الأسماء والصفات.

تقسيم صحيح أم خاطئ ومن قال به وما موقف أهل السنة  
والجماعة منه بينوا لنا المسألة بياناً شافياً فحررت هذا الجواب ومن الله  
استمد التوفيق للصواب.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

## المبحث الأول

معلوم من الدين بالضرورة أن الله عز وجل أرسل سيدنا ومولانا محمداً صلى الله عليه وسلم بكلمة التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله وحث عليها ووعد قائلها ومعتقدها الجنة وقد وردت بذلك الآيات والأحاديث الصحيحة قال تعالى ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (محمد: ١٩) وقال تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعيراً ﴾ (الفتح) وقال صلى الله عليه وسلم ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله فإذا قالوها عصموا مني دمائهم وأمواهم إلا بحقها وحسابهم على الله ) رواه البخاري ومسلم وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من عمل) رواه البخاري ومسلم فمن هذه النصوص الشريفة في الكتاب والسنة تبين لنا بياناً واضحاً أن التوحيد هو لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

## المبحث الثاني

معلوم من الدين بالضرورة أن الله عز وجل متصف بصفة  
الوحدانية قال تعالى ﴿ أَنْمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ ﴾ (فصلت: ٦) وقال  
تعالى ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) (الإخلاص) وقد ذهب أهل السنة  
والجماعة إلى أن حقيقة الوحدانية هي عبارة عن نفي التعدد في الذات  
والصفات والأفعال فهو سبحانه واحد في ذاته واحد في صفاته واحد  
في أفعاله فهو سبحانه لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله  
والتوحيد هو إفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتاً وصفاتٍ  
وأفعالاً.

فوحدانية الذات تنفي أمرين هما:

الأول: أن ذاته مركبة من جواهر وأعراض أو من أبعاض  
وأجزاء أو من أي شيء آخر مفترض أو بمعنى آخر أن تكون الذات  
الإلهية قابلة للانقسام وإن لم تنقسم بالفعل فكل مركب حادث مخلوق  
لا محالة لاحتياجه إلى من ركبه قال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الْإِنْسُنُ مَا غَرَّكَ رَبِّكَ  
الْكَرِيمِ ﴾ (٦) الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَّلَكَ ﴿٧﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ  
(٨) (الانفطار).

الثاني: أن تكون ذات أخرى يجب لها من الكمال ما يجب لله  
ويستحيل عليها من النقص ما يستحيل عليه.

ووحدانية الصفات تنفي أمرين هما:

الأول: أن يكون له تعالى قدرتان وإرادتان ..... إلخ بل قدرته  
واحدة وتتعلق بجميع الممكنات وكذا إرادته وعلمه .... إلخ.

الثاني: أن يكون لأحد من المخلوقين صفات كصفات الله تعالى  
بأن تكون له قدرة توجد الأشياء وإرادة تخصص وعلم محيط وغير

ذلك لأن الله عز وجل لا شبيه له ووحدانية الأفعال تنفي أن يكون غيره تعالى يفعل كفعله لأن الله عز وجل لا شريك له في أفعاله بل هو المنفرد بالإيجاد والإعدام والمخلوقات ليس لها تأثير إلا قيام الفعل بها نتيجة لا كتسابها له فيجب أن نعتقد أن الأفعال كلها صغيرها وكبيرها لله تعالى فهو الخالق وهو الضار والنافع قال تعالى ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٦٦) (الصفات) وقال صلى الله عليه وسلم ( إن الله يصنع كل صانع وصنعتة) أخرجه الحاكم والبخاري وظهر لك من خلال ما قررنا من مذهب أهل السنة والجماعة أن التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام عند أهل السنة الأشاعرة والماتريدية وهو توحيد الذات وتوحيد الصفات وتوحيد الأفعال .

أما توحيد الذات فمأخوذ من قوله تعالى ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) (الإخلاص) وغيرها من الآيات وأما توحيد الصفات فمأخوذ من قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (١١) (الشورى) وقوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٤) (الإخلاص) وأما توحيد الأفعال فمأخوذ من قوله تعالى ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ (٦٢) (الزمر) وقوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٦٦) (الصفات) وغيرها من الآيات الشريفة ومن نصوص العلماء في ذلك قال كمال الدين بن أبي شريف في المسامرة شرح المسامرة التوحيد هو اعتقاد الوحدانية في الذات والصفات والأفعال وقد يختصر أهل السنة فيقولون التوحيد اعتقاد عدم الشريك في الإلهية وخواصها قال السعد التفتازاني رحمه الله في شرح المقاصد حقيقة التوحيد عدم الشريك في الإلهية وخواصها ولا نزاع لأهل الإسلام في أن تدبير العالم وخلق الأجسام واستحقاق العبادة وقدم ما يقوم بنفسه كلها من الخواص .هـ وبالجمللة فنفي

الشريك في الإلهية ثابت عقلاً وشرعاً وفي استحقاق العبادة شرعاً قال  
 تعالى ﴿ وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ  
 سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٣١) (التوبة) قال ابن أبي شريف  
 في شرحه على المسامرة لابن الهمام رحمه الله الإلهية الاتصاف بالصفات  
 التي لأجلها استحق أن يكون معبوداً وهي صفاته التي توحد بها  
 سبحانه فلا شريك له في شيء منها وتسمى خواص الإلهية ومنها  
 الإيجاد من العدم وتدبير العالم أهد وقد يعبرون عن هذا التوحيد بنفي  
 التشبيه أي اعتقاد أنه لا مشابه له تعالى بوجه من الوجوه لا في ذاته ولا  
 في صفاته ولا في أفعاله قال تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ  
 الْبَصِيرُ ﴾ (١١) (الشورى) هذا هو معنى التوحيد عند أهل السنة  
 والجماعة وهو الذي بعث به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهو معنى  
 لا إله إلا الله محمد رسول الله ويقابل التوحيد الشرك وهو اعتقاد  
 الشريك لله تعالى في ذاته أو في صفاته أو في أفعاله وهذا كلام محقق  
 وواضح لا غبار عليه.

### المبحث الثالث

تقسيم التوحيد إلى توحيد الألوهية وتوحيد ربوبية وتوحيد أسماء وصفات هو تقسيم غير معروف لا حد قبل ابن تيمية فأول من أحدث هذا التقسيم على ما هو المشهور هو ابن تيمية رحمه الله ثم أخذه عنه من تكلم به بعد ذلك وحاصل قوله في ذلك أن الربوبية هي توحيد الله بأفعاله والألوهية هي توحيد الله بأفعال العباد وأنها إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا أي أن أحدهما يتضمن الآخر عند الانفراد ويختص بمعناه عند الاقتران فالألوهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلزم الألوهية وهذا الكلام إلى هذا القدر لا إشكال فيه ولا خلاف معه إلا أن ابن تيمية تجاوز هذا القدر المتفق عليه إلى الزعم أن توحيد الربوبية وحده لا يكفي في الإيمان وأن المشركين مقرون بتوحيد الربوبية وأن كثيراً من طوائف الأمة من المتكلمين وغيرهم قد اقتصروا عليه وأهملوا توحيد الألوهية والقول بأن توحيد الربوبية لا يكفي وحده هو قول مبتدع مخالف لإجماع المسلمين قبل ابن تيمية بل ومخالف لكلام ابن تيمية نفسه من أن توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية وأن توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية فإن بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم فإذا لم يكن المشركون مقرين بتوحيد الألوهية فلا يصح الزعم بذلك أنهم كانوا مقرين بتوحيد الربوبية ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم أنهم لا يؤمنون بتوحيد الألوهية لأن الفرض أنها متلازمان فكيف يثبت الملزوم مع انتفاء اللازم وقد تصدى أهل العلم لرد هذا القول وبينوا فساده وأنه قول باطل لا دليل عليه وأن كل أحد يأخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا على سبيل الإجمال وسيأتي التفصيل في المبحث التالي.

## المبحث الرابع

ذهب ابن تيمية إلى تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أنواع:  
الأول: توحيد الربوبية وهو موجود مستقر في رأيه عند جميع  
المشركين فضلاً عن المؤمنين وهو يتضمن عنده توحيد الخالقيه وكذا  
إسناد ملك السماوات والأرض وتديرها إلى الله وحده.  
الثاني: توحيد الألوهية وهو التوحيد في العبادة يقول ابن تيمية  
(..... الإله الحق هو الذي يستحق أن يعبد.... والتوحيد أن يعبد الله  
وحده لا شريك له.

الثالث: توحيد الأسماء والصفات وهو إثبات حقائق أسماء الله  
وصفاته على ظواهرها المعروفة هكذا قرر ومعلوم أن مذهب أهل  
السنة والجماعة في التشابه من الأسماء والصفات إما إمرارها بلا كيف  
ولا معنى مع اعتقاد أن ظواهرها المعروفة غير مرادة قطعاً فيقال آمننا بها  
على مراد الله عز وجل وعلى مراد رسوله صلى الله عليه وسلم أو  
تأويلها تأويلاً تفصيلاً بما يتوافق مع اللغة العربية ويتلاءم مع قواعد  
الشريعة كما فصلته في أكثر من رسالة قال ابن تيمية في منهاج السنة  
متحدثاً عن جمهور المسلمين وعلماء الكلام من أشاعرة وغيرهم (.....  
وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الإلهية وإثبات حقائق أسماء  
الله وصفاته ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية وهو الإقرار بأن  
الله خالق كل شيء وربّه وهذا التوحيد كان يقربه المشركون الذين قال  
الله عنهم ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾ (لقمان) وقال تعالى ﴿ قُلْ مَنْ  
رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلِ  
أَفَلَا نُنْقِوُكَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ مِنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا  
يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ (المؤمنون: ٨٦ - ٨٨) ﴿



وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ (يوسف: ١٠٦)  
وقال طائفة من السلف يقول لهم من خلق السموات والأرض؟  
فيقولون الله وهم مع ذلك يعبدون غيره وإنما التوحيد الذي أمر الله به  
العباد هو توحيد الألوهية المتضمن لتوحيد الربوبية بأن يعبد الله وحده  
لا يشركون به شيئاً فيكون الدين كله لله....) ا.هـ من منهاج السنة  
النبوية لابن تيمية وقال في رسالة أهل الصفة توحيد الربوبية وحده لا  
ينفي الكفر ولا يكفي ا.هـ وقد تابع محمد بن عبد الوهاب النجدي ابن  
تيمية فيما ذهب إليه من أن توحيد الربوبية وحده لا يكفي في الإيمان  
وأن المشركين مُقرون بتوحيد الربوبية وأن كثيراً من طوائف الأمة من  
المتكلمين وغيرهم قد اقتصروا عليه واهملوا توحيد الألوهية وهذا قول  
باطل مخالف لإجماع المسلمين وهو خطأ محض لأن الإله الحق هو الرب  
الحق والإله الباطل هو الرب الباطل ولا يستحق العبادة والتأليه إلا  
من كان ربا ولا معنى لأن نعبد من لا نعتقد فيه أنه رب ينفع ويضر  
فهذا مرتب على ذلك والله تعالى هو الرب والرب هو الإله فهما  
متلازمان يقع كل واحد منهما موقع الآخر في الكتاب والسنة وكلام  
علماء الإسلام.

## المبحث الخامس

بالنظر في القرآن الكريم نجد أن لفظ إله عام كلي وضع لما وضع له لفظ الجلالة الله سبحانه وتعالى وتقدس أسماؤه ومع أن المعنى المفهوم من لفظ الجلالة أوضح المفاهيم وأظهرها دلالة على صاحبه سبحانه وتعالى من بين كل المفردات التي تطلق عليه عز وجل ومفاهيمها بل هو أقربها في عقل الإنسان وأعمقها جدوراً في قلبه فإننا نجد أن مفهوم اللفظين متحد لدرجة استعمال لفظ الجلالة مكان الإله استعمالاً مجازياً على وجه الكلية والوصفية دون العلمية كما في قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ (٣) (الأنعام) فهي مماثلة لقوله تعالى في الزخرف ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴾ (٨٤) (الزخرف) فلفظ الجلالة في هذا الموضع وأمثاله يراد به ما يراد بلفظ الإله أي معناه هو الإله الذي يتصف بكذا وكذا أما باقي المعاني التي ذكرها أهل اللغة فهي من لوازم معنى الإله وآثاره فإن من اتخذ لنفسه إلهاً فإنه يعبده قهراً ويفزع إليه عند الشدائد .... إلى غير ذلك من اللوازم والآثار فمن تتبّع الآيات القرآنية التي ورد فيها لفظ الإله لتحديد المفهوم منه المقصود في الآية نجد أن القائم بشؤون الربوبية ولوازمها كلها أو بعضها هو الإله فهو الخالق المدبر المتصرف من بيده أزمة الأمور... الخ فضلاً عن أنه المعبود بحق لزوم اتصافه بهذه الصفات ومن هذه الآيات قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء: ٢٢) فالبرهان على تعدد الآلهة لا يتم إلا إذا جعلنا الإله في الآية بمعنى المتصرف المدبر أو من بيده أزمة الأمور وقال تعالى ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (المؤمنون: ٩١) فهو في هذه الآية الخالق

المدبر المتصرف القاهر لغيره وقال تعالى ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَأَبْنَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ (٤٢) (الإسراء: ٤٢) فابتغاء السبيل إلى ذي العرش من لوازم تعدد الخالق المتصرف القهار الذي بيده أزمة أمور الكون وبتتبع معنى الرب في اللغة نجد الرب يطلق في اللغة على المالك والمدبر والمربي والقيم والمنعم ولا يطلق غير مضاف إلا على الله عز وجل وإذا أطلق على غيره أضيف فقيل رب كذا والربيب المالك وربّه يرثه ربّاً ملكه وربيت القوم سُستهم أي كنت فوقهم ورب كل شيء إذا أصلحه ورب الشيء مالكة ومستحقه وقيل صاحبه وقد استعمل لفظ الرب في القرآن الكريم كما في اللغة في موارد متعددة هي فروع لمورد معنى واحد لا أكثر ومن هذه الموارد التربية مثل رب الولد ربّاً وليه وتعهده بما يغذيه وينميه ويؤدبه فالفاعل راب والمفعول مربوب وربيب الاصلاح والرعاية مثل رب الضيعة الحكومة والسياسة مثل فلان رب قومه أي ساسهم وجعلهم ينقادون له، المالك الرب والمربي، الصاحب مثل قوله تعالى ﴿ فليعبدوا ربّ هذا البيت ﴾ (قريش: ٣) أي صاحبه ومالكة والمعنى الحقيقي الأصيل لهذا اللفظ (رب) هو من بيده أمر التدبير والتصرف والقيام بالمصالح وهو مفهوم كلي ومتحقق في المراد السابق ذكره وليس بين هذه الموارد والاستعمالات معنى الخالقية كما فهمه البعض ومن الآيات الكثيرة التي تثبت هذا المعنى عند تأملها قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ (البقرة: ٢١) فالرب المدبر ويكون النعت والجملة صلة الموصول الذي خلقكم علة للتوحيد في الربوبية فالمعنى إن الذي خلقكم هو مدبركم والمتصرف فيكم وقال تعالى ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ (الأعراف: ٥٤) فأثبت التدبير لنفسه سبحانه ولم يأت بلفظ رب هنا وغير هذه الآية كثير والمقصود الإشارة لا التطويل ومن هذا تعلم أن قصر توحيد الربوبية على الخالقية فقط خطأ واشتباه وذلك لأن معنى

الربوبية ليس هو الخالقية فقط كما توهم ابن تيمية وأتباعه بل هو كما أوضحنا يفيد تدبير العالم وتصريف شؤونه.

فالربوبية اسم موضوع للدلالة على الصفات التي يتصف بها الرب الخالق جل وعلا أي الصفات التي يقتضيها كونه تعالى رباً والرب في الأصل مصدر رَبَّ يَرْبُّ يقال رَبَّ فلان الولد أو الصبي أو المهر يربُّه رباً كما يقال رباه يربيه تربية والتربية كما يقولون تبليغ الشيء إلى الكمال شيئاً فشيئاً ثم نقلت كلمة الرب من معنى المصدر إلى معنى المربي ثم تَوَسَّع في معناها فأطلقت على السيد والأمير ومالك الشيء والمنعم ..... إلى غير ذلك من المعاني القريبة لأصل معناه ولما كانت التربية الحقيقية لكل المخلوقات بخلقها ابتداء وإمدادها بالبقاء ورعايتها وتنميتها صفة من صفات الرب جل وعلا كان سبحانه هو رب العالمين ورب كل شيء فالربوبية هي الوصف الجامع لكل صفات الله ذات العلاقة والأثر في مخلوقاته واسم الرب هو الاسم الدال على كل هذه الصفات فكيف يفسر الرب بعد كل هذا البيان بالخالق والموجد فقط؟! وأما كلمة الألوهية فبمعنى العبادة ويقال أُلُوهُة وإلهة وقال أهل اللغة التألّه هو التعبيد والتنسك والتأليه هو التعبد وقالوا إله على وزن فِعَال هو بمعنى مفعول أي مألوه بمعنى معبود سواء كان معبود بحق أم بباطل فالإله هو المعبود كما في تاج العروس للزبيدي شرح القاموس للفيروزآبادي فظهر بهذا أن الألوهية بمعنى العبادة وليس بمعنى الكون إلهاً وأن إطلاقه على هذا المعنى في كلام كثير من العلماء لحن وإنما الذي يصح إطلاقه على هذا المعنى هو كلمة الإلهية مصدر جعلي من كلمة الإله وهو الذي استعمله المحققون من العلماء فبمعنى لا إله إلا الله أي لا معبود بحق إلا الله بمعنى لا متصف بالصفات التي لأجلها استحق أن يكون معبوداً إلا الله وهذه الصفات

هي المسماة بخواص الإلهية وهي خلق العالم وتدبيره وتربيته أي تبليغه إلى الكمال شيئاً فشيئاً والغنى المطلق عن غيره وافتقار ما سواه إليه وتفرد به بحق التشريع ويتفرع عن هذه الصفات وينبني عليها استحقاق العبادة وظهر من هذا أن توحيد الإلهية أي إفراد الله تعالى بالعبادة متفرع عن توحيد الربوبية ومُنْبَنٍ عليه وملازم له كما يظهر جلياً أن الربوبية هي الأساس الذي تبنى عليه الإلهية فمن كانت له الربوبية فمن حقه على مربوبيه أن يؤلهوه وظهر أيضاً أن المشركين الذين كانوا يعبدون من دون الله آلهة عن عقيدة واقتناع إنما كانوا يعبدونهم ويألهونهم بناءً على اعتقادهم فيهم الربوبية والحاصل أنه قد استقر في عقول بني آدم أن من ثبتت له الربوبية فمستحق للعبادة فثبوت الربوبية واستحقاق العبادة متلازمان فيما شرع الله من شرائعه وفي عقول الناس ولذلك كان من الواضح عند أرباب العقول أن توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر لا في الاعتقاد ولا في الوجود ومن الخطأ الفادح والاعوجاج الواضح تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية وأنه قد يوجد أحدهما ولا يوجد الآخر لعدم التلازم بينهما وقد عرفت أنهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر اعتقاداً ووجوداً لأن من اعترف أنه لا رب إلا الله كان معترفاً بأنه لا يستحق العبادة غيره ومن أقر بأنه لا يستحق العبادة غيره كان مدعياً بأنه لا رب سواه وهذا معنى لا إله إلا الله في قلوب جميع المسلمين.

## المبحث السادس

اعلم أن كلمة رب وإله جاءت في الكتاب والسنة بنفس الاستعمال مما يدل على أن الرب والإله واحد ومن ذلك قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام ﴿عَازِبَاتٌ مِّنْفِرْقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللّٰهُ الْوَّاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (يوسف: ٣٩) وقال بعدها ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾ (يوسف: ٤٠) فالعبادة إنما كانت للأرباب المتفرقين وقال الله في حق عيسى عليه السلام ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً وقد قال الله عز وجل في آية أخرى ﴿وَإِذْ قَالَ اللّٰهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِن دُونِ اللّٰهِ﴾ (المائدة: ١١٦) وتأمل آية آل عمران مرة أخرى ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا﴾ (آل عمران: ٨٠) وهذا كان دين بعض مشركي العرب فلقد اتخذوا الملائكة أرباباً كبني مليح من خزاعة كانوا يعبدون الجن ويزعمون أن الجن تترأى لهم وأنهم ملائكة وأنهم بنات الله كما في الجامع للقرطبي فهم بعبادتهم من زعموا أنهم ملائكة كأنهم عبدوهم ولذا تبرأ الملائكة يوم القيامة من عمل هؤلاء وذلك قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (٤٠) قَالُوا سُبْحٰنَكَ أَنْتَ وَلِيْنَا مِن دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ (٤١) ﴿سبأ﴾ ثم اقرأ قوله تعالى في حق الملائكة في الآية الأخرى ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلٰهٌ مِّن دُونِهِ فَذٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ (الأنبياء: ٢٩) فتحصل من هذه الأمثلة القرآنية أن الرب والإله في القرآن كلمتان مترادفتان فهما بمعنى واحد فالمشرك لا بد أن يكون قد أشرك بالربوبية ولا يعبد الله ويعبد تلك الأرباب الباطلة والدليل على هذا أن كلمة لا إله إلا الله تتضمن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ولو كانت تتضمن توحيد الألوهية فقط كما

يقولون لاقتضى أن لتوحيد الربوبية كلمة أخرى غير هذه ولا قائل بذلك وقد ذكر الإمام السنوسي رحمه الله أن هذه الكلمة للتوحيدين وأن الإله رب وهو المعبود كما قدمناه لتلازمهما وهذا ما عليه إجماع العلماء إلا ما شذ به ابن تيمية ومن تابعه وتأمل قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (٣٨) ﴿(الكهف: ٣٨)﴾ وتأمل قوله تعالى ﴿يَلْبِنُنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (٤٢) ﴿(الكهف: ٤٢)﴾ وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة بلفظ (يجمع الله الناس فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبعه فيتبع من كان يعبد الشمس ويتبع من كان يعبد القمر ويتبع من كان يعبد الطواغيت وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون فيقول: أنا ربكم فيقولون: نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا أتانا ربنا عرفناه فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون فيقول: أنا ربكم فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه ويضرب جسر جهنم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فأكون أول من يميز ودعاء الرسل يومئذ: اللهم سلم سلم. وبه كالليب مثل شوك السعدان أما رأيتم شوك السعدان؟ " قالوا: بلى يا رسول الله، قال: " فإنها مثل شوك السعدان غير أنها لا يعلم قدر عظمها إلا الله فتخطف الناس بأعمالهم منهم الموبق بعمله ومنهم المخردل ثم ينجو حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج ممن كان يشهد أن لا إله إلا الله أمر الملائكة أن يخرجوهم فيعرفونهم بعلامة آثار السجود وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود فيخرجونهم قد امتحشوا فيصب عليهم ماء يقال له ماء الحياة فينبتون نبات الحبة في حميل السيل ويبقى رجل منهم مقبل بوجهه على النار فيقول: يا رب قد قشبنني ريحها وأحرقني ذكاؤها فاصرف وجهي عن النار فلا يزال يدعو الله، فيقول: لعلك إن أعطيتك أن تسألني غيره فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره فيصرف وجهه عن النار ثم يقول

بعد ذلك: يا رب قربني إلى باب الجنة فيقول: أليس قد زعمت أن لا تسألني غيره ويلك ابن آدم ما أغدرك فلا يزال يدعو فيقول: لعلي إن أعطيتك ذلك تسألني غيره فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره فيعطي الله من عهود ومواثيق أن لا يسأله غيره فيقربه إلى باب الجنة فإذا رأى ما فيها سكت ما شاء الله أن يسكت ثم يقول: رب أدخلني الجنة ثم يقول: أليس قد زعمت أن لا تسألني غيره ويلك يا ابن آدم ما أغدرك، فيقول: يا رب لا تجعلني أشقى خلقك، فلا يزال [ص: ١١٩] يدعو حتى يضحك فإذا ضحك منه أذن له بالدخول فيها فإذا دخل فيها قيل له: تمن من كذا فيتمنى ثم يقال له: تمن من كذا، فيتمنى حتى تنقطع به الأمان فيقول له: هذا لك ومثله معه قال أبو هريرة «وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا»

فدل هذا الحديث على أن الشرك كان في الرب فيتجلى لهم في غير صورته امتحانا ليرى صدق معرفتهم بربهم والصفة التي يعرفها المؤمنون هي أنه ليس له شبيه أو مثيل وأخرج الحاكم في المستدرک عن إياس بن معاوية بن قررة عن أبيه رضي الله عنه قال لما كان يوم القادسية ..... قال المجوسي للمغيرة بن شعبة إنكم معاشر العرب قد عرفت الذي حملكم على المجيء إلينا أنتم قوم لا تجدون في بلادكم من الطعام ما تشبعون منه فخذوا نعطيكم من الطعام حاجتكم ..... فقال المغيرة والله ما ذاك جاء بنا ولكننا كنا قوماً نعبد الحجارة والأوثان فإذا رأينا حجراً أحسن من حجر ألقيناه وأخذنا غيره ولا نعرف رباً حتى بعث الله إلينا رسولا من أنفسنا فدعانا إلى الإسلام فاتبعناه .... الحديث رواه الحاكم وصححه وأقره الذهبي وأدل دليل على أن شرك الكفار في الربوبية كما في الألوهية أن الميت في قبره يُسأل عن الربوبية فيقول الملكان له من ربك؟ والكافر يقول لا أدري والمؤمن يثبته الله بالقول



الثابت وهو الإقرار بتوحيد الربوبية كما في الأحاديث الصحيحة بل هي متواترة معني وتأمل في قوله تعالى ﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ (يونس: ٦٦) وقال تعالى ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ (فاطر) ألا تنادي هذه الآيات صريحاً أن المشركين كانوا يعتقدون أنهم يعبدون أرباباً لهم شراكة في الملك ولهم نفوذ مشيئة فرد الله عليهم وأبطل اعتقادهم ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ (يونس) وأن الأصنام التي يعبدونها لا تقدر على شيء ولا على خلقه والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير وقال تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتُنْفِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرُونَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (الأحقاف).

فهذه الآية تنادي صريحاً أن المشركين كانوا يعتقدون أن لأربابهم شراكة مع الله في ربوبيته فلذا طالبهم الله بالدليل على صدق ما يزعمون فكيف يتخيل بعد هذا كله ابن تيمية وأتباعه أن الكفار كانوا مؤمنين بالله موحدين به توحيد ربوبية وقد وصفهم الله عز وجل في كتابه بأنهم ﴿ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ (البقرة) فما هذا العهد وما هذا الميثاق أليس هو العهد الأول في عالم الذر المذكور في قوله تعالى ﴿ وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ﴾ (الأعراف: ١٧٢) فهل أخذ الله عليهم العهد الأول بعبارة ألسنت بربكم ألم يقل الله عز وجل ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ

تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ (فصلت) فلماذا يكون مصير الكفار بعد ذلك إلى النار وهم قد وحدوا ربهم ألم يقل فرعون ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ ﴿٢٤﴾ (النازعات: ٢٤) فأين توحيد الربوبية عنده وعند تابعيه؟! ألم نخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الملكين يسألان العبد في قبره فيقولان له من ربك؟ ولم يقولوا له من إلهك فتبين لك أن الحق هو أن الإله الحق هو الرب الحق والرب الحق هو الإله الحق وأن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية متلازمان لا ينفكان ويترادفان في استعمالات الكتاب والسنة.

## المبحث السادس

دعوى ابن تيمية وأتباعه أن مشركي الأمم مقرون بتوحيد الربوبية باطل من وجهين:

الأول: أن دعواهم تشمل جميع مشركي الأمم بينما الآيات التي استدلووا بها لم تنزل إلا في مشركي العرب في زمنه صلى الله عليه وسلم.

الثاني: أن التواريخ المروية والمشاهد دلت دلالة صريحة أن طوائف من الناس تنكر وجود الله كالدهرية ومنهم بعض المشركين الذين قالوا ﴿ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ (الجمانية: ٢٤) وطوائف أخرى تنكر وحدانية الله كالثنوية الذين يقولون يلهين إله للخير وإله للشر والصابئة عبدة الكواكب الذين أثبتوا للكواكب تدبيراً استحكمت من أجله العبادة ورفع الحاجات إليها واعتقدوا أن لها أثراً عظيماً في الحوادث اليومية وسعادة المرء وشقاوته وصحته وسقمه فهل يصدق على كل هؤلاء أنهم موحدون توحيد ربوبية قطعاً لا وإذا كان كذلك بطلت دعوى أن مشركي الأمم كانوا يوحدون توحيد ربوبية وقد أثبت القرآن أن النمرود وفرعون كانا يدعيان الربوبية فالأول أعني النمرود حاج إبراهيم عليه السلام في ربه وقال ﴿ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴾ (البقرة: ٢٥٨) والثاني أعني فرعون قال ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢٣) (الشعراء: ٢٣) وقال أيضاً ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ (القصص: ٣٨) وقال ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ (٢٤) (النازعات: ٢٤).

ولا أظن عاقلاً بعد هذا يشك في أن النمرود وفرعون بعيدون كل البعد عن معرفة الربوبية فضلاً عن الإقرار بها أو الوصف بأنهم موحدون توحيد ربوبية سبحانك ربي هذا بهتان عظيم وقال سبحانه وتعالى عن مشركي العرب ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي ﴾ (الرعد: ٣٠) فأين توحيد الربوبية عندهم وعند ما قالوا ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (الزمر: ٣) كذبهم سبحانه في نفس الآية ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ (الزمر) فأين إقرارهم بربوبية تعالى فالنكير في الآية على عبادة غيره سبحانه وتعالى وليس التقرب إلى الله زلفى مما يدل على إشراكهم في العبادة مع الله غيره وليس اعتقادهم بأنهم شفعاء إلى الله فقط أفلا يستحي بعد ذلك من يثبت توحيد الربوبية لأبي جهل ولأبي لهب سبحانه ربي هذا بهتان عظيم.

## المبحث السابع

دعوى أن الرسل لم تخصم المشركين في توحيد الربوبية دعوى باطلة فالآيات تدل على أن الرسل كما خاصموا المشركين في صرفهم العبادة لغير الله فكذلك خاصمتهم في إثباتهم بعض خصائص الربوبية لغير الله من نفوذ شفاعتهم عنده تعالى بحكم شراكتهم له في الربوبية ومن نفوذ مشيئة من اتخذهم أرباباً بجعلهم متصرفين فيهم استقلالاً بقدرة كن نفعاً وضرراً ونصراً وإعطاءً ومنعاً وتوسعة في الرزق وشراكة في الملك والربوبية وفي دعوة الرسل للمشركين إلى عدم الإشراف في خصائص الربوبية وردت آيات كثيرة منها:

١- قول إبراهيم عليه السلام لقومه ﴿ قَالَ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ ﴾ (الأنبياء: ٥٦) يعني لا أربابكم التي تعبدونها.  
٢- وقال إبراهيم عليه السلام لقومه ﴿ أَمْ تَحْجُبُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ (الأنعام: ٨٠) أليست هذه دعوة من إبراهيم عليه السلام إلى عدم إشراف آلهتهم باعتقاد نفعها وضررها.

٣- وقال يوسف عليه السلام وهو يدعو صاحبي السجن إلى التوحيد ﴿ يَا أَرْبَابَ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ (يوسف: ٣٩) فهل كانا صاحبا السجن اللذان كانا يعبدان الأصنام مقرين بالألوهية.  
٤- وقال فرعون عليه ما يستحق ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ (النازعات) فهل كان فرعون يقر بالألوهية وهو يقول ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ (القصص: ٣٨) وقال فرعون لموسى ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الشعراء: ٢٣) فأجابه موسى عليه السلام ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ (الشعراء: ٢٤) ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (الشعراء: ٢٦).

٥- وقال هارون عليه السلام لمن عبدوا العجل ﴿ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ ﴾ (طه: ٩٠) يعني لا هذا العجل.

وقال تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم ﴿ قُلْ أَعْبُدُوا اللَّهَ أَدْبَارَ الْعَرْشِ وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام: ١٦٤) ألا تدل هذه الآيات على دعوة الرسل لأقوامهم إلى عدم الإشراف في الربوبية وعدم إثبات شيء من خصائص الربوبية إلى غير الله عز وجل وهو ما يدل صراحة على إشراف المشركين معبوداتهم في خصائصه عز وجل وعلى خصومة الرسل لهم في هذا الإشراف وبهذا البيان والتوضيح يظهر لك أيها القارئ الكريم خطأ ابن تيمية ومن تبعه في دعوى أن المشركين من العرب كانوا في جاهليتهم يوحدون الله تعالى توحيد الربوبية وأنهم لم يكونوا يوحدونه توحيد الإلهية وأن الرسل جاءت تخصمهم في توحيد الإلهية فقط وأن معنى الربوبية هو الخلق والإيجاد فقط فلا تتبعهم في هذا الخطأ والشذوذ الذي لم يقل به أحد قبل ابن تيمية وأتباعه والحق أن الإله هو الرب وأن الرب هو الإله وأن التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية لا ينفك فمن آمن بأحدهما آمن بالآخر كما قرره علماء الإسلام ووضحوا براهينه جزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

## المبحث الثامن

لما قسم ابن تيمية التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية ورأى أن الكفار وحدوا توحيد ربوبية دون توحيد الألوهية ورأى أن المشركين كانوا يتقربون لألهتهم بالذبح والنذر والدعاء والاستعانة والاستغاثة والاستشفاع والسجود ونحو ذلك تخيل ابن تيمية أن مجرد الإتيان بهذه الأعمال والأقوال هي العبادة لذاتها وأن كل عمل أو قول يصلح للتعبد به لا يقع إلا عبادة فإن وقع لله فهو التوحيد وإن وقع لغيره فهو الشرك كما تخيل ابن تيمية ومن تابعه في تقسيم التوحيد إلى ما شرحناه تخيلوا أن شرك المشركين إنما كان بإتيان هذه الأمور لمن اتخذوهم أرباباً وأن المشركين كانوا مقرين بتوحيد الربوبية ولذلك لم تدع الرسل إليه وكل ذلك تخيل باطل وتصور خاطئ لأن العبادة ليست مجرد إتيان العمل والقول الذي يصلح للتعبد به بل هي إتيان تلك الأعمال والأقوال بنية العبادة لمن يعتقد فيها شيئاً من صفات الربوبية أو خصائصها والمشركون إنما توجهوا لألهتهم بالأعمال والأقوال بنية عبادتهم لا اعتقادهم فيهم بعض خصائص الربوبية فاعتقدوا نفوذ مشيئتهم بالشفاعة الشركية وقدرتهم على التصرف في شئون أهل الأرض استقلالاً من دون الله بقدرة كن ولأن ابن تيمية أخطأ في التصور فظن أن مجرد هذه الأعمال عبادة وإن لم يقصد بها صاحبها العبادة وأن المشركين فعلوا تلك الأعمال لتقربهم إلى الله زلفى مع إقرارهم بتوحيد الربوبية قاس ما يفعله المسلمون من توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم أو استشفاع بولي وما شابه ذلك على فعل المشركين فجعل هذه الأعمال شركاً وهذا قياس فاسد وخطأ في تصور مفهوم العبادة لذلك لزم بيان مفهوم العبادة ليكون المسلم على بصيرة من أمره.

العبادة لغة: قال ابن منظور في لسان العرب مادة عبد العبد الإنسان حراً كان أو رقيقاً.... والعبد المملوك خلاف الحر.... والجمع أعبد وعبيد وأصل العبودية الخضوع والتذلل.... والعابد الموحّد.... وعبدالله يعبده عبادة ومَعْبَدًا ومعبدة تأله له... والتعبد التنسك والعبادة الطاعة والمعبد المذل والتعبد التذلل والتعبيد التذليل وطريق معبد مسلوک مذل ١. هـ المقصود.

والعبادة شرعاً: الإتيان بأقصى غاية الخضوع قلباً باعتقاد ربوبية المخضوع له أو قلباً مع ذلك الاعتقاد فالاعتقاد قيد لا بد منه في تحقيق معنى العبادة فإن انتفى ذلك الاعتقاد لم يكن ما أتى به من الخضوع الظاهري من العبادة شرعاً في كثير ولا قليل مهما كان المأتي به ولو سجوداً ما لم يكن يعتقد أن المخضوع له فيه خصيصة من خصائص الربوبية كالاستقلال بالنعف والضر فافهم ذلك جيداً وإنما كفر المشركون بسجودهم لأوثانهم ودعائهم إياهم وغيرهما من أنواع الخضوع لتحقيق هذا القيد فيهم وهو اعتقاد ربوبية ما خضعوا له أو خاصة من خواص الربوبية لا بمجرد السجود أو الدعاء كما تخيله ابن تيمية وأخطأ في تصويره ذلك فافهم جيداً ولا يصح أن يكون السجود لغير الله عبادة شرعاً دون هذا الاعتقاد فضلاً عما دونه من أنواع الخضوع فإنه حينئذ يكون كفراً وما هو كفر لا يختلف باختلاف الشرائع ولا يأمر الله عز وجل به قال تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ (الأعراف: ٢٨) وقال عز وجل ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ (الزمر: ٧) وهذا أمر ظاهر لا يحتاج إلى زيادة إيضاح وأنت تقرأ في كتاب الله قول الحق عز وجل للملائكة ﴿ اسْجُدُوا لِأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ ﴾ (البقرة: ٣٤) وتقرأ في القرآن قصة إخوة يوسف مع أبيه وأمه قال الله فيهم ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ (يوسف: ١٠٠) أي ليوسف عليه السلام



قال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية أي سجد له أبواه وإخوته  
الباقون وكانوا أحد عشر رجلاً ... وقد كان هذا سائعاً في شرائعهم إذا  
سلموا على الكبير يسجدون له ولم يزل هذا جائزاً من لدن آدم إلى  
شريعة عيسى عليه السلام فحرّم هذا في هذه الملة وجعل السجود  
مختصاً بجناب الرب سبحانه وتعالى هذا مضمون قول قتادة وغيره وفي  
الحديث أن معاذاً قَدِمَ الشام فوجدهم يسجدون لأساقفتهم فلما رجع  
سجد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما هذا يا معاذ؟ فقال  
إني رأيتهم يسجدون لأساقفتهم وأنت أحق أن يسجد لك يا رسول الله  
فقال لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت الزوجة أن تسجد  
لزوجها من عِظَم حقه عليها وفي حديث آخر أن سلمان لقي النبي صلى  
الله عليه وسلم في بعض طرق المدينة وكان سلمان حديث عهد  
بالإسلام فسجد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تسجد لي يا  
سلمان واسجد للحي الذي لا يموت والغرض أن هذا كان جائزاً في  
شريعتهم . اهـ كلام ابن كثير وقال الإمام أبو جعفر الطبري في تفسير  
هذه الآية نحواً من هذا وحديث معاذ أخرجه الحاكم وصححه ابن  
حبان في صحيحه والطبراني في الأوسط والكبير وقال الهيثمي في  
المجمع أحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح خلا صدقة بن  
عبد الله السمين وثقه أبو حاتم وجماعة وضعفه البخاري وجماعة  
وحديث سلمان ذكره الديلمي في مسند الفردوس وأنت تلاحظ أن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لهم أشركتم ولم يعنفهم بل علمهم  
وقد تقرر لديك أن ما هو كفر لا يختلف باختلاف الشرائع ولا يأمر الله  
به في حين من الأحيان فلم يكن سجود الملائكة لآدم كفراً ولا السجود  
ليوسف كفراً لخلو الساجدين من اعتقاد خصيصة من خصائص الربوبية  
فيمن سجدوا له بل هو من الملائكة عبادة لله الذي أمرهم به سبحانه  
وتعالى وهو ممن سجد ليوسف تحية جائزة ولم يكن حراماً بل كان

واجباً في حق الملائكة لأمر الله عز وجل لهم بذلك وكان جائزاً في حق يعقوب وأهله لجواز ذلك في شريعتهم وصار حراماً في شريعتنا لتحريم رسول الله لذلك فافهم جيداً وإنما حكم العلماء بالكفر على من سجد لشمس أو قمر أو وثن من أجل أنه أمارة على الكفر الذي هو إنكار ما عُلِمَ من الدين بالضرورة كما حكموا بالإيمان وهو معنى قلبي لمن نطق بالشهادتين لأنه دليل عليه لا لأن الأول بمجرد كفر والثاني بمجرد إيمان فالعبادة ليس صورة وحركات مجردة ولو كان كذلك لكان من أتى بهيئة الركوع ليلبس نعله أو يرفع متاعه أو أتى بهيئة السجود لأي غرض كالتقلب على الأرض لنحو رياضة أو إصلاح شيء في أسفل سيارته قد كفر لتحقيق صورة الركوع وصورة السجود ولا قائل بهذا البتة فلا بد من اعتقاد الألوهية في المعبود وكذلك نية العبادة له ومن دون هذا القيد لا تكون عبادة البتة وعندما تدعوا رئيسك في عمل من الأعمال أو أميرك أن ينصرك على باغ عليك أو يغيثك من أزمة نزلت بك وأنت معتقد فيه أنه لا يستقل بجلب نفع أو دفع ضرر وأن الله جعله سبباً عادياً يقضي الله عز وجل على يد عبده من ذلك ما يشاء فضلاً منه سبحانه فلا يكون ذلك منك عبادة لهذا المدعو لأنك لم تعتقد في المدعو الربوبية ولا خاصية من خواصها فإن دعوته وأنت تعتقد فيه أنه مستقل بالنفع أو الضرر أو نافذ المشيئة مع الله لا محالة، كنت له بذلك الدعاء عابداً وهذه العبادة أشركته مع الله عز وجل لأنك قد اعتقدت فيه خصيصة من خصائص الربوبية فإن الاستقلال بالنفع أو الضرر أو الجلب أو الدفع ونفوذ المشيئة لا محالة هو من خصائص الربوبية والمشركون إنما كفروا بسجودهم لأصنامهم ونحوه لاعتقادهم فيها الاستقلال بالنفع أو الضرر ونفوذ مشيئتهم مع الله تعالى لا محالة ولو على سبيل الشفاعة عنده فإنهم يعتبرونه الرب الأكبر وللمعبوداتهم ربوبية دون ربوبيته وبمقتضى ما لهم من ربوبية وجب لهم نفوذ المشيئة معه لا

محالة وهذا هو الشرك وهو اعتقاد تعدد الآلهة وهذا ما لا يعتقدده أحد من المسلمين قال تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة: ٢٥٥)

وتأمل قوله سبحانه وتعالى ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ﴾ (٤٣) (الأنبياء) تجد الاستفهام في الآية إنكارياً على سبيل التوبيخ للمشركين على ما اعتقدوه وحكى الله عز وجل عن قوم هود قولهم هود عليه السلام ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾ (هود: ٥٤) فالمشركون يخاطبون من اعتقدوا فيهم الربوبية وخصائصها ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (٩٧) ﴿إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٩٨) (الشعراء: ٩٧ - ٩٨) أليس هذا اعترافهم بتسويتهم آلهتهم الباطلة برب العالمين في يوم القيامة يكون هذا الاعتراف حيث يصدق الكذوب ويندم المجرم حين لا ينفعه ندم ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (٢) (ص: ٣) وكانت تلك التسوية المذكورة من حيث أثباتهم صفة أو أكثر من صفات الربوبية لآلهتهم ومن هذه الحيشية كان شركهم وكفرهم فالله واحد أحد بمعنى عدم وجود نظير له ولا شبيهه عز وجل وإن كانت التسوية في اعتقادهم في آلهتهم استحقاقها للعبادة فهو يستلزم اعتقاد الاشتراك فيما به الاستحقاق وهو صفات الألوهية أو بعضها فإن العبادة نفسها لا تكون من العاقل إلا لمن يعتقد استحقاقه لها كرب للعالمين فكيف يصرفونها لآلهتهم تعالى الله عما يشركون وكيف يُنفَى عنهم اعتقاد الربوبية لآلهتهم وقد اتخذوها أنداداً وأحبوها كحب الله كما أخبر الله عز وجل عنهم في كتابه حيث قال عز وجل ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٦٥) والأنداد جمع ند وهو على ما قاله أهل التفسير واللغة المثل المخالف والمناوى فهو لاء

ينادى عليهم أنهم اعتقدوا فيها ضرباً من المشاركة للحق تعالى الله عما يقولون فأما نفوذ مشيئتهم بالشفاعة الشركية فقد اعتقدوا أن لأهتهم حق الشفاعة المحتممة القبول بحكم شراكتهم لله في الربوبية وإن لم يرض بها الله وقد دلت على اعتقادهم هذا آيات كثيرة نفت شراكة أربابهم له تعالى ونفت أن يكون لهم حق الشفاعة لأنه لا يملك الشفاعة إلا من جعله الله من الشفعاء ومن هذه الآيات قوله تعالى ﴿ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَؤُا۟ ﴾ (الأنعام: ٩٤) وقوله عز وجل ﴿ وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمُ فَدَعَوْهُمُ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ ﴾ (القصص: ٦٤) ففي الآيتين دلالة على اعتقادهم أن لأهتهم شراكة في الملك وأن لهم الشفاعة بمقتضى هذه الشراكة وأنهم يدعونهم يوم القيامة ليشفعوا لهم فيخيب ظنهم ومن هذه الآيات أيضاً قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعْنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (يونس: ١٨) وقوله تعالى ﴿ يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا ﴾ (طه: ١٠٩) وقوله تعالى ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (الزخرف: ٨٦) وقوله تعالى ﴿ إِن يُرِدِنِ الرَّحْمٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِي عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ ﴾ (يس: ٢٣) فهذه الآيات نفت أن يكون لأهتهم حق لشفاعة وأوضح أنه تعالى وحده يملك الشفاعة وأنه لا يشفع إلا من رضي الله شفاعته بجعله من الشفعاء وأنه إذا شفع فقبولها وردّها موكول إلى رضاه تعالى لا كما اعتقد المشركون أن شفاعة أهتهم محتمة القبول بحكم شراكتهم في الألوهية ووضح بذلك أيضاً أن العبادة ليست مجرد إتيان العمل أو القول الذي يصلح للتعبد به بل هي إتيان تلك الأعمال والأقوال بنية العبادة لمن يعتقد فيه شيئاً من صفات الربوبية أو خصائصها من تحليل أو تحريم أو علم ذاتي غير

مكتسب أو نفوذ شفاعة بمقتضى الشراكة في الربوبية أو نفوذ مشيئة بما جعلهم متصرفين فيه استقلالاً بقدره كن نفعاً وضراً ونصراً وإعطاءً ومنعاً وشراكة في الملك والربوبية فذلك عبادة لله إن صرف له تعالى وشرك إن صرف لغير الله لا فرق في ذلك بين وقوعه لحى أو ميت أو في الحياة الدنيا أو الآخرة أما إن خلا العمل أو القول من نية العبادة لمن أخذ رباً أو لمن اعتقد فيه شيء من خصائص الربوبية فليس من العبادة في شيء ولا يقال فيه أنه عبادة لله سبحانه أو لغيره ومما يوضح ذلك السجود لآدم عليه السلام فإنه لما خلا من نية العبادة لآدم لم يكن شركاً بل كان طاعة لله لاقتارانه بنية الامتثال له تعالى والسجود ليوסף عليه السلام لما خلا عن نية العبادة وكان تحية له لم يكن شركاً ولم يكن عبادة لا لله ولا ليوסף وكان ذلك النوع من التحية جائزاً في شريعته وحُرِّم في شريعتنا وتعظيم البيت بالطواف حوله وتقبيل الحجر الأسود لما خلا من نية العبادة للبيت أو للحجر لم يكن أحدهما شركاً بل كان طاعة لله لا قترانه بنية الامتثال له تبارك وتعالى فالمعيار المميز للعبادة من الشرك هو نية العبادة بالأعمال والأقوال إن كانت لله فعبادة وإن كانت لغيره فشرك ولذا لم يكن الطلب من الأنبياء والأولياء شركاً لخلوه من نية العبادة لهم ولعدم اتخاذهم أرباباً وعدم الاعتقاد أن لهم شيئاً من خصائص الربوبية وبهذا يتضح لك خطأ ابن تيمية في قياسه المتوسلين بالنبي صلى الله عليه وسلم أو بولي من أولياء الله الصالحين على عبدة الأوثان من دون الله عز وجل وأين هذا من هذا وقد عرفت المعيار فلا تغفل ومن جهل الفرق بين تَوَسَّلَ وَعَبَدَ لا يصلح له القياس في دين الله عز وجل فافهم ولا تكن من الغافلين.

## المبحث التاسع

تحقيق الكلام على قوله تعالى ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ قال الله تبارك وتعالى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ (الشورى: ٦) آلهة تحقيق لحقية ما ذكر قبله من إخلاص الدين الذي هو عبارة عن التوحيد ببيان بطلان الشرك الذي هو عبارة عن ترك إخلاصه والموصول عبارة عن المشركين ومحله الرفع على الابتداء وخبره جملة ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الزمر: ٣) والأولياء المعبودون من دونه تعالى الملائكة وعيسى وعزيز والأصنام وغيرها) وقوله تعالى حاكياً عنهم ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (الزمر: ٣) حال بتقدير القول من واو اتخذوا مبينة لكيفية إشراكهم وعدم خلوص دينهم والاستثناء مفرغ من أعم العلل وزلفى مصدر مؤكد على غير لفظ المصدر ملاق له في المعنى أي والذين لم يخلصوا العبادة لله تعالى بل شابوها بعبادة غيره قائلين ما نعبدهم لشيء من الأشياء إلا ليقربونا إلى الله تقرباً ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الزمر: ٣) وبين خصائصهم الذين هم المخلصون للدين وحذف هذا للدلالة الحال عليه ( فيما هم فيه يختلفون) من الدين الذي اختلفوا فيه بالتوحيد والإشراك وادعى كل فريق صحة دينه إن الله لا يهدي لا يوفق للاهتداء إلى الحق الذي هو طريق النجاة ﴿ مَنْ هُوَ كَذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ (الزمر: ٣) واسع في الكذب مبالغ في الكفر والمراد أن من أصر على الكذب والكفر بقي محروماً من الهداية والمراد بهذا الكذب وصفهم لمعبوداتهم بأنها آلهة مستحقة للعبادة والعلم ضروري حاصل بأن وصفهم لها بالإلهية كذب محض وأما الكفر فالمراد منه الكفر الراجع إلى الاعتقاد وهو اعتقادهم في معبوداتهم الباطلة الربوبية أو خصيصة من خصائصها فافهم، قال شيخنا السيد محمد علوي المالكي رحمه الله تعالى في كتابه هو الله هذه



التي كان يعبدها الوثنيون بمكة المشرفة لأن قول تلك الكلمة يتسبب عنه غضب أولئك الوثنيين غيرة على تلك الأحجار التي كانوا يعتقدون من صميم قلوبهم أنها آلهة تنفع وتضر وإذا غضبوا قابلوا المسلمين بالمثل فيسبون ربهم الذي يعبدونه وهو رب العالمين ويرمونه بالنقائص وهو المنزه عن كل نقص ولو كانوا صادقين بأن عبادتهم لأصنامهم تقربهم إلى الله زلفى ما اجترأوا أن يسبوه انتقاماً ممن يسبون آلهتهم فإن ذلك أوضح جداً في أن الله تعالى في نفوسهم أقل من تلك الحجارة وقل ذلك أيضاً في قوله تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (لقمان: ٢٥) فإنهم لو كانوا يعتقدون حقاً أن الله تعالى الخالق وحده وأن أصنامهم لا تخلق لكانت عبادتهم لله وحده دونها أو لكان على الأقل احترامهم له تعالى فوق احترامهم لتلك الحجارة وهل هذا يتفق مع شتمهم له عز وجل غيرة على حجارتهم وانتقاماً لها منه سبحانه وتعالى؟ إن البداهة تحكم أنه لا يتفق أبداً وليست الآية التي معنا وحدها تدل على أن الله تعالى أقل عند أولئك المشركين من حجارتهم بل لها أمثال منها قوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (الأنعام) ﴿١٣٦﴾ فلولا أن الله تعالى أقل في نفوسهم من تلك الحجارة ما رجحوها عليه هذا الترجيح الذي تحكيه هذه الآية واستحقوا عليه حكم الله عليهم بقوله ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ ﴿٤﴾ (العنكبوت: ٤) ومن هذا القبيل قول أبي سفيان قبل إسلامه (أعل هبل) كما رواه البخاري ينادي صنمهم المسمى (هبل) أن يعلوا في تلك الشدة رب السموات والأرض ويقهره ليغلب هو وجيشه جيش المؤمنين الذي يريد أن يغلب آلهتهم هذا مقدار ما كان عليه أولئك المشركون مع تلك



الأوثان ومع الله رب العالمين فليعرف حق المعرفة فإن كثيراً من الناس لا يفهمونه كذلك ويبنون عليه ما يبنون فلوا قالوا إنما نعبد الله وحده لا شريك له لا الأصنام وعبوديتنا لله تعالى لا للأصنام ولكن لا اعتقادنا قربها من الله على زعمهم جعلنا عبادة الله عندها فقط من غير أن نشركها بربوبية ولا ألوهية وإنما نرجو ببركتها أن يقبل الله عبادتنا ودعائنا له وأن يقربنا إليه زلفى أو قالوا إنما نتخذها قبلة والعبادة خالصة لله تعالى لما أشركوا وإنما ينسب إليهم الجهل بارتكابهم محرماً فقط حيث إنهم جعلوا لها هذا الاستحقاق من دعوى القرب أو القبلة من غير أمر من الله ولا علم أتاهم ولا سلطان جاءهم وعلى هذا لا يكفرون بعبادتهم لله تعالى عندها كما لا يكفر المؤمن بالله تعالى لو أذن في كنائس الكافرين أو صلى فيها فرضاً أو نفلاً ألا ترى أن الله تعالى لما أمر المسلمين باستقبال الكعبة في صلاتهم توجهوا بعبادتهم إليها واتخذوها قبلة وليست العبادة لها وتقبييل الحجر الأسود إنما هو عبودية لله تعالى واقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو أن أحداً من المسلمين نوى العبادة لها لكان مشركاً كعبدة الأوثان وقد ثبت أن الأعمال بالنيات ومناط جميع الأعمال على النية والقصد ولم يسم الانحناء لتقبييل الحجر الأسود ووضع النبي صلى الله عليه وسلم جبهته عليه سجوداً له كما يزعم المنكرون أن المسلمين في تقبييل أولياء الله يسجدون لهم ولو كان سجوداً لكان الانحناء لتقبييل الحجر الأسود سجوداً له وحينئذ يقعون في الورطة التي أرادوا الفرار منها وقد ثبت أن حبر الأمة عبد الله بن العباس رضي الله تعالى عنهما أخذ بركاب زيد بن ثابت أحد علماء الصحابة رضي الله عنه فمنعه تعظيماً له ولقرايته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عبد الله هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا فأخذ بيده وقبلها وقال هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت نبينا ولم يعد انحناءه من فوق سرج بغلته لتقبييل يد عبد الله بن العباس سجوداً وهذا دليل

على أن كلاً منهما أمر بتعظيم الآخر وأن تعظيم الصالحين وتقبييل أيديهم مشروع وجاء في سنن أبي داود عن زارع رضي الله تعالى عنه وكان من وفد عبد القيس قال فجعلنا نتبادر من رواحنا فنقبل يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجله وجاء في كتاب الترمذي عن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت فأتاه فقرع الباب فقام إليه النبي صلى الله عليه وسلم يجر ثوبه فاعتنقه وقبله وقال الترمذي حديث حسن وهذا دليل أيضاً على أن تقبييل الصالحين سنة مشروعة من سنن المرسلين وليس التوسل لله بالمقربين شركاً ولا حبههم لله وفي الله كفراً ألا ترى أن أولاد سيدنا يعقوب عليهم السلام جاءوا إلى أبيهم يتوسلون به إلى الله وقالوا ﴿يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ (يوسف: ٩٧) فهلا استغفروا لأنفسهم بدون واسطة؟ وهل كانوا في ذلك مؤمنين أم مشركين؟ كما يزعمه المنكرون وما طلبوا منه أن يستغفر لهم إلا ليقربهم إلى الله زلفى وذلك لعلمهم بما له عند الله من القرب والخصوصية وما عليهم من الذنوب التي تباعد بينهم وبين الله وتحول بينهم وبين إجابة دعاءهم وكذلك قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في حق المؤمنين من أمته ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ (النساء: ٦٤) فأنظر إلى قوله ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ (النساء: ٦٤) يعني عند تحقق حصول الذنب منهم والإساءة لأنهم هم المستحقون للشفاعة ﴿جَاءُوكَ﴾ قدم شرط مجيئهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعني المذنبين وتملقهم بين يديه وخضوعهم لديه قبل ذكر استغفارهم لله ثم قال ﴿فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ فما الفائدة من ذلك؟ هل كان لا يمكن استغفارهم لله تعالى لهم قبل مجيئهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟ ثم قال ﴿وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا﴾

رَحِيمًا ﴿٦٤﴾ (النساء) ما الفائدة من استغفار الرسول لهم؟ هل كان لا يكفي مجيئهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم واستغفارهم لأنفسهم فيجدون الله تواباً رحيماً؟ بل ما ذلك إلا ليرشدهم إلى الالتجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم إذا أصابتهم مصيبة والتوسل به وطلب الشفاعة منه لهم بالغفران ليقربهم إلى الله زلفى، وذم الله تعالى من صد عن طلب الاستغفار من رسول الله صلى الله عليه وسلم وشدد الحملة عليهم لأن ذلك أكبر علامة المنافقين فقال جل جلاله ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّأْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ﴿٥﴾﴾ (المنافقون: ٥) فما أشد هذا التوبيخ وما أمره هذا التقريع لو كانوا يفتقرون وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَّوْتَكَ سَكَنَ لَهُمْ﴾ (التوبة: ١٠٣) أي رحمة لهم ومعنى الصلاة الدعاء وأثنى الله على مؤمني الأعراب بقوله ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَّوَاتِ الرَّسُولِ أَلَّا إِتَّهَا قُرْبَةً لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١﴾﴾ (التوبة) فانظر إلى فضل الله ورحمته بالمؤمنين كيف يطلب لهم الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم وبين لنا أن صلوات الرسول قربة فالله سبحانه وتعالى يطلب لنا من النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء وهؤلاء المنكرون يقولون التوسل بالنبي كفر وطلب الدعاء منه ومن غيره من عباد الله الصالحين شرك فما أجهلهم بكتاب الله وبحق رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وقد كان المسلمون يلتجئون إلى النبي صلى الله عليه وسلم في كل نازلة فيكشفها الله عنهم ببركته ولو كان ذلك شركاً وكفراً لما أقرهم على ذلك ولزجرهم ألا ترى أنه زجر من أراد السجود له صلى الله عليه وسلم لما قال إني رأيت الأعاجم يسجدون لملوكتهم وأنت أحق بالسجود منهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم (السجود لا يكون إلا لله) فانظر كم الفرق بين التوسل والعبادة فأين الأفهام

الصافية هل من المسلمين من إذا زار نبياً أو ولياً سجد له؟ أو فيهم من يعتقد أن النبي أو الولي إله من دون الله أو أنه ابن الله؟ هيهات أين الفرق بين الفريقين فكيف يحرم المنكرون التوسل بالأنبياء والأولياء وقد ثبت التوسل بصريح الكتاب العزيز قال الله تعالى حكاية عن اليهود ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (البقرة: ٨٩) أي يستنصرون على المشركين ويقولون اللهم انصرنا بنبي آخر الزمان المنعوت في التوراة ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ (٨٩) (البقرة: ٨٩) يعني محمداً صلى الله عليه وسلم فإذا كان التوسل به صلى الله عليه وسلم ثابتاً قبل ظهوره فكيف ينكرونه بعد ظهوره.

## الاستدلال بآيات في غير محلها الوارد

يحتج بعضهم بآيات في القرآن وردت في المشركين ويطبّقونها على الخواص والعوام من المؤمنين في الرد عليهم وبه يخلصون إلى الحكم عليهم بالكفر فيمن توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم أو تبرك به أو عظمه أو شد رحله إليه أو ناداه ويسمون ذلك دعاء للمنادى وقالوا إن الدعاء عبادة فهو عبادة لغير الله وأنه بذلك صار مشركاً لقوله تعالى ﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ١٨ ﴾ (الجن: ١٧) وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ ٥ ﴾ وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء وكانوا بعبادتهم كافرين ﴿ ٦ ﴾ (الأحقاف) وقال تعالى ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ ٢١٣ ﴾ (الشعراء) ﴿ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ ١٠٦ ﴾ (يونس) وقال تعالى ﴿ لَهُ دَعْوَةٌ الْحَقُّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسِطٍ كَفْتِهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَلِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلٰلٍ ١٤ ﴾ (الرعد) وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ١٣ ﴾ إن تدعوهم لا يسمعون دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيمة يكفرون بشرككم ولا ينبتك مثل خير ﴿ ١٤ ﴾ (فاطر) وقوله تعالى ﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفِ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ٥٦ ﴾ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا ﴿ ٥٧ ﴾ (الإسراء) وأمثلة هذه الآيات كثيرة في القرآن وكلها حملوها على الموحدين، قال بعضهم إن من استغاث أو توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم أو بغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين أو ناداه أو سأله الشفاعة فإنه يكون داخلاً في عموم هذه الآيات وجعل زيارة قبر النبي

صلى الله عليه وسلم أيضاً مثل ذلك وقال في قوله تعالى حكاية عن  
 المشركين في اعتذارهم عن عبادة الأصنام ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى  
 اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (الزمر: ٣) إن المتوسلين مثل هؤلاء المشركين الذين يقولون  
 ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى فإن المشركين ما اعتقدوا في  
 الأصنام أنها تخلق شيئاً بل يعتقدون أن الخالق هو الله تعالى بدليل قوله  
 تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ (الزخرف)  
 وقوله تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (الزمر: ٣٨) فما حكم الله عليهم بالكفر والإشراك إلا  
 لقولهم ﴿ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ فهو لاء مثلهم هكذا يحتاج هذا البعض  
 من الغلاة على المؤمنين وهي حجة باطلة فإن المؤمنين ما اتخذوا الأنبياء  
 عليهم الصلاة والسلام ولا الأولياء آهة ولا جعلوهم شركاء بل هم  
 يعتقدون أنهم عبيد الله مخلوقون له ولا يعتقدون استحقاقهم العبادة  
 ولا أنهم يخلقون شيئاً ولا أنهم يملكون نفعاً أو ضرراً وإنما قصدوا  
 التبرك بهم لكونهم أحبباء الله المقربين الذين اصطفاهم واجتباهم  
 وبركتهم يرحمهم الله عباد ولذلك شواهد كثيرة من الكتاب والسنة  
 سنذكر لك كثيراً منها فاعتقاد المسلمين أن الخالق النافع الضار هو الله  
 وحده ولا يعتقدون استحقاق العبادة إلا لله وحده ولا يعتقدون التأثير  
 لأحد سواه وأما المشركون الذين نزلت فيهم الآيات السابق ذكرها  
 فكانوا يتخذون الأصنام آهة والإله معناه المستحق للعبادة فهم  
 يعتقدون استحقاق الأصنام للعبادة فاعتقادهم استحقاقها للعبادة هو  
 الذي أوقعهم في الشرك فلما أقيمت عليهم الحجة بأنها لا تملك نفعاً ولا  
 ضرراً قالوا ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى فكيف يجوز لهؤلاء  
 وأتباعهم أن يجعلوا المؤمنين الموحدين مثل أولئك المشركين الذين  
 يعتقدون ألوهية الأصنام إذا علمت هذا تعلم أن جميع الآيات المتقدم  
 ذكرها وما مثلها من الآيات خاص بالكفار المشركين ولا يدخل فيها

أحد من المؤمنين لأنهم لا يعتقدون ألوهية غير الله تعالى ولا يعتقدون استحقاق العبادة لغيره وقد جاء في حديث البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما في وصف الخوارج أنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فحملوها على المؤمنين فهذا الوصف صادق على هؤلاء الغلاة المتعنتين الذين ينسبون أنفسهم إلى السلف والسلف منهم براء.

## المبحث العاشر

تكلم العلامة يوسف الدجوي رحمه الله المتوفي ١٣٦٥هـ في مقالاته عن تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية فأحبت نقله هنا لنفاسته ونصه جاءتنا رسائل كثيرة يسأل مرسلوها عن توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية ما معناها وما الذي يترتب عليهما ومن ذا الذي فرق بينهما؟ وما هو البرهان على صحة ذلك أو بطلانه؟ فنقول وبالله لتوفيق:

إن صاحب هذا الرأي هو ابن تيمية الذي شاد بذكره قال إن الرسل لم يبعثوا إلا لتوحيد الألوهية وهو أفراد الله بالعبادة واما توحيد الربوبية وهو اعتقاد أن الله رب العالمين المتصرف في أمورهم فلم يخالف فيه أحد من المشركين والمسلمين بدليل قوله تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (لقمان: ٢٥) ثم قالوا إن لذين يتوسلون بالأنبياء والأولياء ويتشفعون بهم وينادونهم عند الشدائد هم عابدون لهم قد كفروا باعتقادهم الربوبية في تلك الأوثان والملائكة والمسيح سواء بسواء فإنهم لم يكفروا باعتقادهم الربوبية في تلك الأوثان وما معها بل بتركهم توحيد الألوهية بعبادتها وهذا ينطبق على زوار القبور المتوسلين بالأولياء المنادين لهم المستغيثين بهم الطالبين منهم ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى بل قال محمد بن عبد الوهاب (أن كفرهم أشنع من كفر عبادة الأوثان وإن شئت ذكرت لك عبارته المحزنة الجريئة) فهذا ملخص مذهبهم مع الإيضاح وفيه عدة دعاوى فلنعرض لها على سبيل الاختصار ولنجعل الكلام في مقامين فتحاكم إلى العقل ثم نتحاكم إلى النقل فنقول قولهم إن التوحيد ينقسم إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية تقسيم غير معروف لأحد قبل ابن تيمية وغير معقول أيضا كما ستعرفه وما كان رسول الله صلى الله عليه



وسلم يقول لأحد دخل في الإسلام أن هناك توحيدين وأنت لا تكون مسلماً حتى توحيد الألوهية ولا أشار إلى ذلك بكلمة واحدة ولا سمع ذلك عن أحد من السلف الذين يتبعون باتباعهم في كل شيء ولا معنى لهذا التقسيم فإن الإله الحق هو الرب الحق والإله الباطل هو الرب الباطل ولا يستحق العبادة والتأليه إلا من كان رباً ولا معنى لأن نعبد من لا نعتقد فيه أنه رب ينفع ويضر فهذا مرتب على ذلك كما قال تعالى ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ﴾ (مريم: ٦٥) فرتب العبادة على الربوبية فإننا إذا لم نعتقد أنه رب ينفع ويضر فلا معنى لأن نعبده كما قلنا ويقول تعالى ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (النمل: ٢٥) يشير إلى أنه لا ينبغي السجود إلا لمن ثبت اقتداره التام ولا معنى لأن يسجدوا لغيره هذا هو المعقول ويدل عليه القرآن والسنة أما القرآن فقد قال ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا ﴾ (آل عمران: ٨٠) فصرح بتعدد الأرباب عندهم وعلى الرغم من تصريح القرآن بأنهم جعلوا الملائكة أرباباً يقول ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب إنهم موحدون توحيد الربوبية وليس عندهم إلا رب واحد وإنما أشركوا في توحيد الألوهية ويقول يوسف عليه السلام لصاحبي السجن وهو يدعوهم إلى التوحيد ﴿ ءَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ (يوسف) ويقول الله تعالى أيضاً ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٌ ﴾ (الرعد) وأما هم فلم يجعلوه رباً ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (الكهف: ٣٨) خطاباً لمن أنكر ربوبيته تعالى انظر إلى قولهم يوم القيامة ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (١٧) إذ سُويَكم رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ (الشعراء) أي في جعلكم أرباباً كما هو ظاهر وانظر إلى قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنْسَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ (الفرقان).

فهل ترى صاحب هذا الكلام موحداً أو معترفاً؟ ثم انظر إلى قوله تعالى ﴿ وَهُمْ يُجَادِلُونَكَ فِي اللَّهِ ﴾ (الرعد: ١٣) إلى غير ذلك وهو كثير لا نطيل بذكره فإذا ليس عند هؤلاء الكفار توحيد ربوبية كما قال ابن تيمية وما كان يوسف عليه السلام يدعوهم إلا إلى توحيد الربوبية لأنه ليس هناك شيء يسمى توحيد الربوبية وشيء آخر يسمى توحيد الألوهية عند يوسف عليه السلام فهل هم أعرف بالتوحيد منه ويجعلونه مخطئاً في التعبير بالأرباب دون الآلهة؟ ويقول الله في أخذ الميثاق ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (الأعراف: ١٧٢) فلو كان الإقرار بالربوبية غير كاف وكان متحققاً عند المشركين ولكنه لا ينفعهم كما يقول ابن تيمية ما صح أن يأخذ عليهم الميثاق بهذا ولا صح أن يقولوا يوم القيامة ﴿ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ (الأعراف).

وكان الواجب أن يغير الله عبارة الميثاق إلى ما يوجب اعترافهم بتوحيد الألوهية حيث إن توحيد الربوبية غير كاف كما يقول هؤلاء إلى آخر ما يمكننا أن نتوسع فيه وهو لا يخفى عليك وعلى كل حال فقد اكتفى منهم بتوحيد الربوبية ولو لم يكونا متلازمين لطلب إقرارهم بتوحيد الألوهية أيضاً ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ (الزخرف: ٨٤) فإنه إله في الأرض ولو لم يكن فيها من يعبده كما في آخر الزمان فإن قالوا إنه معبود فيها أي مستحق للعبادة قلنا إذن لا فرق بين الإله والرب فإن المستحق للعبادة هو الرب لا غير وما كانت محاوره فرعون لموسى عليه الصلاة والسلام إلا في الربوبية وقد قال ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ (النازعات)



(الأنعام: ١٠٨) إلى غير ذلك مما يطول شرحه فهل ترى لهم توحيداً بعد ذلك يصح أن يقال فيه إنه عقيدة؟ أما التيميون فيقولون بعد هذا كله أنهم موحدون توحيد الربوبية وأن الرسل لم يقاتلوهم إلا على توحيد الألوهية الذي لم يكفروا إلا بتركه ولا أدري ما معنى هذا الحصر مع أنهم كذبوا الأنبياء وردوا ما أنزل عليهم واستحلوا المحرمات وأنكروا البعث واليوم الآخر وزعموا أن الله صاحبة وولداً وأن الملائكة بنات الله ﴿الآ إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ (الصفات: ١٥١ - ١٥٢) وذلك كله لم يقاتلهم عليه الرسل في رأي هؤلاء وإنما قاتلوهم على عدم توحيد الألوهية كما يزعمون وهم بعد ذلك مثل المسلمين سواء بسواء أو المسلمون أكفر منهم في رأي ابن عبد الوهاب وما علينا من ذلك كله ولكن نقول لهم بعد هذا على فرض أن هناك فرقاً بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية كما يزعمون فالتوسل لا ينافي توحيد الألوهية فإنه ليس من العبادة في شيء لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً ولم يقل أحد أن النداء أو التوسل بالصالحين عبادة ولا أخبرنا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كان عبادة أو شبه عبادة لم يجز بالحى ولا بالميت ومن المعلوم أن المتوسل لم يطلب إلا من الله تعالى بمنزلة هذا النبي أو الولي ولا شك في أن لهما منزلة عند الله تعالى في الحياة وبعد الممات فإن تشبث بتشبت بأن الله أقرب إلينا من جبل الوريد فلا يحتاج إلى واسطه قلنا له (حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء...) فإن رأيك هذا يلزمه ترك الأسباب والوسائط في كل شيء مع أن العالم مبني على الحكمة التي وضعت الأسباب والوسائط في كل شيء ويلزمه عدم الشفاعة يوم القيامة وهي معلومة من الدين بالضرورة فإنها على هذا الرأي لا حاجة إليها إذ لا يحتاج سبحانه وتعالى إلى واسطة فإنه أقرب من الواسطة ويلزم خطأ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في قوله (إنا نتوسل إليك بعم نبيك العباس... إلخ) وعلى الجملة

يلزم سد باب الأسباب والمسببات والوسائل والوسائط وهو خلاف السنة الإلهية التي قام عليها بناء هذه العوالم كلها من أولها إلى آخرها ولزمهم على هذا التقدير أن يكونوا داخلين فيما حكموا به على المسلمين فإنه لا يمكنهم أن يدعوا الأسباب أو يتركوا الوسائط بل هم أشد الناس تعلقاً بها واعتماداً عليها ولا يفوتنا أن نقول إن التفرقة بين الحي والميت في هذا المقام لا معنى لهما فإن المتوسل لم يطلب شيئاً من الميت أصلاً وإنما طلب من الله متوسلاً إليه بكرامة هذا الميت عنده أو محبته له أو نحو ذلك فهل في هذا كله تأليه للميت أو عبادة له أم هو حق لا مزية فيه ولكنهم قوم يجازفون ولا يحققون، كيف وجواز التوسل بل حُسْنُهُ معلوم عند جميع المسلمين وانظر كتب المذاهب الأربعة (حتى مذهب الحنابلة) في آداب زيارته صلى الله عليه وسلم تجدهم قد استحَبوا التوسل به إلى الله تعالى حتى جاء ابن تيمية فخرق الإجماع وصادم المركوز في الفِطْرِ مخالفاً في ذلك العقل والنقل اهـ.

وفي الختام أنقل خلاصة نافعة ذكرها شيخنا العلامة السيد محمد بن علوي المالكي رحمه الله في كتابه المانع المفيد النافع هو الله حول هذه المسألة ونصه:

### توحيد الألوهية والربوبية متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر

اعلم أن التوحيد الذي جاءت به المرسلون وبينه خاتمهم عليه وعليهم الصلاة والسلام أتم بيان ونطق به القرآن وبرهن عليه أسطع برهان هو أنه تعالى واحد في ذاته واحد في صفاته ولا خالق سواه ولا يستحق العبادة إلا هو والكلمة الطيبة (لا إله إلا الله) تتضمن أقسام التوحيد كلها وقد أحسن البيهقي بيان ذلك في كتابه (الأسماء والصفات) فيما نقله عن أبي عبد الله الحلبي أما وحدانيته في ذاته سبحانه فمعناها أن ذاته العلية لا تتركب من أجزاء مادية ولا عقلية ولا من أصول غير مادية فلا تحوم حول حماها المقادير والمساحات والأشكال ونحوها وقد برهنه القرآن ببيان أن له سبحانه الغني الأكمل وجوب الوجود والتركب في الذات واتصافها بالمقدار ولوازمه يستلزمان الحاجة إلى الغير والافتقار إلى السوي وينافيان وجوب الوجود ويقتضيان الاتصاف بالإمكان تعالى الله عن ذلك كله علواً كبيراً فهو واجب الوجود وهو الأول والآخر وهو الغني الحميد وأما أنه واحد في الصفات فهو أنه سبحانه لا ثاني له في وجوب الوجود وما يستلزمه من الكمالات العليا اللائقة بمرتبة وجوده الأعلى من الحياة والعلم والإرادة والقدرة وإذ قد ثبتت وحدانيته فيما ذكر لزم أنه لا خالق سواه ولا رب غيره وإذا بان أنه لا خالق سواه ثبت قطعاً أنه لا يستحق العبادة غيره فإن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية أي استحقاق العبادة متلازمان عرفاً وشرعاً فالقول بأحدهما قول بالآخر والإشراك في أحدهما إشراك في الآخر فمن اعتقد أنه لا رب ولا خالق

إلا الله لم ير مستحقاً للعبادة إلا هو ومن اعتقد أنه لا يستحق العبادة غيره كان ذلك بناء منه على أنه لا رب إلا هو ومن أشرك مع الله غيره في العبادة كان لا محالة قائلاً بربوبية هذا الغير هذا ما لا يعرف في الناس سواه فإن من لا تُعْتَقَد له ربوبية استحال أن يُتَّخَذَ معبوداً ولهذا تجد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومن أرسلهم جل جلاله يكتفون بالدعوة إلى التوحيد بأحدهما ويضعون كلاً منهما موضع الآخر اكتفاء بشدة التلازم بينهما في العقول وأن القول بتوحيد الربوبية هو إقرار بتوحيد الألوهية وبالعكس وإليك البيانات من القرآن والسنة قال تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾ (الأعراف: ١٧٢) فماذا كانت صيغة العهد بنص القرآن؟ هكذا ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ (الأعراف: ١٧٢) ولم يقل بإلهكم وجعله سبحانه حجة على من أشركوا به في العبادة حيث قال ﴿ أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ (١٧٢) ﴿ أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَنُهِّلِكُنَّا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ (١٧٣) (الأعراف: ١٧٢ - ١٧٣) أليس هذا صريحاً في أن أخذ العهد بتوحيد الربوبية هو أخذ للعهد بتوحيد العبادة؟ هذا ما لا خلاف فيه بين العلماء من زمن الصحابة إلى عهدنا هذا .

## موقف نبي الله نوح عليه السلام

ماذا قال نبي الله نوح لقومه الوثنيين؟ ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ نوح: (١٠) وأقام لهم البرهان على توحيد الربوبية لما تقرر في عقول الناس أنها لا تعبد غير الله إلا إذا اشركت هذا الغير في الربوبية فإذا انمحي عنها الإشراف تبعه التوحيد في العبودية.

## موقف نبي الله إبراهيم عليه السلام

ماذا قال إبراهيم لذلك الذي حاجه في ربه؟ قال ربي الذي يحيي ويميت وقال عليه السلام لقومه تنزلاً معهم ليهديهم إلى الحق هذا ربي ولم يقل إلهي وكان نهاية الحجة أن قال ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (الأنعام: ٧٩) وما هذا إلا توحيد الربوبية المستلزم في كل عقل إذا سلمه توحيد الألوهية وقال الخليل عليه السلام أيضاً لِعِبَادِ الْأَصْنَامِ ﴿ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ (الأنبياء: ٥٦) أليس هذا إضراباً إبطالياً لما اعتقدوه من ربوبية الأصنام؟ وأقام الدليل الحسي عليه السلام على عجز الأصنام بتكسيه إياها بياناً لعبادتها أنها لو كانت أرباباً كما اعتقدوا لاستطاعت الدفع عن نفسها فإذا بطلت ربوبيتها زالت عن المخاطبين عبادتها وذلك جلي لا يخفى والمناقشة فيه مكابرة.



## موقف نبي الله موسى وهارون عليهما السلام

ولما قال موسى وهارون عليهما السلام لفرعون أنا رسول رب العالمين جرت بينه وبينهما محاوراة تتعلق بالربوبية والألوهية ذكرتها هذه الآيات بالتفصيل وهي قول الله تعالى حكاية عن فرعون موسى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢٣) ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ (٢٤) ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَعِينُونَ ﴾ (٢٥) ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٢٦) ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾ (٢٧) ﴿ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٢٨) (الشعراء: ٢٣ - ٢٨) وقال فرعون مرة ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ (القصص: ٣٨) وقال أخرى ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ (النازعات).

## موقف نبي الله عيسى عليه السلام

ويقول الله لعيسى بن مريم ﴿ وَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾؟ (المائدة: ١١٦) فيقول بعد كلام حكاة عنه التنزيل ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ (المائدة: ١١٧) فلو كان توحيد الربوبية لا يستلزم عندهم توحيد الألوهية كما زعم بعضهم لتوجه على المسيح عليه السلام أن يقال له ما أدبت رسالتنا فإننا إنما أرسلناك بتوحيد الألوهية ولم نكلفك ببيان توحيد الربوبية لأنهم مقرون به ولكننا نرى الله تعال قد قبل منه هذه الحجة أفلا يكون في ذلك على ما نقول أبين حجة وعنه عليه السلام في موضع آخر من الكتاب العزيز ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ﴾ (مريم: ٣٦) بفاء التفريع والترتيب المفيدة للاستلزام ويقول القرآن فيما أمر به الرسول الأعظم تارة ﴿ قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ وَبَنِيَّ وَرَبِّي ﴾ (الأنعام: ١٤) أي معبوداً وأخرى ﴿ قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ ابْنِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام: ١٦٤).

### سؤال الميت في القبر

حديث السؤال في القبر الذي يكاد يبلغ حد التواتر المعنوي مشهور وفيه أن الملكين يقولان للميت من ربك؟ ولا يقولان من إلهك؟ فإذا أجاها (الله ربي) اكتفيا منه في التوحيد بهذا الجواب ولم يقولوا له هذا توحيد الربوبية وهو لا ينجيك فأول ما خاطب الله الأرواح ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ واكتفى منهم بالإقرار بوحدانيته في الربوبية وأول ما تُسأل الموتى في قبورهم من ربك؟ واكتفى منهم بالإقرار بأنه ربهم أفبعد هذا يشك متشكك؟ ولكن الله يهدي لنوره من يشاء.

### تقرير قرآني في المسألة

وقد رتب القرآن اللوازم الفاسدة على نفي الوحدانية في الألوهية بياناً منه تعالى أن الشركة في الألوهية تستلزم الشركة في الربوبية عند المشركين لا محالة تعالى الله أن يكون له شريك فانظر ماذا قال سبحانه ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (المؤمنون) ومعناه عند أولي النهي أنه لو كان معه إله لكان رباً وخالقاً ولو كان معه ذلك لذهب... إلخ وإنما يكون الدليل تاماً إذا صحت الملازمة وكانت مسلمة عند المخاطبين ويأبى الله أن تكون حجته إلا تامة ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ (الأنعام: ١١٥) ومعنى هذا أن القرآن يقرر أن من أشرك في استحقاق العبادة كان مشركاً لا محالة في الربوبية وكذلك قال تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) ولم يقل أرباباً لتلازم الربوبية والألوهية نفيًا وإثباتاً وتقرير هذا البرهان الشريف يطلب في كتب العقائد وخلاصته أنه لو كان معه شريك في الألوهية لكان شريكاً في كونه رباً وخالقاً ولو كان كذلك لكان شريكاً له في وجوب الوجود ولو كان ذلك كذلك لفسدت العوالم ولما كان لها نظام بل ما كان لشيء منها وجود.

## الخلاصة

وبهذا يتضح لك جلياً أنه لا خفاء على من تدبر كتاب الله في أن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية متلازمان في نظر العقل والشرع فالقول بأحدهما قول بالآخر وانتفاء أحدهما في اعتقاد من اعتقد الانتفاء قول منه بانتفاء الآخر والبرهنة على أحدهما هو استدلال على الآخر والقول بأن المرسلين عليهما الصلاة والسلام ما جاءوا بتوحيد الربوبية لأن الناس كانوا في غنية عن بيانه وما جاءوا إلا بتوحيد العبادة احتجاجاً ببعض الآيات التي لم يحسنوا فهمها قول تكذبه نصوص الكتاب العزيز ودعوى يدحضها العلم بتاريخ المشركين قديمة وحديثة ما حكاها الكتاب العزيز من ذلك وما علمه الناس هؤلاء المفتتون بفتنة السامري من بني إسرائيل أشركوا العجل في عبادة ربهم فقال لهم نبي الله هارون بصيغة الحصر ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ﴾ (طه: ٩٠) يعني لا هذا العجل فهل يصح منه عليه السلام هذا الكلام إلا إذا كان إشراكهم في العبادة مبنياً على الإشراك في الربوبية؟ اللهم إن القول بخلاف هذا معاندة للحق وانقياد لمحض الهوى وصح أن سائلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن وصية موجزة كافية لا يسأل بعدها أحداً غيره فقال له بأبي هو وأمي عليه الصلاة والسلام ( قل ربي الله ثم استقم ) فلو كان كما يقول ذلك المفرق بين التوحيدين الذي استحللت بناءً على فتياه هذه دماء لا تحصى حقنها الإسلام وحرمها الله ورسوله لكانت هذه الوصية غير كافية ولا مؤدية لما جاء به المرسلون وحاشاها من ذلك كذلك قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (فصلت: ٣٠) وهذه العبارة في موضعين من كتاب الله تعالى في سورة (حم السجدة وسورة الأحقاف) وقد

رتب السعادة كلها على الاستقامة المبنية على قول ﴿ رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ (فصلت: ٣٠) دون أن يقول إلهنا فهل بعد الله ورسوله لأحد من قول ﴿ فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدَ اللَّهِ وَءَايَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴾ (الجاثية) فليحذر المسلمين من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وهجوم المنكرين الذين لا هم لهم إلا التشنيع على جماهير المسلمين وتكفيرهم ونيز أكابره من العلماء العالمين وأهل السنة المحققين بأنهم أئمة الكفر والهادمون للإسلام والمنابدون للسنة والقرآن والخائنون لدين الله إلى أشباه ذلك مما يعبس له وجه الإسلام وتغضب له الحقائق ويلقي بذور الشقاق بين الأمة التي وحد الإسلام الصحيح بينها وأوصى الإسلام أهله بالمحافظة عليها أعني تلك الوحدة فنسأل الله الكريم بنبيه العظيم نبي الرحمة أن يلهم جميع الأمة الرشد حتى تجتمع ولا تتفرق وتتحاب ولا تتباغض إنه ذو الفضل العظيم وقد أشار شيخنا رحمه الله أنه استعاد هذا البحث من فرقان القرآن للشيخ سلامة العزامي المتوفي ١٣٧٣ هـ.



الرسالة رقم ١٢

الجواب الشافي

عن دعوى تراجع الإمام الجويني والإمام الرزازي

عن مذهب الفسحة الصافي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
وصحبه أجمعين.

أما بعد فهذا (الجواب الشافي عن دعوى تراجع الإمام الجويني  
والإمام الرازي عن مذهب الأشاعرة الصافي) كتبه جواباً على سؤال  
مضمونه:

ما قولكم سادتي العلماء في ما يقوله بعض الواعظين والباحثين  
من رجوع الإمام الجويني والإمام الرازي عن مذهب الأشاعرة إلى  
مذهب السلف في الاعتقاد بينوا لنا الأمر بياناً شافياً جزاكم الله خيراً  
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين  
فكتبت هذا الجواب لكشف الحقيقة في هذا الموضوع الخطير  
فقلت:

اعلم أولاً: أنه لا تنافي بين طريقة الأشاعرة وطريقة السلف لأن  
الأشاعرة وصنوهم الماتريدية يمثلون أهل السنة والجماعة ويحملون  
مذهب السلف وطريقة السلف في العقائد ويدافعون عنها ويتصرون  
لها.

فالسلف الصالح يقررون بالإجماع أن الله تعالى لا يشابه أحداً  
من خلقه لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وأن كل ما خطر على  
قلب بشر من صورة أو كيفية فيجب نفيه عنه تعالى لأن الصورة والكيف  
منتفیان في الأصل عنه تعالى.

والسلف الصالح قاطبة يقولون بتزويه الله تعالى عن صفات  
البشر والحوادث والأجسام وكل ما يلزم عن كون الشيء جسماً وهي  
لوازم الأجسام مثل الكون في الأمكنة والحركة والحجم والكيف  
والتركيب وغير ذلك مما لا يليق بجلال الله وكماله سبحانه وتعالى.



وهذا هو عينه ما يقرره السادة الماتريدية والأشاعرة رضي الله عنهم فأين التباين والخلاف.

ثانياً: اعلم أن دعوى هؤلاء منسوبة على تقرير تراجع هؤلاء الأئمة عن طريقة الأشاعرة في مسألة الصفات وفي النصوص المتشابهة المعروفة وقبل تفنيد الدعوى والإجابة عليها أبين لك طريقة أهل السنة والجماعة في مسألة الصفات والنصوص المتشابهة فأقول لما كان الأصل الذي دلت عليه النصوص المحكمة هو تنزيه الله - عز وجل - عن صفات البشر والحوادث والأجسام لأن الله تعالى لا يشابه أحداً من خلقه لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله قال تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ وقال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ وقال تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

فكل ما خطر على قلب بشر من صورة أو كيفية أو مكان أو محل أو جهة فيجب نفيه عنه تعالى لأنه يتنافى مع تنزيهه تعالى عما لا يليق بجلاله وبناء على هذا فالنصوص التي نقرأها في الكتاب والسنة وهي من المتشابهة فيتوهم منها بعض الناس معنى لا يليق بجلال الله - عز وجل - ويقولون: إن هذا هو الظاهر من هذه النصوص فنقول: ليس هذا هو الظاهر بل هذا هو ما تتخيله أنت ظاهراً ولا ظاهر إلا الحق فتعالى الله - عز وجل - أن يجعل كلامه ظاهراً في أمر باطل وإنما الباطل هنا هو التوهم الذي ظهر في نفسك لأنك رديء فكر ضعيف الإدراك لأقل ما يجب إثباته لله تعالى ولأنك لم تسلك ما قرره أهل الحق في التعامل والتقارير لمثل هذه النصوص ومسلك أهل السنة والجماعة من السلف والخلف في مثل هذه النصوص مكون من مرتبتين:

الأولى: وهي الأصل سموها التفويض.  
والثانية: ولا يلجأ إليها إلا عند الحاجة سموها التأويل.  
كلا هاتين المرتبتين حق ولا تعارض بين الواحدة والأخرى  
وكلاهما منقول عن السلف كما وضحته في إعلام الخلف بأن التفويض  
والتأويل منقول عن السلف وهذا الذي قرره السلف هو عين ما قرره  
الأشاعرة.

ومعنى التفويض هو: تفويض هذه النصوص إلى الله تعالى  
وعدم الخوض فيها والإيمان بها على سبيل الإجمال أي الإيمان بما علم الله  
أنه الحق وإمرارها كما جاءت بلا كيف ولا معنى مع تنزيه الله - عز وجل  
- عن الاتصاف بشيء من سمات النقص وهذا ما عليه جمهور السلف  
كانوا لا يخوضون في هذه الأمور وينهون الناس عن الخوض فيها  
ويحثونهم على تنزيه الله عز وجل عما لا يليق بجلاله سبحانه وتعالى.

والمرتبة الثانية هي التأويل ومعنى التأويل: أن اللفظ الذي توهم  
بعض الناس أن ظاهره هو التجسيم والتشبيه وإثبات الجوارح  
والأدوات والامكنة والأزمنة والجهاات وغير ذلك من سمات النقص ولم  
يفهم ما عليه جمهور السلف من الطريق الإجمالي في تنزيه الله  
عز وجل لأي سبب من الأسباب لقصور في الإدراك أو لفساد في  
الإعتقاد أو لتشكيك العامة في أصول التوحيد وما شابه ذلك احتاج  
العلماء سلفاً وخلفاً إلى أسلوب تفصيلي لمن كانت هذه حاله يتم بهذا  
الأسلوب التفصيلي تفهيمه أن اللفظ ليس ظاهره ما فهمته ولا ما هو  
متبادر إلى ذهنك أو توهمته مما هو تشبيه محض مضاد للتوحيد بل الظاهر  
هو معنى يليق بكمال الله - عز وجل - ويتم بيان هذا الأمر لهؤلاء الناس  
بواسطة أسلوب التأويل الذي حاصله أنه صرف اللفظ عن ظاهره  
المتوهم المحال في حق الله - عز وجل - إلى معنى صحيح لقريئة وهذه

القرينة إما أن تكون لفظية أو حالية.  
وقد استعمل بعض السلف هذا الأسلوب عند ما واجهوا  
حالات التشبيه.

ومن هذا تفهم وتدرك أن كلا الأسلوبين أو المرتبتين حق  
صريح وارد ومنقول عن السلف الصالح ولا تناقض بينهما لأنهما في  
الحقيقة يكملان بعضهما البعض.

إلا أنه يلاحظ من خلال كلامنا أن الأصل هو التفويض ولا  
يلجأ إلى التأويل إلا لأسباب كتفهم قاصر عن إدراك الحق أو رد شبهة  
أو بدعة لمشكك خبيث الطبع والقصد والغاية إعزاز الدين وإظهار أنه  
الحق الذي لا عوج فيه.

قال ابن الجوزي رحمه الله في المجالس ص ١١: إن نفيت التشبيه  
في الظاهر والباطن فمرحباً بك وإن لم يمكنك أن تتخلص من شرك  
التشبيه إلى خالص التوحيد وخالص التنزيه إلا بالتأويل فالتأويل خير  
من التشبيه.

ويقول ابن الجوزي أيضاً في المجالس: التشبيه داء والتأويل  
دواؤه فإذا لم يوجد الداء فلا حاجة إلى استعمال الدواء.

إذا تقرر عندك مذهب أهل الحق جلياً فلنتكلم عن قضية رجوع  
إمام الحرمين والإمام الرازي عن طريقة الأشاعرة.

معلوم قطعاً لكل من قرأ السير والتراجم أن إمام الحرمين والإمام الرازي - رضي الله عنهما - كانا من أعمدة الدين المحافظين على نصره عقائد أهل الحق فكان كل واحد منهما سيفاً مصلتاً على المبتدعة من الحشوية وغيرهم ممن ضل عن فهم المعنى الحق وكتبهم التي كتبوها في التوحيد والعقيدة كانت رداً على الحشوية أو الفلاسفة أو ما شابههم وفي الحقيقة كان كل واحد منهما آية في المناظرة أحرص الله بهما ألسنة أهل الباطل وثبتت بمجاهدتهما دعائم الحق.

والرجل عندما يكون هذا حاله لا بد أن يتمسك بأسلوب التأويل الذي سبق بيانه وأنه دواء لداء التشبيه فلا يمكن عند المناظرة مع هؤلاء الناس خصوصاً الحشوية منهم أن يقول لهم فوضوا العلم إلى الله تعالى كيف وهؤلاء الحشوية يعتقدون أن ما يقولون به من الإثبات للمعاني اللغوية إنما هو كلام الله والظاهر الصريح الذي لا يجوز العدول عنه إلى غيره بل لا بد في مثل هذا الموقف مع مثل هؤلاء من بيان أن الأمر الذي يدعون أنه ظاهر وواضح هو في الحقيقة باطل لا شك في هذا وهذا لا يتم إلا باستعمال أسلوب التأويل فهو الآلة التي تدبح بها خراف الباطل وهذا ما كان عليه الإمام الرازي والجويني وكثير غيرهما ممن واجه الفرق المبتدعة خصوصاً الحشوية فلما اقتربت الوفاة وحان الانتقال إلى الدار الآخرة عاد الإمام من الفحول المناظرين لأهل الباطل لدمغ باطلهم بالحق إلى الأصل وهو التفويض وهذا كله على فرض صحة دعوى الرجوع فيكون رجوعاً من مرتبة التأويل التي هي من الحق وهي دواء لداء التشبيه إلى مرتبة أعلى وأكمل وهي مرتبة التفويض وكلاهما منهج للسلف الصالح ومنهج للأشاعرة فأين الرجوع عن مذهب الأشاعرة: إذا تقرر هذا فإليك مستند هؤلاء في دعواهم والجواب عن ذلك المستند:

١- إمام الحرمين الجويني نقل الحافظ الذهبي عنه في سير أعلام النبلاء ج ١٨ ص ٤٧٤ قال الحافظ محمد بن طاهر: سمعت أبا الحسن القيرواني الأديب وكان يختلف إلى درس الأستاذ أبي المعالي في الكلام فقال سمعت أبا المعالي اليوم يقول يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغت ما اشتغلت به.

قال الإمام الحافظ السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ج ٥ ص ١٨٦ بعد ذكر هذه القصة ما نصه:

قلت أنا يشبه أن تكون هذه الحكاية مكذوبة وابن طاهر عنده تحامل على إمام الحرمين والقيرواني المشار إليه رجل مجهول ثم هذا الإمام العظيم الذي ملأت تلامذته الأرض لا ينقل هذه الحكاية عنه غير رجل مجهول ولا تعرف من غير طريق ابن طاهر إن هذا لعجيب وأغلب ظني أنها كذبة افتعلها من لا يستحي وما الذي بلغ به - رضي الله عنه - علم الكلام؟ أليس قد أعز الله به الحق وأظهر به السنة وأمات به البدعة؟

ثم نقول لهذا الذي لا يفهم: إن كان علم الكلام بلغ به الحق فلا يندم على الاشتغال به وإن بلغ به الباطل فإن لم يعرف أنه على الباطل وظن أنه على الحق فكذلك لا يندم وإن عرف أنه على باطل فمعرفة بأنه على باطل موجبة لرجوعه عنه فليس ثم ما ينتقد ا.هـ. كلام السبكي.

وذكر الحافظ الذهبي في السير ج ١٨ ص ٤٧٤ قال محمد بن طاهر حضر المحدث أبو جعفر الهمداني مجلس وعظ أبي المعالي فقال: كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان عليه فقال أبو جعفر أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها ما قال عارف قط يا الله إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا أو قال فهل عندك دواء لدفع هذه الضرورة التي نجدها فقال يا حبيبي ما ثم إلا الحيرة ولطم على رأسه ونزل وبقي وقت عجيب وقال فيما بعد حيرني الهمداني.

وأعاده ص-٤٧٧ أخبرنا يحيى بن أبي منصور الفقيه في كتابه عن عبد القادر الحافظ أخبرنا أبو العلاء الهمداني أخبرني أبو جعفر الحافظ سمعت أبا المعالي وسئل عن قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] فقال كان الله ولا عرش وجعل يتخبط فقلت هل عندك للمضمرات من حيلة؟ فقال ما معنى هذه الإشارة قلت ما قال عارف قط يا رباه إلا قبل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة - يقصد الفوق - فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة فتنبئنا نتخلص من الفوق والتحت؟ وبكيت وبكى الخلق فضرب بكمه على السرير وصاح بالحيرة ومزق ما كان عليه وصارت قيامة في المسجد ونزل يقول يا حبيبي الحيرة الحيرة والدهشة الدهشة ا.هـ. كلام الذهبي

قال الإمام السبكي في الطبقات ج ٥ ص-١٩٠ بعد أن نقل القصة عن شيخه الحافظ الذهبي ما نصه: قلت: قد تكلف - يعني الذهبي - هذه الحكاية وأسندها بإجازة على إجازة مع ما في إسنادها ممن لا يخفى محاطه على الأشعري وعدم معرفته بعلم الكلام.

ثم أقول: يا لله ويا للمسلمين أيقال عن الإمام إنه يتخبط عند سؤاله إياه هذا المحدث وهو أستاذ المناظرين وعلم المتكلمين؟ أو كان الإمام عاجزاً أن يقول له كذبت يا عدو الله يا ملعون فإن العارف لا يحدث نفسه بفوقية الجسمية ولا يحدد ذلك إلا جاهل يعتقد الجهة.

بل نقول لا يقول عارف يا رباه إلا وقد غابت عنه الجهات ولو كانت جهة فوق مطلوبة لما مُنع المصلي من النظر إليها وشدد عليه في الوعيد عليها.

وأما قوله صاح بالحيرة وكان يقول حيرني الهمداني فكذب ممن لا يستحي وليت شعري أي شبهة أوردها وأي دليل اعترضه حتى يقول حيرني الهمداني.

ثم أقول: إن كان الإمام متحيراً لا يدري ما يعتقد فواهاً على أئمة المسلمين من سنة ثمان وسبعين وأربعمائة إلى اليوم فإن الأرض لم تخرج من لدن عهده أعرف منه بالله ولا أعرف منه فيا لله ماذا يكون حال الذهبي وأمثاله إذا كان الإمام متحيراً إن هذا لخزي عظيم ثم ليت شعري من أبو جعفر الهمداني في أئمة النظر والكلام ومن هو من ذوي التحقيق من علماء المسلمين.

ثم أعاد الذهبي الحكاية عن محمد بن طاهر عن أبي جعفر وكلاهما لا يقبل نقله وزاد فيها أن الإمام صار يقول يا حبيبي ما ثم إلا الحيرة فإن لله وإنا إليه راجعون لقد ابتلي المسلمون من هؤلاء الجهلة بمصيبة لا عزاء لها.

ثم ذكر - أي الذهبي في السير - أن أبا عبدالله الحسن بن العباس الرستمي قال حكى لنا أبو الفتح الطبري الفقيه قال دخلنا على أبي المعالي في مرضه فقال اشهدوا عليّ أني رجعت عن كل مقالة يخالف فيها السلف وإني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور. هـ.

وهذه الحكاية ليس فيها شيء مستنكر إلا ما يوهم أنه كان على خلاف السلف ونقل في العبارة زيادة على عبارة الإمام. ثم أقول: للأشاعرة قولان مشهوران في إثبات الصفات هل تمر على ظاهرها مع اعتقاد التنزيه أو تؤول؟

والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزوم إلى السلف وهو اختيار الإمام في الرسالة النظامية وفي مواضع من كلامه فرجوعه معناه الرجوع عن التأويل إلى التفويض ولا إنكار في هذا ولا في مقابله فإنها مسألة اجتهادية أعني مسألة التأويل أو التفويض مع اعتقاد التنزيه.

إنما المصيبة الكبرى والداهية الدهيئة الإمرار على الظاهر والاعتقاد أنه المراد وأنه لا يستحيل على الباري فذلك قول المجسمة عباد الوثن الذين في قلوبهم زيغ يحملهم الزيغ على اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة عليهم لعائن الله تترى واحدة بعد أخرى ما أجرأهم على الكذب وأقل فهمهم للحقائق ١. هـ كلام السبكي رحمه الله.

أقول الرستمي هذا ذكر الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء ج ٢٠ ص ٤٣٥ عن أبي موسى المدني أنه قال وكان من الشُّداد في السنة ١. هـ وهذا الكلام معناه أنه من الشُّداد في التشبيه.

ونقل الإمام المحدث الكوثري رحمه الله في تعليقه على ذيول الحفاظ ص ٢٦٣ أن الرستمي قال بكل وقاحة:

الأشعرية ضلال زنادقة إخوان من عبد العزى مع اللات  
بربهم كفروا جهراً وقولهم إذا تدبرته من أسوأ المقالات  
ينفون ما أثبتوا عوداً لبدئهم عقائد القوم من أوهى المحالات

ثم قال الإمام الكوثري هنا وهذا الرستمي كأنه هو الذي يقول فيه الشاعر:

كفراً بعلمك يا ابن رستم كله وبها حفظت سوى الكتاب المنزل  
لو كنت يونس في رواية نحوه أو كنت قطرب في الغريب المشكل  
وحويت فقه أبي حنيفة كله ثم انتميت لرستم لم تنبل

فتكون نقول هذا الرستمي غير مقبولة عن الأشاعرة لأنه عدو ظاهر.



فانظر إلى قيمة هذه الحكايات المكذوبة فإمام الحرمين متحير ومما متحير من قضية بسيطة لا يعجز صغار طلبة العلم من الإجابة عنها بقوله لمورد الشبهة " ما قال عارف قط يا رباة إلا وقام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة يقصد الفوقية " وما الذي أطلعك علي بواطن العارفين أيها الكذاب الأشر فهل هذا الرجل المدعي ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾؟ أليست الحقيقة هي أن هذا الرجل قاس بواطن العارفين الطاهرة عن التشبيه والتجسيم على باطنه المظلم الذي تشرب العقيدة الفاسدة فقاس الخالق المنزه عن الجهات على المخلوق المتصف بها فهل يصح قياس بواطن العارفين الطاهرة عن التجسيم والتشبيه على باطن هذا المتخبط.

نعم الذي حير إمام الحرمين هو حال هذا الجاهل الذي لا يفهم ولا هو مستعد لأن يفهم لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.  
ثم ما هي هذه الحججة التي يرددونها على الألسنة هذه الأيام عليكم بدين العجائز وكأنها نص نبوي مع أن الحافظ السخاوي نص في المقاصد الحسنة على أن هذه العبارة لا أصل لها بهذا اللفظ.

والعجائز كسائر الناس منهم العالم المتفقه في دينه ومنهم الجاهل المفرط في أمره منهم الصالح التقي ومنهم العاصي الغوي ولم يكن لهم في يوم ما اتفاق على عقيدة خاصة مشهورة متداولة معروفة حتى يقال هذه دين العجائز وما رواه ابن حبان في كتاب المجروحين عن ابن عمر مرفوعاً (إذا كان آخر الزمان واختلفت الأهواء فعليكم بدين أهل البادية والنساء) فهو موضوع كما قال الصغاني وأقره المناوي والسخاوي.

فإن قلت روى ابن ماجة والحاكم عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً (يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير

والعجوز الكبيرة ويقولون أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها) فأقول نعم هذه الرواية إسنادها صحيح ولا دلالة فيها إلا على حال آخر الزمان حيث يعم الجهل ولا يبقى من أثر الإسلام إلا كلمة التوحيد التي جاء بها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهي تقتضي تنزيه الله عز وجل عما لا يليق بجلاله من التشبيه والتجسيم والحدود والجهات ومن هذا تعرف قيمة ما نقله الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمة الإمام أبي المظفر السمعاني في سير أعلام النبلاء ج ١٩ ص ١١٩ حيث قال ما نصه:

وقال أبو سعد سمعت أبا الأسعد بن القشيري يقول سئل جدك بحضور والدي عن أحاديث الصفات فقال عليكم بدين العجائز ا.هـ.

وقد كفاني مؤنة الجواب على هذا معلقا السير جزاهما الله خيراً حيث قالاً هناك ما نصه:

ويستبعد صدور مثل هذا عن مثل هذا الإمام الذي ألف التأليف المتعددة في العقائد والعبادات والمعاملات وكلها مقرونة بالأدلة والحجج والبيانات اللهم إلا إذا قالها في حالة ضعف وذهول وفي مثل هذه الحالة لا يعتد بما يقوله صاحبها المتلبس بها وكيف ينصح مسائليه بأن يلزموا دين العجائز والله سبحانه يحثنا في غير ما آية من كتابه على النظر والاستدلال والأئمة المجتهدون اتفقوا على وجوب الاهتمام بالقرآن وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام وعلى المنع من التقليد الذي يصد عنها ويقتضي هجرانها ولم يجعلوا أنفسهم شارعين يطاعون وإنما كانوا أدلاء للناس لعلهم يهتدون والذي يعرفه كل واقف على تاريخ الصدر الأول من المسلمين هو أن أهل القرنين الأول والثاني لم يكونوا يقلدون أحداً أي لم يكونوا يأخذون بآراء الناس وأقوال العلماء بل كان العامي منهم على بينة من دينه يعرف من أين جاءت كل مسألة يعمل بها من

مسائله إذ كان علماء الصدر الأول يلقنون الناس الإسلام ببيان كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

وكان الجاهل بالشيء يسأل عن حكم الله فيه فيجاب بأن الله تعالى قال كذا أو أن النبي ﷺ قال كذا أو فعل كذا أو أقر على كذا فإن لم يكن عند المسئول فيه هدي من الكتاب أو سنة ذكر ما جرى عليه الصالحون وما يراه أشبه بما جاء في هذا الهدي أو أحال على غيره ممن هو أعلم منه وأقرب الناس إلى معرفة الحق في المطالب العالية هو الباحث المستقل الذي يسترشد بالطريقة التي وردت في القرآن وجاءت على لسان نبيه ﷺ. اهـ.

٢- الإمام الرازي وغاية ما استندوا عليه وصيته التي أوصى بها عند موته وهالك نصها من الطبقات الكبرى للإمام السبكي ج ٨ ص ٩٠: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ إذناً خاصاً أخبرنا الكمال عمر بن إلياس بن يونس المراغي أخبرنا التقي يوسف أبي بكر النسائي بمصر أخبرنا الكمال محمود بن عمر الرازي قال: سمعت الإمام فخر الدين يوصي بهذه الوصية لما احتضر لتلميذه إبراهيم بن أبي بكر الأصبهاني.

يقول العبد الراجي رحمة ربه الواثق بكرم مولاه محمد بن عمر بن الحسن الرازي وهو أول عهده بالآخرة وآخر عهده بالدنيا وهو الوقت الذي يلين فيه كل قاس ويتوجه إلى مولاه كل أب.

أحمد الله بالمحامد التي ذكرها أعظم ملائكته في أشرف أوقات معارجهم ونطق بها أعظم أنبيائه في أكمل أوقات شهاداتهم وأحمده بالمحامد التي يستحقها عرفتها أو لم أعرفها لأنه لا مناسبة للتراب مع رب الأرباب.

وصلواته على ملائكته المقربين والأنبياء والمرسلين وجميع عباد الله الصالحين، اعلموا أخلائي في الدين وإخواني في طلب اليقين أن الناس يقولون: إن الإنسان إذا مات انقطع عمله وتعلقه عن الخلق وهذا مخصص من وجهين الأول أنه إن بقي منه عمل صالح صار ذلك سبباً للدعاء والدعاء له عند الله تعالى أثر، الثاني ما يتعلق بالأولاد وأداء الجنائيات.

أما الأول: فاعلموا أني كنت رجلاً محباً للعلم فكنت أكتب من كل شيء شيئاً لأقف على كميته وكيفيته سواء كان حقاً أو باطلاً إلا أن الذي نطق به في الكتب المعتمدة أن العالم المخصوص تحت تدبير مدبره المنزه عن مماثلة التحيزات موصوف بكمال القدرة والعلم والرحمة ولقد اخترت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال لله ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى في تلك المضائق العميقة والمناهج الخفية فلهذا أقول:

كل ما ثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ووحدته وبراءته عن الشركاء كما في القدم والأزلية والتدبير والفعالية فذلك هو الذي أقول به وألقى الله به وأما ما ينتهي الأمر فيه إلى الدقة والغموض وكل ما ورد في القرآن والصحاح والمتعين للمعنى الواحد فهو كما قال والذي لم يكن كذلك أقول:

يا إله العالمين إني أرى الخلق مطبقين على أنك أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين فكل ما مده قلبي أو خطر ببالي فأستشهد وأقول إن علمت مني أني أردت به تحقيق باطل أو إبطال حق فافعل بي ما أنا أهله وإن علمت مني أني ما سعيت إلا في تقديس اعتقدت أنه الحق وتصورت أنه الصدق فلتكن رحمتك مع قصدي لا مع حاصلتي فذلك

جهد المقل وأنت أكرم من أن تضايق الضعيف الواقع في زلة فأعثنني  
وارحمني واستر زلتي وامح حوبتي يا من لا يزيد ملكه عرفان العارفين  
ولا ينقص ملكه بخطأ المجرمين وأقول:

ديني متابعة الرسول محمد ﷺ وكتابي القرآن العظيم وتعويلي في  
طلب الدين عليهما اللهم يا سامع الأصوات ويا مجيب الدعوات ويا  
مقيل العثرات أنا كنت حسن الظن بك عظيم الرجاء في رحمتك وأنت  
قلت أنا عند ظن عبدي بي وأنت قلت ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾  
فهب أني ما جئت بشيء فأنت الغني الكريم فلا تخيب رجائي ولا ترد  
دعائي واجعلني آمناً من عذابك قبل الموت وبعد الموت وعند الموت  
وسهّل عليّ سكرات الموت فإنك أرحم الراحمين.

وأما الكتب التي صنفتها واستكثرت فيها من إيراد السؤالات  
فليذكرني من نظر فيها بصالح دعائه عليّ سبيل التفضيل والإنعام وإلا  
فليحذف القول السيء فإني ما أردت إلا تكثير البحث وشحذ الخاطر  
والاعتماد في الكل على الله.

الثاني: وهو إصلاح أمر الأطفال فالاعتماد فيه على الله ثم إنه  
سرد وصيته في ذلك إلى أن قال:

وأمرت تلامذتي ومن لي عليه حق إذا أنا مت يبالغون في إخفاء  
موتي ويدفنوني عليّ شرط الشرع فإذا دفنوني قرأوا عليّ ما قدروا عليه من  
القرآن ثم يقولون: يا كريم جاءك الفقير المحتاج فأحسن إليه هذا آخر  
الوصية. انتهى كلام ابن السبكي.

قال العلامة سعيد فوده: فانظر رحمك الله إلى هذه الوصية ما  
أدق معانيها وأحلى مبانيها وهي تدل على عمق علم الرازي وحسن  
توكله على الله تعالى وإخلاصه له في عمره كله إلى أن مات.

والإمام الرازي معلوم من هو ولا يحط من قدره إلا من عليّ  
قلوبهم غبش وانحراف ولا يعرف حقيقة فضله إلا من طالع كتبه مريداً  
الاستفادة.

والإمام ابن الخطيب معلوم لدى الكافة أنه عليّ طريقة  
الأشعري في الاعتقاد بل هو الذي أسس من المتأخرين قواعد الطريقة  
وحقق مسائلها ورد عليّ مخالفيها ونشرها في البلاد حتى اعتمدت كتبه في  
معظم الأقطار ونسي الناس كتب المتقدمين وعكفوا عليّ كتبه لجودتها  
ودقتها وحسن ترتيبها وهذا كله معلوم.

والناظر في وصيته المذكورة لا يرى فيها تبريراً من مذهبه الذي  
كان عليه بل يرى منها تفويض أمره إلى الله تعالى والاعتراف بأنه لم يكن  
ليخوض في ما خاض فيه إلا إعزازاً للدين واستجابة لأمر الله تعالى  
بالذب عنه ضد الزائغين والمعتدين فهو يتبرأ من كل خطأ وقع فيه لا عليّ  
التعيين ويرجو أن يرحمه الله تعالى بما وفقه فيه من الإصابة وهذا الحال هو  
حال المخلصين.

وهو ينبه في الوصية إلى أن أسلوب القرآن في تبليغ التوحيد هو  
خير الأساليب وكيف ينكر هذا إنسان والقرآن كلام الله تعالى؟! ولكن  
الإنسان مطلوب منه الدفاع عن هذا الدين بقدر وسعه وطاقته وبعد هذا  
أقول لمن أراد الحق: أين ذكر الإمام الرازي في وصيته أنه تراجع عن  
مذهبه؟

هل قال الإمام الرازي رحمه الله: إن الله في مكان وله حد وله جارحة إلى غير هذا من الترهات والتشبيه الذي تمتلئ به نفوس من يغلطون عليه؟

كيف يقول بهذا وهو ينص في وصيته على «أن العالم المخصوص تحت تدبير مدبره المنزه عن مماثلة التحيزات» هذا كلامه وهو نفي صريح في أن الله ليس في مكان ولا في جهة ولا له بعض ولا أعضاء وهذه هي الأمور التي يدعي هؤلاء الناس من الأغبياء أن الرازي رجع إليها ونحن نرى من صريح كلامه أنه نفاها.

ونزيد هنا كلاماً لمن أراد أن يستفيد:

الإمام الرازي كان يدعو إلى التفويض حتى قبل كتابة هذه الوصية أي في أثناء مصاولته للناس ومناظرته معهم وعلى هذا لا يكون هناك أي وجه لكلام هؤلاء الأغبياء ودليل هذا أنه قال في كتاب المعالم «فلم يبق إلا الإقرار بمقتضى الدلائل العقلية القطعية وحمل الظواهر النقلية إما على التأويل وإما على تفويض علمها إلى الله سبحانه وتعالى وهو الحق» هذا كلامه في هذا الكتاب وهو صريح أنه لا يقول بحرمة التفويض ولا بحرمة التأويل ولكن ترجح لديه أن التفويض هو الحق أي الأرجح وذلك لما ذكرناه من أنه الأسلم.

وذكر أيضاً هذا المعنى في كتاب الأربعين «..... فلم يبق إلا أن تصدق الدلائل العقلية ويشغل بتأويل الظواهر النقلية أو يفوض علمها إلى الله» هذا هو كلامه الذي يقطع كلام كل إنسان بعده فالشاعرة عندهم فيما بينهم خلاف هل التأويل أرجح أو التفويض مع اتفاقهم على تنزيه الله تعالى ا.هـ.

وبهذا يكون قد ظهر بحول الله وقوته تهافت من ادعى أن الإمام الجويني والإمام الرازي قد تراجع عن مذهبه وبأن هذا ما هو إلا كذب على أهل الحق مع أن لو سلمنا جدلاً صحة رجوع هؤلاء عن طريقة الأشعري ولم يصح ذلك لكن لو فرضناه جدلاً هل يكون رجوع بعض الأفراد عن طريقة إمام معتبر دليلاً على فساد تلك الطريقة أو المذهب قطعاً لا لأن الواجب علينا إذا أردنا أن نعرف فساد ذلك المذهب أو تلك الطريقة أو صحته أن نعرض أفكاره ومبادئه على نصوص الكتاب والسنة فإذا وجدناها موافقة للنصوص أو لها أدلة معتبرة فيتبين ساعتئذ أنه من مذاهب أهل الحق أو هو مذهب باطل وقد يكون في تلك الطريقة أو المذهب مقبول ومردود فنأخذ بالمقبول الموافق للكتاب والسنة ونترك المردود القبيح هذا هو معيار النقد للأفكار والمناهج والطرق لا رجوع بعض الأفراد من هنا أو هناك عن طريقة ما أو فكرة ما أو منهج ما فافهم هذه القاعدة والزم هذا المعيار حتى لا يستطيع المبتدعة أن يتلاعبوا بأفكارك وعقلك والله أعلم.

والحمد لله رب العالمين  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين







الرسالة رقم ١٣



توثيق النقول

لرواية الكيف غير معقول





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

أما بعد فهذه رسالة لطيفة سميتها (توثيق النقول لرواية الكيف غير معقول) حررتها جواباً على سؤال مضمونه ما الصحيح المنقول عن الإمام مالك هل هو نفي الكيفية عن الله عز وجل أم إثبات الكيفية وتفويض العلم بها إلى الله عز وجل فكثير من طلاب العلم يقول بالثاني مستدلاً بمقالة الإمام مالك الاستواء معلوم والكيف مجهول فهل هذه هي مقالة الإمام مالك أم أنه قال والكيف غير معقول وضحوا لنا الجواب وحرروا لنا النقول فالمسألة واقعة والإشكال حاصل.

هذا مضمون السؤال الذي حررت لأجله هذه الرسالة راجياً من الله عز وجل أن يكتب لها القبول بمنه وكرمه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .  
اعلم أولاً: أن الإمام مالك إمام دار الهجرة رضي الله عنه متفق على جلالته وإمامته وتقدمه إمام في السنة والدعوة والهداية إلى طريق الاستقامة .  
قال الحافظ الذهبي رحمه الله في تذكرة الحفاظ قد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره:

- أحدها: طول العمر وعلو الرواية
- وثانيها: الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم .
- وثالثها: اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية .
- ورابعها: تجمعهم على دينه وعدالته واتباعه السنن .
- وخامستها: تقدمه في الفقه والفتوى وصحة قواعده .

ثانياً: اعلم أن أهل السنة والجماعة مجمعون على نفي الكيف عن الله عز وجل لأن الكيفية من لوزام الأجسام المخلوقة فلا يمكن أن تضاف إلى الخالق سبحانه وتعالى فالكيفية في الأصل اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف أخذ من كيف بإلحاق ياء النسبة وتاء النقل من الوصفية إلى الاسمية بها قاله الكفوي في الكليات .

والكيفية في الاصطلاح: وضع صورة متشخصة في الخارج للذات الإلهية أو الصفات وهذا عين التجسيم والإجماع على استحالته على الله سبحانه وتعالى .

قال القاضي عياض في شرح مسلم واتفقوا على تحريم التكييف والتشكيل ونقله الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم وأقره ونقله كذلك السيوطي وأقره.

وقال ابن عبد البر في التمهيد عند ذكر حديث النزول وقال آخرون ينزل بذاته ..... قال أبو عمر (يعني ابن عبد البر نفسه) ليس هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة لأن هذا كيفية وهم يفرعون منها لأنها لا تصلح إلا فيما يحاط به عياناً وقد جل الله وتعالى عن ذلك. وقال الإمام الخطابي وليس قولنا إن الله على العرش أي مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته بل هو خبر جاء به التوقيف فقلنا به ونفينا عنه التكييف إذ ليس كمثله شيء وبالله التوفيق نقله عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري .

وروى الخلال عن الإمام أحمد بإسناد صحيح في حديث النزول وما أشبهه من الأحاديث أنه قال نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى.

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى فمذهب السلف رضوان الله عليهم إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية فكذلك إثبات الصفات.

ثالثاً: الإمام مالك رحمه الله موافق لما أجمع عليه أهل السنة والجماعة وليبان ذلك نقول أن رواية الكيف مجهول لا تثبت عن الإمام مالك ويتضح هذا بسرد الروايات المسندة عن الإمام مالك في هذه المسألة:  
١- قال الحافظ البيهقي رحمه الله في الأسماء والصفات أخبرنا أبو عبدالله الحافظ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران حدثنا أبي حدثنا أبو الربيع بن أخي رشدين بن سعد قال سمعت عبدالله بن وهب يقول كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال يا أبا عبدالله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) كيف استواؤه؟ قال فأطرق مالك وأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه فقال (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) كما وصف نفسه ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع وأنت رجل سوء صاحب بدعة أخرجوه قال فأخرج.

أقول هذا إسناد صحيح فأحمد بن محمد بن مهران وصفه الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام بالعدل ووالده محمد بن إسماعيل بن مهران قال فيه الحاكم أحد أركان الحديث بنيسابور كثرة ورحلة واشتهاراً.... ثقة مأمون وانظر سير أعلام النبلاء وأبو الربيع هو سليمان بن داود بن حماد المهدي نقل الحافظ المزي في تهذيب الكمال توثيقه عن النسائي وعبدالله بن وهب ثقة حافظ عابد كما في التقريب للحافظ ابن حجر وهو من أثبت الناس في مالك كما في تهذيب الكمال للحافظ المزي وقد صحح هذه الرواية الحافظ الذهبي في العلو وجود الحافظ ابن حجر العسقلاني إسنادها في فتح الباري ومعنى الكيف عنه

مرفوع غير موجود لأن المرفوع معناه غير موجود كما في قوله ﷺ (رفع القلم عن ثلاثة...) الحديث وكذلك رواية رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) فهاتان الروايتان معناهما أن المحاسبة غير موجودة وكذلك عبارة والكيف مرفوع أي غير موجود.

٢- قال الحافظ البيهقي رحمه الله في الأسماء والصفات أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه الأصفهاني أخبرنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ حدثنا أبو جعفر أحمد بن زيوك اليزدي سمعت محمد بن عمرو والنيسابوري يقول سمعت يحيى بن يحيى يقول كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال يا أبا عبدالله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) فكيف استوى قال فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرخصاء ثم قال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أراك إلا مبتدعاً فأمر به أن يخرج.

أقول وهذا إسناد ثابت فأبو بكر الأصفهاني حلاه الذهبي في تاريخه بقوله الزاهد المقرئ النحوي المحدث .... وكان إماماً في العربية وأبو محمد عبدالله بن محمد حلاه الخطيب بقوله كان حافظاً ثبتاً متقناً وانظر سير أعلام النبلاء ومحمد بن عمرو ابن النظر قال الذهبي في تاريخه كان صدوقاً مقبولاً ويحيى بن يحيى وثقه أحمد وإسحاق والنسائي وغيرهم كما في تهذيب الكمال وذكر هذا اللفظ ابن تيمية في فتاواه وذكرها الذهبي في كتاب العلو وقال هذا ثابت عن مالك ومعنى الاستواء غير مجهول أي غير مجهول الثبوت لورود القرآن به والكيف غير معقول يعني لا يتصور في حق الله عز وجل كما أنه لا يعقل شريك لله عز وجل لأن ذلك محال عليه تعالى.

٣- قال القاضي عياض رحمه الله في ترتيب المدارك قال أبو طالب المكي كان مالك رحمه الله أبعد الناس من مذاهب المتكلمين وأشدهم بغضاً

للعراقيين وألزمهم لسنة السالفين من الصحابة والتابعين قال سفيان بن عيينة سأل رجل مالكا فقال (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى يا أبا عبدالله فسكت مالك ملياً حتى علاه الرخصاء وما رأينا مالكا وجد من شيء وجدته من مقالته وجعل الناس ينظرون ما يأمر به ثم سري عنه فقال: الاستواء منه معلوم والكيف منه غير معقول والسؤال عن هذا بدعة والإيمان به واجب وإني لأظنك ضالاً أخرجوه فناداه الرجل يا أبا عبدالله والله الذي لا إله إلا هو لقد سألت عن هذه المسألة أهل البصرة والكوفة والعراق فلم أجد أحداً وفق لما وفقتم له وانظر سير أعلام النبلاء ج ٨ ص ١٠٦: ١٠٧ وإسناد هذه الرواية رجاله ثقات ومعنى قوله الاستواء منه معلوم أي معلوم الوجود في القرآن وقوله والكيف منه غير معقول يعني غير متصور في حق الله عز وجل لاستحالة الكيف عليه كما أنه لا يعقل شريك لله عز وجل فلو قال مالك رحمه الله الشريك لله غير معقول هل يمكن لهم تفسيره بأن الله شريكاً لكن نحن لا نعقله نحن لا ندركه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فالشريك محال والكيف محال لتنزه الله عز وجل عن صفات النقص .

٤- قال الباقلاني رحمه الله في كتاب الرد على من نسب إلى الأشعري خلاف قوله ما نصه وروى الثقات عن مالك أن سائلاً سأله عن قوله تعالى (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) فقال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة .

٥- أخرج أبو نعيم في حلية الأولياء ج ٦ ص ٣٢٥ قول مالك وقد سئل عن قوله تعالى (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) الكيف منه غير معقول والاستواء منه غير مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة .

٦- أخرج أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان بسند جيد إلى محمد بن النعمان بن عبدالسلام التيمي الذي حلاه الذهبي في تاريخه بشيخ أصبهان وابن شيخها وأبو شيخها قال أتى رجل مالك



ابن أنس فقال (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى قال فأطرق وجعل يعرق وجعلنا ننتظر ما يأمر به فرفع رأسه فقال الاستواء منه غير مجهول والكيف منه غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أراك إلا ضالاً أخرجوه من داري .

٧- قال الإمام المحدث أبو إسماعيل الصابوني في عقيدة السلف سئل مالك بن أنس عن قوله تعالى (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى قال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أراك إلا ضالاً وأمر به أن يخرج من مجلسه .

أقول وفي إسناد هذه الرواية جعفر بن ميمون متكلم فيه ولكنها معتقدة بالروايات الجياد السابقة.

٨- نقل الحافظ المزي في تهذيب الكمال ج ٣ ص ٥٦ ما نصه قال ابن ماجة في التفسير حدثنا علي بن سعيد قال حدثنا بشار الخفاف أو غيره قال كنت عند مالك بن أنس فأتاه رجل فقال يا أبا عبدالله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى وذكر الحديث.

وفي إسناد هذه الرواية بشار الخفاف متكلم فيه ومع ذلك هو معتضد بما قبله.

٩- أخرج هذه الرواية أيضاً أبو المظفر السمعاني في تفسيره من غير شك في روايتها عن بشار الخفاف.

١٠- قال ابن رشد في البيان والتحصيل قال سحنون أخبرني بعض أصحاب مالك أنه كان قاعداً عند مالك فأتاه رجل فقال يا أبا عبدالله مسألة؟ فسكت عنه ثم قال له مسألة فسكت عنه ثم عاد فرفع إليه مالك رأسه كالمجيب له فقال السائل يا أبا عبدالله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف كان استواؤه؟ فطأ مالك رأسه ساعة ثم

رفعه فقال سألت عن غير مجهول وتكلمت في غير معقول ولا أراك إلا  
امراً سوء أخرجوه.

فهذه الروايات المسندة ما بين صحيح وحسن وضعيف معتضد  
تنادي بنفي الكيف تأمل قولهم الكيف غير معقول وقولهم ولا يقال  
كيف وكيف عنه مرفوع.

وأصح هذه الروايات المسندة وأعلىها رتبة رواية عبدالله بن  
وهب الأولى وقد نص على صحتها الحافظ الذهبي في العلو وجود  
إسنادها الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح.

وقد جاء في معنى هذا الأثر عن أم سلمة رضي الله عنها وابن  
عباس رضي الله عنهما وربيعه الرأي رحمه الله أما أثر أم سلمة فروى  
اللالكائي في شرح السنة وابن بطة في الإبانة عن أم سلمة رضي الله  
عنها في قوله تعالى (ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) قالت الكيف غير  
معقول والاستواء غير مجهول والإقرار به إيمان والجحود به كفر.

وأما أثر ابن عباس ففي فتح القدير للشوكاني ما نصه أخرج بن  
أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس في قوله تعالى (عَلَى  
الْعَرْشِ اسْتَوَى) الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول والإقرار  
به إيمان والجحود كفر.

وأما أثر ربيعة الرأي شيخ مالك فروى اللالكائي في شرح  
السنة وابن بطة في الإبانة عن ابن عيينة قال سئل ربيعة عن قوله تعالى  
(الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى قال الاستواء غير  
مجهول والكيف غير معقول ومن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ  
وعلىنا التصديق.

ورواه العجلي في الثقات بلفظ قيل لربيعة بن أبي عبدالرحمن  
(الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى قال الاستواء منه غير  
معقول وعلينا وعليك التسليم.

وذكر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة سهل بن  
عبدالله التستري رحمه الله المتوفى ٢٨٣هـ ما نصه العقل وحده لا يدل  
على قديم أزلي فوق عرش محدث نصبه الحق دلالة وعلماً لتهتدي  
القلوب به إليه ولا تتجاوزه ولم يكلف القلوب على ماهية هويته فلا  
كيف لاستوائه عليه ولا يجوز أن يقال كيف الاستواء لمن أوجد  
الاستواء؟ وإنما على المؤمن الرضى والتسليم.

وكل هذه الآثار متضافرة على نفي كيف عن الله عز وجل  
وقد سمعت الروايات المسندة عن مالك رحمه الله وليس فيها لفظ  
الكيف مجهول ولم أقف على هذا اللفظ في رواية مسنده فيها اطلعت  
عليه وإن وجدت بهذا اللفظ في بعض الكتب والشروح.

نعم رأيت في التمهيد م٣ ص٢٨١ لابن عبدالبر بسنده إلى  
سريج بن النعمان قال حدثنا عبدالله بن نافع قال قيل لمالك (الرَّحْمَنُ  
عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى فقال مالك رحمه الله استواؤه  
معقول وكيفيته مجهولة وسؤالك عن هذا بدعة وأراك رجل سوء.  
هذه الرواية فيها مخالفة لرواية الثقات فهي شاذة.

وسريج بن النعمان مع توثيقهم له له أوهام قال الحافظ في  
التقريب ثقة يهمل قليلاً.

وعبدالله بن نافع يحتمل أن يكون بن الصائغ المتوفى ٢٠٦هـ  
ويحتمل أن يكون عبدالله بن نافع حفيد ثابت بن عبدالله بن الزبير ت  
٢١٦هـ فكل واحد منهما روى عن الإمام مالك قال الحافظ الذهبي في  
السير وكثيراً ما تختلط روايتهم عند الفقهاء حتى لا علم عند أكثرهم  
بأنهما رجلان ا.هـ.

وقد ترجمهما الحافظ ابن حجر في التقريب فقال في الصائغ ثقة  
صحيح الكتاب في حفظه لين وقال في الزبيري صدوق ا.هـ.  
أقول وكل واحد منهما لا يحتمل منه مخالفة من ذكرناهم من  
الحفاظ.

أقول وجاء في إحدى روايات مهدي بن جعفر الكيف غير  
معلوم ذكرها الصابوني في عقيدة السلف ومهدي بن جعفر صدوق له  
أوهام وقد اضطرب كثيراً في روايته لهذه القصة فتارة روى القصة عن  
شيخه جعفر بن عبدالله وتارة عن رجل عن مالك بالإبهام وتارة عن  
مالك مباشرة وتارة يقول الاستواء غير مجهول وتارة يقول مجهول  
وتارة الكيف غير معقول وتارة غير معلوم.

فهذا الاضطراب لا يحتمل من غير مخالفة فكيف مع مخالفة  
الثقات.

فهذا بيان شذوذ الرواية من حيث الإسناد ثم هي بعد ذلك  
مخالفة لطريقة الإمام مالك رحمه الله في مثل هذه المسائل التي كان ينهى  
عن الخوض فيها ففي سير إعلام النبلاء.

قال ابن القاسم سألت مالكا عن حدث بالحديث الذين قالوا  
إن الله خلق آدم على صورته والحديث الذي جاء إن الله يكشف عن  
ساقه وأنه يدخل يده في جهنم حتى يخرج من أراد فأنكر مالك ذلك  
إنكاراً شديداً ونهى أن يحدث بها أحد ا.هـ المراد نقله.

وقد صح عن مالك نفي الكيف قال الإمام الترمذي في جامعه عقب الحديث رقم ٢٦٩٦ والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفیان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء وقالوا تروى هذه الأحاديث ويؤمن بها ولا يقال كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف؟ وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه.

وأخرج الدار قطني في كتاب الصفات عن الوليد بن مسلم قال سألت الأوزاعي ومالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك فقالوا أمضها بلا كيف.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح في الكلام على حديث النزول ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال منزهاً لله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانيين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم. هـ. فتبين من هذه النصوص أن الإمام مالك رحمه الله ينفي الكيف عن الله عز وجل وهذا مذهب السلف الذين يعتبر الإمام مالك أحد أركانهم العظام وعلى هذا أهل السنة والجماعة. فالمكيف مشبه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

فإن قلت بما يمكن أن يجاب عن إيراد عبارة الكيف مجهول في كثير من كتب العلماء المعتبرة قلت أحياناً تطلق الكيفية ويراد منها الحقيقة ومنه قول الشاعر:

كيفية المرء ليس المرء يدركها فكيف كيفية الجبار في القدم  
ذكر هذا البيت جماعة منهم البدر الزركشي وابن الجوزي رحمهما الله.

فالكيفية هنا تعني الحقيقة بلا أدنى شك لأن المرء يعرف كفيته وإنما المراد حقيقته كما هو واضح فيكون المعنى فكيف حقيقة الجبار في القدم.

ومن هذا الاستعمال قول المحافظ في الفتح في السلف لم يخوضوا في صفات الله لعلمهم بأنه بحث عن كيفية ما لا تعلم كفيته بالعقل لكون العقول لها حد تقف عنده أي بحث عن حقيقة ما لا تعلم حقيقته بالعقل إلخ.

ومن هذا الاستعمال قول الذهبي في العلو وهو قول أهل السنة قاطبة أن كيفية الاستواء لا نعقلها بل نجعلها وأن استواءه معلوم كما أخبر في كتابه وأنه كما يليق به، يعني أن حقيقة الاستواء لا نعقلها.

فالذين أوردوا عبارة الكيف مجهول مع عدم صحة سندها مرادهم ما ذكرناه.

وفسر بعض المحققين رواية الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة بأن الاستواء معلوم معناه المذكور في القرآن الكريم ومعلوم نسبته أي نسبة الاستواء إلى الله تعالى وأما قوله الكيف مجهول فمعناه أن أصل نسبة الكيف غير معلومة بل مجهولة لا نعرفها لا في القرآن ولا في السنة ولا في كلام أحد من العلماء المعتبرين وما كان كذلك فهو مردود ولذلك قال بعد ذلك والإيمان به أي الاستواء المعلوم واجب أي الإيمان بمجرد الاستواء المعلوم واجب أي الإيمان بمجرد الاستواء كما ذكر في القرآن واجب وأما السؤال عنه بكيف فهو بدعة ومعنى بدعة كما هو مقرر أي مبتدع مخترع لم يكن معروفاً من قبل لأن مجرد نسبة الكيف إليه تعالى فيها تجسيم وتشبيه كما سبق وما كان بدعة فهو مردود ولذلك يفهم لماذا أمر بعد ذلك بالرجل أن يخرج من المسجد فالضمير في قوله والإيمان به عائد على لفظ

الاستواء وهذا هو اللائق بسياق الكلام وليس عائداً على لفظ الكيف وإلا فلو كان عائداً على لفظ الكيف فمن أين وجب الإيمان به ولم يأت ذكر له في الكتاب والسنة؟ إذن الإيمان بالاستواء واجب وأما الكيف فنسبته إلى الله تعالى بدعة لا مستند لها فيجب ردها وتركها هـ.

وهذا كله على فرض ثبوت رواية الكيف مجهول وقد تقرر عدم ثبوتها.

وقد تشبث المجسمة بهذه الرواية التي لا تصح سنداً وفسروها بما لا يليق بجلال الله عز وجل فقالوا الاستواء معلوم أي أن الله استوى واستوى عندهم لها معان استقر وجلس وصعد وارتفع ولكن الاستقرار والجلوس والصعود لها كفيات متعددة قالوا فالرجل يستوي استواء معيناً على الكرسي والفارس يستوي استواء خاصاً على فرسه والملك يستوى أي يجلس استواء أي جلوساً خاصاً به على العرش وهكذا فكل مخلوق له استواءؤه الذي يختلف عن استواء غيره بكيفية خاصة وكذلك فالله يستوى بالمعاني السابقة أي يجلس ويستقر لكن كيفية الجلوس والاستقرار والاستواء غير معلومة لدينا لكن يوجد كيفية وصورة وهيئة معينة يستوي بها الله تعالى على عرشه قالوا ولذلك قال الإمام مالك والكيف مجهول أي ثبت كيفاً ولكن هذا الكيف المثبت لا نعرفه بل نجهله هكذا فسره المجسمة تعالى الله عز وجل عن قولهم علوا كبيرا فأصل الكيف محال على الله عز وجل ولو كان أصل الكيفية ثابتاً كما زعموا لما استحق الرجل السائل أن يسمى مبتدعاً لمجرد سؤاله عن أمر هو في نفسه ثابت على زعمهم فما الذي ابتدعه الرجل في هذه الحالة إنه لم يبتدع إلا السؤال عن شيء يزعمون أنه في ذاته ثابت ومجرد هذا الأمر لا يوجب وصف الرجل بالبدعة وإخراجه من المسجد بل كان يكفي أن يقول له المجيب لا يجوز السؤال

عن ذلك لعدم معرفتنا بالكيفية الثابتة أصلاً ولكن الإمام مالك وصف الرجل بالبدعة وأنه امرئ سوء وأمر بإخراجه من المسجد وإنما يصح كون الرجل مبتدعاً بإثباته شيئاً هو في ذاته أصلاً غير موجود وهذا لا يصح إلا إذا كانت الكيفية أصلاً غير ثابتة بل منفية عن الله عز وجل كما هو مذهب مالك وكما هو مقرر أهل السنة والجماعة.

وعلى هذا فمن جاء وقال كيف استوى الله؟ فإنه يكون بسؤاله قد أثبت وجود الكيف لله تعالى ويطلب من المسؤول أن يصوره له ويوضحه وهذا هو المبتدع حقاً وأهل السنة والجماعة مبرئون من ذلك فالله عز وجل موجود بلا كيف إذ الكيف محال على الله عز وجل قال تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) وقال تعالى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ).

وبهذا يتضح الجواب والله أعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.